

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(نحو ٢٤٠)

مقرر النحو

المستوى الثالث

أستاذ المادة:

د . حسن حفظي

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

<u>نسخة مدققة و مزيدة</u>

<u>١٤٣٣هـ</u>

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر:

أولاً: باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر (إن وأخواتها):

-1-عملها ومعانيها
-2-حكم خبرها من حيث التقدم والتوسط
-3- مواضع وجوب كسر همزة (إن)
-4- مواضع وجوب فتحها
-5- مواضع جواز الوجهين
-6- الأشياء الأربعة التي تدخل عليها لام الابتداء بعد (إن) المكسورة وشروطها
-7- اتصال (ما) الزائدة بهذه الأحرف وما يترتب على ذلك.
-8- العطف على أسمائها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده.
-9 -تخفيف (إن) و(أن) و(كان) ولكن) وحكمها بعد ذلك.

ثانيا: باب (لا) العاملة عمل (إن)، (لا النافية للجنس) :

-1- شروط إعمالها هذا العمل
-2- حكم اسمها ؟إذا كان مفردا أو غير مفرد
-3- إعراب نحو :لا حول ولا قوة إلا بالله
-4- حكم النكرة المبنية إذا وصفت
-5- حكم دخول همزة الاستفهام على (لا)

ثالثاً:القلوب:أفعال الناصية للمبتدأ والخبر (ظن وأخواتها) :

-1-أفعال القلوب : أقسامها ، والمعاني التي تخرج إليها
-2- أفعال التصيير
-3- الإلغاء والتعليق : معناهما ،أحكامهما ،مالا يدخلانه من أفعال هذا الباب ،الفرق بينهما
-4حذف المفعولين أو أحدها اختصار واقتصارا
-5حكاية الجملة بعد القول

رابعا: ما ينصب مفاعيل ثلاثة (أعلم وأخواتها) :

-1- ذكرها
-2- الحذف اختصارا واقتصار
-3- الإلغاء والتعليق

خامسا: باب الفاعل:

-1- تعريفه
-2 -رفعه وجره وقوعه بعد المسند ،الخلاف في تقديمه
-3- وجوب ذكره،وتأويل ما يوهم خلاف ذلك،مواضع حذفه
-4- حذف فعله جوازا ووجوبا
-5- حبه عن الفاعل
-6-حكم الفعل إذا ثني الفاعل أو جمع
-7- تأنيث الفعل وجوبا وجوازا
-8- رتبه الفاعل: وجوب اتصاله بفعله،وتوسط المفعول جوازا ،توسطه وجوبا ،تقدمة على الجملة الفعلية جوازا ،تقدمه عليها وجوبا.

سادسا: باب النائب عن الفاعل:

-1- الأعراض التي يحذف لها الفاعل
-2- نيابة المفعول عن الفاعل
-3- نيابة المجرور
-4- نيابة المصدر
-5- نيابة الظرف
-6- نيابة غير المفعول به مع وجوده
-7- ما ينوب عن الفاعل عند تعدي الفعل لكثر من مفعول
-8- التغيرات التي تلحق الفعل عند بنائه للمجهول

سابعا: باب الاشتغال:

-1- ضابطه
-2- رجحان الرفع للمشغول عنه
-3- المواضع التي يجب فيها نصبه
-4- المواضع التي يترجح فيها نصبه
-5- وجوب الرفع بعد(إذ –وأما(
-6- تساوي الرفع والنصب
-7- الاشتغال فيما حمل على الفعل
-8- وجوه العلاقة بين العامل والاسم السابق
-9 -تقدير الفعل المحذوف
-10 -حكم الاسم السابق إذا رفع الفعل ضميره

الحلقة (١)

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم واله وصحبه أجمعين. وبعد

إنَّ وأخواتها

موضوع هذه الحلقة هو إن وأخواتها من حيث عملها، ومعانيها، وحكم تقديم أخبارها عليها، أو توسط أخبارها بينها وبين أسمائها.

فيما مضى كان الحديث في نواسخ المبتدأ والخبر، **والمقصود بالنواسخ: ما ينسخ حكم المبتدأ والخبر من ناحيتين**:

الناحية الأولى: أن المبتدأ كان يسمى مبتدأً والخبر كان يسمى خبراً، فحين تدخل عليه النواسخ يتغير اسم المبتدأ ويصير اسماً لهذا الناسخ ويصير الخبر خبراً لهذا الناسخ.

وأحيانا يصير المبتدأ مفعولاً به أول -في باب ظن وأخواتها- والخبر يصير مفعولاً به ثاني، وقد مضى الحديث في النواسخ التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر؛ فهو ينسخه من ناحية تسميته.

الناحية الثانية: أنه كان حق المبتدأ أن يكون مرفوعاً وحق الخبر أن يكون مرفوعاً، الآن صار حق المبتدأ شيئاً آخر، وصار حق الخبر شيئاً آخر في بعض الأحيان، وفي بعض الأحيان يبقى حكمه كما هو من حيث الرفع.

أما في باب كان وأخواتها -وقد مر عليكم- وفي باب الحروف المشبهات بـ "ليس" التي تعمل عمل كان وأخواتها، وفي باب أفعال المقاربة فإن المبتدأ يبقى على حاله من حيث أنه يبقى مرفوعاً، وأما الخبر فيتغير هناك فيصير منصوباً.

في باب إن وأخواتها يصير الحكم بالعكس، فأولاً يتغير اسمه من حيث التسمية فلا يصير مبتدأ وإنما يصير اسماً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، والخبر لا يصير خبراً للمبتدأ كما مضى وإنما يصير خبراً لهذه الأداة التي تدخل عليه، (هذا من جانب) .

الجانب الثاني: وهو ما يدرس هذا الباب من أجله، أن الحكم اللفظي أيضا يتغير، فإن المبتدأ كان حقه أن يكون مرفوعاً، ولما دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها صار منصوباً، وأما الخبر يبقى على حاله التي كان عليها وهو أنه يبقى مرفوعاً ولكن يتغير حكمه من حيث التسمية فبدلا من كونه خبراً يصير خبراً لـ (إن) أو إحدى أخواتها.

تعداد هذه الأدوات (إن وأخواتها) :

-هذا الباب يسمى باب "الأحرف الثمانية" أحياناً.

-أحيانا يسمى باب "الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر" فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

-أحيانا يسمى باب "إن وأخواتها" والمسألة في هذه سهلة، ولكن المهم أن تعلم أن هذه الأدوات حين تدخل على المبتدأ والخبر تغير حكمه اللفظي، وتغير اسمه أيضاً، فيُنسخ الحكم السابق للمبتدأ والخبر من حيث الحركة في بعض الأحيان ومن حيث التسمية.

- هذه الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها هي **حروف**، والكلام إما أسماء وإما أفعال وإما حروف، والحروف هذه مشبهات بالفعل فلأجل هذا أُعملت في المبتدأ والخبر، وكان حق الحروف إذا دخلت على ما تختص به كالأسماء فإن حق هذه الأسماء أن تكون مجرورة.

لكن هذه الحروف لا تجر الأسماء في هذا الباب وإنما تعطيها حكماً آخر، السبب أنهم يقولون أنهم شبهوا هذه الحروف

بـ(الفعل) من عدد من النواحي:

الناحية الأولى: أن هذه الحروف كلها تتكون من ثلاثة أحرف فأكثر (كل حرف منها يتكون من ثلاث أحرف فأكثر)، فمثلاً: (إنَّ) الهمزة والنون المشددة (عبارة عن حرفين) وهي بمجموعها ثلاث أحرف، و(لعلَّ) وهي أربعة أحرف، و(لكنَّ) خمسة أحرف، فهي تشبه الفعل في أن أقلَّ حرفٍ منها يتكون من ثلاثة أحرف.

الناحية الثانية: أنها تشبه الفعل من حيث الناحية المعنوية؛ فمعناها متضمن بعض معاني الأفعال. **ومعاني هذه الأدوات هي:**

- (إنَّ)، (أنَّ): بمعنى أؤكد. - (كأن): بمعنى أشبه.
- (لكن): بمعنى استدرك. - (لعل): بمعنى أرجو. - (ليت): بمعنى أتمنى.

فهي متضمنة للصورة اللفظية للأفعال، ومتضمنة أيضاً لبعض معاني الأفعال.

➢ كذلك هذه الحروف كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي حقه أن يبنى على الفتح فأشبهته أيضاً من هذا الجانب.

فهنا عدد من الوجوه جعلت هذه الحروف تشبه الأفعال ولذلك لم تعمل في الأسماء التي اختصت بالدخول عليها- الجر مثلاً، ولكنها عملت فيه النصب والرفع.

فإن سأل سائل هذه الحروف مادام أشبهت الأفعال فإن هذه الأفعال الأصل فيها أن ترفع ثم تنصب، (أي يدخل الفعل على الفاعل فيرفعه وعلى المفعول به فينصبه) والفاعل متقدمٌ في الأصل على المفعول به (والفاعل يقوم مقام المبتدأ والمفعول يقوم مقام الخبر) **فما الذي جرى هنا؟**

- **طبعاً هذا استعمال العرب أنهم إذا أدخلوا هذه الأدوات على الأسماء نصبوا الأول ورفعوا الثاني.**
- **لكن النحويين يذكرون تعليلاً منطقياً فيقولون: لو أعملنا هذه الحروف مثل ما تعمل الأفعال بالضبط فرفعنا الأول ونصبنا الثاني لأشكل عند بعض الناس أنها ليست حروفاً وإنما هي أفعال، فلذلك عدلوا عن هذا إلى أن نصبوا الأول ورفعوا الثاني.**

وعلى كل حال فإن هذه الحروف مشبهات بالأفعال والمشبه في العادة أقل من المشبه به، فلذا فإن عملها أضعف من عمل الفعل، ولذلك سنرى بإذن الله فيما بعد أن هذه الحروف لا يجوز تقديم أخبارها عليها، في حين أن الأفعال يجوز تقديم مفعولاتها عليها فتقول "محمداً أكرمت".

ولكن هنا لا يجوز في قولك: "إن محمداً موجود" أن تقول "موجود إن محمد" لأنها أضعف من هذه في العمل.

هذه المسالة الأولى في إن وأخواتها، وهي:

- أنها حروف وليست أفعال أو أسماء.
- وأنها تختص بالدخول على الأسماء ولا تدخل على غيرها.
- وأنها تعمل عمل الفعل معكوساً؛ بحيث إنه يتقدم منصوبها على مرفوعها فيُنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى اسمها، ويرفع الثاني ويسمى خبرها.

المسألة الثانية: تعداد هذه الحروف التي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وهي:

- (**أنَّ، إنَّ، كأنَّ، لكنَّ، لعلَّ، ليتَ**) هذه ستة. - وهناك حرفٌ مختلفٌ فيه وهو (**عسى**).
- وهناك حرفٌ سيأتي له بابٌ مستقل وهو (**لا النافية للجنس**).

ولكن لِم عددناه معها ثم جعلناه يستقل في بابٍ وحده؟

والجواب عن هذا: أنَّ هذا الحرف مختلفٌ عن بقية أخواته بحيث أنه لابد من توافر شروط سنذكرها حينما نتحدث فيه، ثم إن عمله مختلفٌ نوعاً ما فإنه إذا كان اسمه مفرداً يكون مبنياً على ما كان ينصب به، وإذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف فإنه يعمل مثل عمل إن وأخواتها ولذلك عدُّوه من الأحرف الثمانية التي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

معاني هذه الأدوات:

➢ **إنَّ**: معناها التأكيد؛ فإذا كلمت شخصاً خالي الذهن تقول: (محمد موجود)، فإذا رأيت منه استغراباً قلت له: (إنَّ محمداً موجودٌ)، وإذا زاد استغرابه أو إنكاره لهذا فقد تضطر في بعض الأحيان لأن تدخل (لام الابتداء) فتقول: (إنَّ محمداً لموجودٌ)، ولو أدخلت القسم لكان هذا زيادة في التوكيد.

الحاصل أن (إنّ) تدل من الناحية المعنوية على توكيد النسبة ونفي الشك عنها ونفي الإنكار عنها.

ومثلها تماما (أنَّ)، **فما الفرق بين (أنَّ) وبين (إنَّ)؟**

الفرق بينهما سنذكره إن شاء الله حين نذكر المواضع التي يجب فيها كسر همزة إنَّ أو فتح همزة أنَّ، أو يجوز فيه الوجهان، ولكن كلاهما يفيدان من الناحية المعنوية (التوكيد).

ومثال (إنَّ) أو شاهدها قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾(النجم:٢٧).

فـ(إنَّ): هذا الحرف، و(رب):هذا اسمها منصوب، و(واسع): هذا خبرها مرفوع، وهنا في هذه الجملة تأكيد لهذا الأمر في كون الله سبحانه واسع المغفرة.

➢**أنَّ** فمن شواهدها قول الله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت٣٩)

فـ (أنَّ) هنا أيضا تدل على التوكيد، واسمها هو: (الكاف) وهو ضمير وهو مبني هنا لكنه في محل نصب، وجملة (ترى الأرض خاشعة): في موضع رفع على أنها خبر أنَّ.

الحاصل أن (أنَّ) و(إنَّ) يفيدان التوكيد.

➢ **كأنّ**: فتفيد التشبيه المؤكد، جاء التشبيه من الكاف لأن الأصل في الكاف أنها تفيد التشبيه، وجاء التوكيد من كلمة (أنَّ) وهما مركبان لكنهما حرف واحد (الكاف وأنَّ) فتقول (كأنَّ عبد الله أسدٌ)، ومنه قول الله تعالى: {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ} (القصص:٨٢) فالكاف هنا وأنّ معاً حرف واحد يفيد التشبيه المؤكد.

هل هناك فرق بين قولك (محمد كعلي) وقولك (كأنَّ محمداً علي)؟

الجواب نعم، فـ (محمد كعلي) فيها تشبيه فقط، لكن (كأنَّ محمداً علي) فيها تشبيه مؤكد بسبب وجود "أنَّ" ضمن هذه الكلمة أو الحرف الداخل على المبتدأ والخبر.

➢ **لكنّ**: تفيد الاستدراك أحيانا، والتوكيد أحيانا، **كيف؟**

حين تقول (زيد شجاعٌ لكنَّه بخيل) استدركت عن المعنى الذي يتصوره السامع حين تقول بأنه شجاع بأن صفاته كلها طيبة، لكنك تستدرك فتقول (لكنَّه بخيل).

في بعض الأحيان يكون الاستدراك مؤكداً لكلام السامع وذلك كقولك (لو جاء عبد الله لأكرمته لكنَّه لم يجئ)، فهنا استدرك بقوله (لكنَّه) ولكن معنى كونه "لم يجئ" قد فهمناه قبلاً من قوله (لو جاء عبد الله لأكرمته)، فمعنى هذا أنه لم يجيء، فلما قلنا (لكنَّه لم يجيء) أكدنا هذا المعنى السابق.

فإذاً (لكن) تفيد الاستدراك فقط وقد تفيد (الاستدراك والتوكيد)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة:٢٥١). فـ (لكنَّ) هنا حرف استدراك، و(الله) لفظ الجلالة اسمها منصوب على التعظيم، و(ذو) هذا خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

➢ **ليْتَ**: يدل على التمني، والتمني يقصد به: **طلب ما لا طمع في حصوله أو ما في تحقيقه صعوبة**.

– فأما ما لا طمع في حصوله فنحو قولك: (ليت الشباب يعود) إذا قالها شخص كبير في السن أو قد فاته الشباب ومنه قول الشاعر: ألا ليت الشباب يعود يوماً ***فأخبره بما فعل المشيب

هذا إذا كان يستحيل أو لا طمع في حصوله.

– أما ما فيه طمع ولكنه بعيد المنال أو صعب: فـ كقول المعدم الذي لا شيء عنده (ليت لي أموالاً كثيرة فأحج وأتصدق)، هذا يمكن أن يحصل، لكنّه بعيد المنال لمن كان يرى نفسه فقيراً أو هو فقير في حقيقة الأمر.

فإذاً (ليتّ) هي للتمني والمراد بالتمني إما طلب ما لا طمع في حصوله، أو طلب ما فيه طمع ولكنه بعيد المنال.

ومنه قول الله: ﴿قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ (الزخرف: ٣٨)، فليت هنا تفيد التمني.

➢ **لعلّ**: وهي للتوقُّع، وفسر بعض النحويين التوقع بأنه: الترجي في المحبوب والإشفاق –أي الخوف– في المكروه.

–فأما الترجي في المحبوب فنحو قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق:١).

–أما الإشفاق في المكروه فنحو قول الله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف:٦)

– يقولون تأتي (لعل) أيضاً للتعليل، ومنه قوله: افرغ من عملك لعلنا نتغدى، ومعناه افرغ من عملك لنتغدى، ومنه قول الله: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه:٤٤)، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(النور:١).

– يقولون (لعل) أيضا قد تفيد الاستفهام، ومنه قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} (عبس:٣)، والتقدير هو: "وما يدريك هل يزكى؟

➢ **عسى**: هي في الأصل ليست من هذا الباب، **ولذلك من يرى أنها من هذا الباب يعدها حرفاً ويشترط أن يكون اسمها ضميرا ولا يجوز أن يكون اسمها اسماً ظاهراً**.

ومن ذلك قول الشاعر: فقلت عساها نار كأس وعلها ***تشكى فآتي نحوها فأزورها

فقوله (عساها)، الهاء ضمير لا يقع في محل رفع، وإلا فالأصل فيها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فالأول ترفعه ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، هنا دخلت على ضمير لا يقع إلا في محل نصب وهو (ها).

ومنه قول الشاعر: ولي نفس تنازعني إذا ما ***أقول لها لعلي أو عسانـي

ياء المتكلم أيضا التي لا تقع في محل رفع، ولذلك الياء هنا في محل نصب في قوله (عسانـي)، والدليل على ذلك وجود نون الوقاية قبلها لأن (ياء المتكلم) يلزم فيما قبلها أن يكون مكسوراً فإذا لحق مثل هذا جيء بنون الوقاية لتقي ما قبلها من الكسر، هذا رأي بعض النحويين.

– وبعضهم يرى أن (عسى) لا تدخل في هذا الباب وإنما هي من أفعال المقاربة ويجعل ما دخلت عليه هنا منصوباً بمقدر.

ولكن الصواب أنها أحيانا تعمل هذا العمل فتكون من أخوات إنّ.

➢ **اللام النافية للجنس**: ستأتي في باب مستقل بعد الحديث عن إن وأخواتها.

حكم تقديم أخبار هذه الحروف عليها

قولاً واحد عند جميع النحويين لا يجوز تقديم أخبارها عليها، حتى لو كانت جاراً ومجروراً أو إضافة.

أما توسط أخبارها بينها وبين أسمائها فيجوز بشرطين:

الشرط الأول: ألا يكون الحرف هو (عسى) أو (لا).

الشرط الثاني: أن يكون الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفا.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ المزّمّل:١٢، فـ لدينا: ظرف وتوسط بين إنّ واسمها وهو: أنكالا.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ (النازعات: ٢٦)، فـ إنَّ هو حرف التوكيد وهو الناصب، وقوله تعالى (في ذلك): هذا جار ومجرور وقد توسط بين (إنَّ) واسمها، وهذا جائز إذا اجتمع هذان الشرطان.

فإن انتفى أحد هذين الشرطين بأنْ كان الحرف كلمة (لا) أو كان كلمة (عسى) فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها أو توسطه.

وكذلك إذا كان الخبر ليس جاراً ومجرورا، بل كان اسماً عادياً مثل قولك: (إن محمداً موجود) فلا يجوز أن تقول: (إنّ موجود محمداً) فهذا لا يجوز.

الحــلقة (٢)

مواضع وجوب كسر همزة إنَّ، ومواضع وجوب فتح همزة إنَّ

هناك قاعدة عامة: **أنه يجب كسر همزة (إنّ)** إذا لم يصح وامتنع تأويلها مع ما بعدها بمصدر.

ويجب فتح همزة (إنّ) إذا وجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر.

ويجوز الوجهان متى صح الاحتمالان (صح تأويلها وصح عدم تأويلها)

ولكل واحد من هذه المواضع الثلاثة صور:

➢ **مواضع وجوب كسرة همزة (إن):**

يجب كسر همزة (إنَّ) في مواضع:

الموضع الأول/ إذا وقعت في ابتداء الكلام إما حقيقة أو حكماً.

والمقصود بالحقيقة: أن تكون لم تُسبق بشيء أبداً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، فهنا وقعت في بداية الكلام ولم تُسبق بشيء.

الشِق الثاني من الموضع الأول: **أن تكون في بداية الكلام حكماً، يعني سُبقت بشيء، ولكن لا يؤثر على الابتداء وذلك إذا سُبقت بـ(ألاَ) الاستفتاحية،** نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ هنا تقدمت عليها (ألا) ولكن تقدمها كـ لا تقدم (كأنها لم تتقدم) لأنها لا تؤثر شيئاً فهي تبقى متقدمة في الكلام، ومحكوم بأنها في صدر الكلام.

الموضع الثاني/ أن تقع بعد كلمة حيث مباشرة ليس بينهما فاصل، نحو قولك: (جلست حيث إنَّ محمداً جالس).

لماذا وجب هنا؟ الجواب عن هذا أن حيث يجب إضافتها إلى الجمل، وخالف في ذلك بعض النحويين **ولكن الصحيح أو الأصح على الأقل أنه يجب كسر الهمزة بعد حيث مباشرة.**

الموضع الثالث/ أن تقع بعد كلمة إذ مباشرةً وهو بنفس التعليل، لأن إذ يجب إضافتها إلى الجمل، وهذه لا أعلم خلاف فيها، إذ إنه يجب أن تكسر الهمزة بعدئذ كقولك: "جئت إذ إنَّ محمداً موجود"، ولا يوجد مثال أو شاهد في القرآن الكريم وردت فيها إن بعد إذ أو حيث، ولذلك مثل لهما تمثيلا فقط.

الموضع الرابع/ أن تقع بعد الاسم الموصول -في بداية جملة الصلة- مباشرة وليس بينهما فاصل، كقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾، والسبب هنا هو نفس السبب السابق وهو أن الاسم الموصول الأصل في صلته أن يكون جملة، وقد يقع شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف).

فالمثال السابق كانت إن مكسورة لورودها بعد الاسم الموصول (ما) والتقدير والله أعلم "الذي إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة".

فإن وقعت في حشو الصلة -يعني ليست مباشرة بعد الاسم الموصول- فإنها تُفتح كقولك: "جاء الذي عندي أنَّه فاضل".

وقولهم: "لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه"، فـ(ما) هذه وقعت بعدها (أنّ) فوجب فتحها لأنهم يقولون إن هذا الموصول يقدر بعده فعل، فالتقدير: "ما ثبت أنَّ حراء مكانه".

فالخلاصة// إذا وقعت إنَّ بعد الاسم الموصول مباشرة فإنه يجب الكسر، فإن لم تكن بعده مباشرة إما حقيقة وإما حكماً فإنه يجب فتحها.

الموضع الخامس/ إذا وقعت جوابا للقسم -ليس معه فعل قسم- نحو قوله تعالى: ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ (٣)﴾ -سيأتينا القسم في مواضع الجواز- ولكن المقصود به هنا هو أن لا يكون عندنا فعل قسم وإنما مقسم به، فإذا وقعت جواباً لقسم ليس معه فعل القسم فإنه يجب أن تكون مكسورة.

الموضع السادس/ أن تقع بعد القول محكية به، وذلك كقوله سبحانه: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ وكقولك: "أقول إنّ محمداً موجود" و" قلت إنَّ عبد الله موجود"، الحاصل أنها متى وقعت بعد القول وجب كسرها، وسيأتي رأي لبني سليم يتحدث عن خلاف هذا الأمر، ذلك أنهم يعملون القول أو يجرونه مجرى الظن.

الموضع السابع/ يجب كسرها إذا وقعت في بداية جملة الحال، كقول الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ الشاهد قوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ فإنها جملة حالية وقد صدرت بـ واو الحال وبعدها (إنّ) مباشرة هذه يجب أن تكون مكسورة.

الموضع الثامن/ يجب كسرها إذا وقعت إنَّ في بداية جملة الصفة، كنحو قولك: "مررت برجل إنَّه فاضل".

فما الفرق بين الحال والصفة؟

إذا كان ما سبق "إن" معرفة فإن الجملة التي تأتي بعده حال، وإن كان ما قبلها نكرة فإن الجملة التي بعده صفة، ولذلك يقولون "**الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال**".

الموضع التاسع/ أن تقع الهمزة بعد عامل معلق عن العمل بلام الابتداء، يعني أن تقع بعدها لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾فهي في هذين الموضعين الفعل (**يعلم**) معلق عن العمل بسبب لام الابتداء، والفعل (**يشهد**) معلق عن العمل بسبب لام الابتداء، فما جاءت بعده لام الابتداء فإنه يجب كسر الهمزة فيه كما في هذه الآية.

الموضع العاشر/ أن تقع خبراً عن اسم ذات، وليس اسم معنى.

فالأسماء إما اسم معنى مثل: الصوم والسفر والعدل والحب والكراهية، **وإما أسماء ذوات** كقولك: الحقيبة، الجدار.

إذا وقعت إن خبراً عن اسم ذات وجب كسرها كقولك: "محمدٌ إنه فاضل"، فمحمد هنا مبتدأ وهو ذات، لما أخبرت عنه بجملة قلت: (إنه) بكسر الهمزة وجوباً.

ومنه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الذين): هذا اسم ذات وما عطف عليه كله أسماء ذوات، لما أخبرنا عنها بـ(إنّ) وجب كسر الهمزة فيها، الخبر: هو في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ)، هذه هي مواضع وجوب كسر همزة إنَّ.

➢ **مواضع وجوب فتح همزة إن:**

تُفتح متى وجب تأويل ما بعدها بمصدر فإنه يجب فتح همزة (أنّ)، وحينما تكون مؤولة بمصدر فإنها تكون مفردة ولا تكون جملة، فيما مضى كله جملة (إنّ وما دخلت عليه جمل.

أما هنا يكون مفرداً لأن المصدر المؤول يصير مفرداً، وهي في تسعة مواضع -يجب تأويلها بمصدر ويجب بالهمزة فيها أن تكون مفتوحة-:

الموضع الأول/أن تقع (أنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر يعرب فاعلاً، كقول الله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ فكلمة (أنَّا) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لـ(يكفي) وهو فعل مضارع، والهاء هنا ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(أنا أنزلنا)كلها في تأويل مصدر فاعل، تقديره-والله أعلم-: أولم يكفهم **إنزالُنا** الكتاب يتلى عليهم.

الموضع الثاني/ أن تقع (أنّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر على أنه مفعول به، كقول الله عز وجل: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ الشاهد: (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) فـ(أنّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر وهو يعرب مفعولاً به والتقدير: ولا تخافون **إشراكَكُم** بالله، (أنكم أشركتم) مؤولة بمصدر مفعول به.

الموضع الثالث/ أن تقع مؤولة بمصدر يعرب نائباً عن فاعل، ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ الشاهد أن (أُوحِيَ) هنا فعلٌ مبنيٌ للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، (وأنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر على أنه نائب فاعل للفعل (أُوحِيَ) يكون التقدير -والله أعلم-: قل أُوحِيَ إليَّ **استماعُ** نفر من الجن.

الموضع الرابع/ أن تؤول مع ما بعدها بمصدر ويعرب مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ فالشاهد قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ هنا أنَّ وما دخلت عليه مؤولة بمصدر يعرب مبتدأ، والتقدير-والله أعلم-: ومن آياته **رؤيتُك**، و(**رؤية**) مبتدأ مؤخر وهي مؤولة بمصدر فيجب فيه فتح همزة (أنّ).

-وكقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ (١٤٣) لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ الشاهد: (لولا) الواقع بعدها هنا (مبتدأ)، والتقدير -والله أعلم-: فلولا **كونُه** من المسبحين، فحينئذ أنَّ وما بعدها أولت وجوباً بمصدر وأعرب هذا المصدر مبتدأ.

الموضع الخامس/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر يعرب خبراً عن اسم معنى.

هناك في وجوب الكسر قلنا عن **اسم ذات**، هنا نقول عن **اسم معنى**؛ المقصود أنه من أسماء المعاني وليس من أسماء الذوات، الذوات كما سبق مثل: الجدار والباب والرجل وزيد وعبد الله وأسامة، هذه أسماء ذوات، لكن ما سنذكره هنا هو أسماء معاني.

تقع (أنّ) وما دخلت عليه خبراً **عن اسم من أسماء المعاني، والمعاني غير محسوسة**، ويجب أن يكون اسم المعنى ليس قولاً، لأن القول ربما كانت محكية بالقول، فنقول **ويجب أن لا يصدق عليه** (على هذا المبتدأ) خبرها (خبر أن) مثال قولك: "اعتقادي أنّ محمداً فاضلٌ"، اعتقاد هذا معنى من المعاني، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والتقدير: اعتقادي

فضلُ محمد.

-هنا هذا المبتدأ اسم معنى من المعاني، -وهذا المبتدأ ليس قولا ولكنه اعتقاد، -ولا يصح أن تخبر عن الاعتقاد بكلمة فاضل.

- فإن كان خبراً عن (قول) فإنه يجب الكسر؛ مثل: "قولي إنك فاضل"، نكسر (همزة إن).

- وإن كان يصح أن تخبر بخبر (إنّ) عن المبتدأ السابق الذي ليس قولاً فإنه أيضا يجب الكسر، وذلك كقولك: "اعتقاد عبد الله إنه حق"، فيكون لو أخبرت بكلمة (حق) عن (اعتقاد) صح هذا الكلام فتقول: "اعتقاد عبد الله حق" ؛ هنا يجب الكسر.

فإذاً **الموضع الخامس** الذي تشتمل فيه هذه الشروط كلها:

١. أن يكون خبراً عن اسم معنى. ٢. هذا المعنى ليس قولا. ٣. يجب أن لا يصدق عليه خبرها؛ يعني لا يصح أن تخبر بخبرها -بخبر إن- عن المبتدأ السابق، فإن انتقض أحد هذه الشروط وجب الكسر، وإن توافرت كل الشروط وجب الفتح.

الموضع السادس/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر مجرور بحرف الجر، وتكون في محل جر بهذا الحرف وحينئذ نؤولها بمصدر والمصدر مفرد.

- شاهده قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِـأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (بِـأَنَّ) الباء: حرف جر، وأنَّ وما دخلت عليه مؤولة بمصدر، هذا المصدر في محل جر بحرف الجر والتقدير فيه -الله أعلم-: ذلك **بكون** الله هو الحق.

وأيضاً ما عطف عليه يأخذ الحكم نفسه، وهو قوله تعالى: (وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ)؛ فيجب فيه فتح همزة أنَّ، لأن ما وجب الفتح في المعطوف عليه يجب أن نفتحه في المعطوف.

الموضع السابع/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر مجرور بالإضافة.

ومثاله: قول الله سبحانه: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ هنا (إنَّ) الأولى (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ) هنا واجبة الكسر لأنها واقعة في جواب القسم، أما الثانية (مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) واجبة الفتح لأنها في محل جر مضاف إليه، لأن التقدير فيها -والله أعلم-: إنه لحق مثل **نطقكم**، لأنها مع ما بعدها مؤولة بمصدر، و(ما) التي سبقت هنا مصدرية والله أعلم.

الموضع الثامن/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر وهذا المصدر معطوف على شيء يستحق أن تكون الهمزة فيه مفتوحة،

كقوله سبحانه: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾: مفعول به، ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، الواو: عاطفة، وأن هذه معطوفة على النعمة السابقة فهي تستحق أن تكون مفتوحة.

الموضع التاسع/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر ويكون هذا المصدر (بدلاً) مما قبله، يعني تابع ولكن على البدلية.

كقول الله سبحانه: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾، (أنَّ) هنا واجبة الفتح، لأنها بدل من "إِحْدَى" السابقة، والتقدير -والله أعلم-: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين **كونها** لكم، لو جعلتها في غير القرآن الكريم: "وإذ يعدكم الله أنَّ إحدى الطائفتين لكم" لكان الكلام مستقيما ولذلك أعربناها هنا بدلا، هذه هي مواضع فتح همزة أنَّ.

الحـلقة (٣)

مواضع جواز فتح همزة إنَّ وكسرها:

هنا نعيد -وجوبا- الكلام السابق عن مواضع وجوب كسر همزة إنَّ ومواضع وجوب فتح همزة إنَّ، لأن هذا الموضع يشمل

الموضعين السابقين؛ فمتى صح الاحتمالان في وجوب الكسر ووجوب الفتح؛ متى جاز فإنه يجوز لنا فتح الهمزة وكسرها. نقول:

- يجب فتح همزة إنَّ إذا وجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر.
- ويجب كسر همزة إنَّ إذا امتنع تأويلها مع ما بعدها بمصدر.
- ويجوز الوجهان متى صح لنا النظر واحتمال واحد من الوجهين فإنه يجوز.

➢ **المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها سنذكر المواضع ونوجهها، وهي تسعة:**

الموضع الأول/ أن تقع بعد فاء الجزاء، فاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط، والسبب في كونه يجوز فيها الوجهان: أنه يجوز أن تؤول ما بعد الفاء بمصدر، ويجوز أن تجعله جملة فيكون جواباً للشرط، وإذا أوّلته بمصدر فإنك ستخبر عنه، وانظر إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ **فَأَنَّهُ** غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام:٥٤) قراءة حفص عن عاصم بفتح الهمزة، ولكن لا مانع من كسر هذه الهمزة لو كانت قرئت بهذه الصورة، ولا أعلم قرئت (فإنَّه) أم لم تقرأ، والظاهر لي أنها قرئت، لكن عموما هنا وقعت أنَّ بعد فاء الجزاء، فإن قلت إنها مكسورة ﴿فإنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فإنها تكون جملة واقعة في جواب الشرط هذا لا إشكال فيه.

وإن قلت نحن نفتحها كما وردت في قراءة حفص عن عاصم فإنَّه حينئذ تؤولها مع ما بعدها بمصدر وتقدر له خبرا، فتقول في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ **فأنَّه** غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يعني **فالغفران والرحمة** وتقدر له خبرا: حاصلان، ويمكن أن تجعلها لخبر محذوف، فيكون التقدير **فالحاصل الغفران والرحمة**.

إذن متى ما صح لنا الاحتمالان جاز لنا الوجهان، والوجهان صحيحان، فيجوز أن نفتح وأن نكسر.

الموضع الثاني/ أن تقع بعد "إذا" الفجائية، ومنه قول الشاعر:

وكنت أُرى زيدا كما قيل سيدا***إذا إنه عبد القفا واللهازم

الشاهد في قوله: إذا إنه، فـ(إنه) يجوز هنا أن تقع مفتوحة الهمزة، ويجوز فيها أن تكون مكسورة الهمزة، فإن جعلتها **مكسورة** الهمزة فإنك أدخلت "إذا" على جملة، وتستغني بإنَّ واسمها الهاء وخبرها عبد القفا واللهازم، وإن جعلتها **مفتوحة** فإنك ستجعل "أن" وما دخلت عليه مؤولة بمصدر، وتجعل خبرها محذوفاً فتقول التقدير: فإذا الحاصل عبوديته، فيكون هذا إنَّ وما دخلت عليه خبراً، أو "فإذا عبوديته حاصلة" فتقدر الخبر فتصير "أنَّ" وما دخلت عليه مبتدأ.

الموضع الثالث/ أن تقع دالة على التعليل، يعني في بداية كلام يدل على التعليل، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿خذ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ومنه قولهم "لبيك إنَّ الحمد لك" هذه كلها يجوز أن تفتح الهمزة فيها وأن تكسرها.

- فإن **كُسرت** فمعنى هذا أنها مع ما دخلت عليه جملة وليست مؤولة بمصدر، وهذا جائز، لأن التعليل يمكن أن يكون بجملة ويمكن أن يكون بغير جملة.

- زأما إن جعلتها **مفتوحة** فتقدر بعدها لام التعليل، فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ يكون التقدير فيها -والله أعلم-: لأنَّه هو البر الرحيم، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ يكون التقدير -والله أعلم-: لأنَّ صلاتك سكن لهم، وفي قولهم: "لبيك إنَّ الحمد لك" يكون التقدير فيها -والله أعلم-: لبيك لأنَّ الحمد لك، فإن **فتحت** فهو على تقدير حرف جر، وإن **كسرت** فهو على تقدير أن هذا تعليل بالجملة.

الموضع الرابع/ أن تقع بعد فعل قسم -ليست بعد قسم- بعد فعل مقسم به، ويجب ألا يقع بعدها لام لئلا تُعَلِّق الفعل عن العمل، فإذا كانت بعد فعل القسم وليس بعدها لام فإنه يجوز فيها الوجهان، ومنه قول الشاعر:

لتقعدِنَّ مقعد القصي***مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي بربك العلي***أنِّـي أبو ذيالك الصبي

البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري في شأنهما: "هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره، فقال لها هذين البيتين".

الشاهد: (أنِّـي) هذا جواب قسم، والقسم قوله: (أو تحلفي)، والقسم هنا بالفعل، لأن تحلف هذا فعل، و(أنَّ) يجوز فيها الوجهان على تأويلين؛ لأنك إن قلت: (إنِّـي) فهي جملة واقعة في جواب القسم، وإن قلت: (أنِّـي) فهو مجرور بحرف جر مقدر تقدير: بأنِّـي أبو ذيالك الصبي.

- **والبصريون يوجبون الكسر**؛ حتى لو اجتمعت فيه هذه الشروط فالبصريون يوجبون الكسر، **والصحيح جواز الوجهين**.

- فإن جاء بعدها لام، أو كان المقسم به ليس فعلاً وجب الكسر، فتقول: "والله إنَّ محمدا مجتهدٌ"، وإن جاءت بعدها اللام وجب الكسر، لأن اللام تعلِّق فتقول:"حلفت إنَّ عبد الله لـمجتهدٌ" لوجود هذه اللام وجب كسر همزة إنَّ.

الموضع الخامس/ أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول، وقائل القولين واحد.

هذه ثلاثة شروط: أن تقع هي خبر، وخبرها قول، وقائل القولين واحد، لابد من اجتماع الشروط كلها نحو:

"قولي إنـِّي أحمد الله"، ويجوز أن تقول: "قولي أنـِّي أحمد الله" فالمبتدأ: هو كلمة (قولي)، وخبرها قول وهو: (أحمد الله)؛ لأنه قول، والقائل فيهما واحد؛ لأن القائل في قوله: (قولي) هو المتحدث، والقائل في: "قولي أنـِّي أحمد الله" هو نفسه، فإذن يجوز فيها الوجهان: أن تكون **مفتوحة**، وأن تكون **مكسورة**.

ويكون التقدير بالمفتوح: "قولي حمد الله" يكون مبتدأ وخبر، وعلى الكسر يكون أُخبر عن المبتدأ بجملة.

- **لو كان الأول ليس قولاً** فإنه يجب الفتح كقولك: "**علمي** أنـِّي أحمد الله".

- **ولو كان القائل فيهما ليس واحداً** لو لم يكن القائل فيهما واحداً بل كانا مختلفين **فإنه يجب الكسر** نحو: "قولي إنَّ محمدا يحمد الله".

المسألة الأولى القائل فيها هو نفس المتحدث، واحد، المسألة الثانية القائل فيهما مختلف "إن محمداً يحمد الله "، أما القائل في القول الأول هو المتحدث.

الموضع السادس/ أن تكون إنَّ مسبوقة بواو، يعني أن تكون بعد حرف عطف وهو الواو، هذه الواو مسبوقة بمفرد، يعني ليست مسبوقة بجملة، وهذا المفرد صالح للعطف عليه، فإن جعلت الواو عاطفة **فتحت**، وإن جعلت الواو استئنافية **كسرت.**

- ومثاله قول الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ التقدير -والله أعلم-: إنَّ لك **عدم الجوع والعري** فيها، يعني في الجنة، ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ هذا موضع الشاهد (أنَّ) هذه لو كانت في غير القرآن الكريم جاز فيها الوجهان، يعني أن تكون مفتوحة وأن تكون مكسورة.

إن جعلتها **مفتوحة** صرت عاطفاً لهذه الجملة على المفرد السابق وهو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا﴾ يعني **عدم الجوع**، وهذا مفرد وصالح لأن تعطف عليه، لأنه قد يكون المفرد غير صالح كأن يكون ضمير رفع متصل ولم يفصل

بينه وبين العاطف بفاصل فحينئذ يجب الكسر. لكن لو لم يكن كذلك فإنه يجوز فيها الوجهان.

انظر لو قلت في غير القرآن: "وأنَّك لا تظمأ فيها"، أو قلت: "وإنَّك لا تظمأ فيها ولا تضحى" لجاز الوجهان، وتأويلها على **الفتح** على أن الواو عاطفة وعلى أن "أنَّ" وما دخلت عليه معطوفاً على ما سبق فيكون مفردا ويكون تقديره والله أعلم: إنَّ لك عدم الجوع وعدم الظمأ حينئذ يكون مفرداً.

فإن قلت أنا **أكسرها** فلك ذلك لكن على أن تكون الواو ليست بعاطفة وإنما هي استئنافية، فيكون الكلام كلاماً ابتدائيا، وقد سبق في مواضع وجوب الكسر أن تكون في بداية الجملة، وهي هنا في بداية جملة إذا لم تعد الواو عاطفة بل استئنافية.

الموضع السابع/ أن تقع بعد كلمة (حتى)، وحتى في الأصل حرف جر، قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ فهي في الأصل حرف جر، ولكن لها مواضع واستعمالات أخرى:

قد تكون ابتدائية، وقد تكون عاطفة، وقد تكون حرف جر، وقد تكون غير ذلك، وقد تدخل على فعل مضارع فينتصب ما بعدها، وقد تدخل على فعل مضارع فيرتفع ما بعدها، ولذلك ينسب إلى الفراء رحمه الله أنه كان يقول: "أموت وفي نفسي شيءٌ من حتى"، لأنها لها احتمالات متعددة.

فإذا سُبقت (إنَّ) بكلمة "حتى" فإنه يجوز لك في (إنَّ) الوجهان؛ تجعلها مفتوحة، وأن تجعلها مكسورة، فإن جعلتها **مفتوحة** فـ(حتى) عاطفة لأنك تعطف بها على ما قبلها، وكذلك يجوز أن تجعلها جارة.

- فإن جعلتها جارة فتكون أنَّ مفتوحة.
- وإن جعلتها عاطفة فتكون (أنَّ) مفتوحة أيضاً.

إذن موضعان بعد (حتى) تكون (أنَّ) فيهما مفتوحة.

- والموضع الثالث هو أن تقع **مكسورة** وذلك إذا جعلت (حتى) ابتدائية يعني جعلتها في بداية جملة جديدة، مثاله: مرض زيد حتى إنـَّهم لا يرجونه.

- فإن جعلت (حتى) عاطفة فإنك تقول (أنـَّهم)، وإن جعلتها جارة بمعنى (إلى) يعنى بلغ منزلة من المرض شديدة حتى أنـَّهم لا يرجونه فتكون حينئذ بمعنى إلى الجارة، فإذا قلت ذلك **فإن ما بعدها سيكون مفتوحا.**

- فإن قلت أجعل (حتى) ابتدائية **فإنها حينئذ تكون الهمزة مكسورة** وهذا تأويلها على الوجهين، لأننا قلنا **متى ما صح الاحتمالان صح الوجهان.**

الموضع الثامن/ أن تقع بعد كلمة ((أمَا)) مخففة وليست أمَّا فـإنه يجوز فيها الفتح والكسر ولكل واحد منهما تأويل.

- **فأما الفتح** فعلى أن (أمَا) بمعنى حقاً، وحينئذ فإن "أنَّ" وما دخلت عليه مؤولة بمصدر في محل رفع مبتدأ، وتكون "أمَا" التي صارت بمعنى "حقاً" تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره "يحق حقاً فضلك".

مثال: لما تقول: أمَا إنَّك فاضل، يجوز أن تقول: أمَا إنَّك فاضل، ويجوز أن تقول: أمَا أنَّك فاضل.

فإن قلت: أمَا أنَّك فاضل؛ فأما هنا بمعنى **حقاً**، و(أنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر والتقدير: حقاً فضلك، كأنك قلت: حق حقاً فضلك.

- وإن قلت: لا أنا أكسر هذه الهمزة فـ"أمَا" هنا حرف استفتاح بمنزلة ألا، ألا تذكرون بأننا ذكرنا أنه إذا كانت (إنَّ) في بداية الكلام حقيقة أو حكما أن من مواضع وجوب كسرها أن تكون بعد أداة الاستفتاح هي ألا وأمَا.

- فإذا كانت أمَا بمعنى ألا فالتقدير فيها: "ألا إنَّك فاضل"، كأن الكلام مبتدأ به بداية جديدة: أمَا أنّك فاضل، وأمَا إنَّك

فاضل، ف"أمَا" إن جعلتها حرفاً بمنزلة "ألا" **فإنك تكسر همزة** (إنَّ).

- وإذا جعلتها بمنزلة "حقا" **فإنك تفتح همزة** (أنَّ)؛ وعلى التأويلين فإنها إذا كانت حرف استفتاح فكأن هذه الكلمة في بداية الجملة، وقد قلنا إن بداية الجملة توجب كسر همزة (إنَّ)، وإن قلنا بمعنى حقا فإنها مع ما بعدها مؤولة بمصدر وهي مبتدأ مؤخر، و"حقا" هذا مفعول به لفعل محذوف وتقدير "حق حقا أنَّك فاضل"، يعني: حق حقا فضلك.

الموضع التاسع/ أن تقع (أنَّ) بعد كلمة ((لا جَرَمَ)) ويتوقف حكم فتح الهمزة وكسرها على تفسير معنى لا جرم، وللفراء وسيبويه في تفسير "لا جَرَمَ" قولان: في الفتح وفي الكسر.

الشاهد قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ الشاهد: ﴿لا جَرَم أنَّ الله يعلم﴾.

الفتح عند سيبويه على أن "لا" هذه زائدة وليست نافية، والفعل عنده ماض (كلمة جرم بمعنى وجب)، ويكون التقدير: وجب أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، فيكون التقدير "وجب علم الله"؛ هذا عند سيبويه في حالة ما تكون مفتوحة، و"لا" هذه تعتبر زائدة عند سيبويه.

- أما الفراء فيقول: إن "لا جَرَم" بمنزلة "لا رَجُلَ" وهي بمعنى "لابد" في حالة الفتح، فكأنه جعلها خبرا لـ "لا" التي هي نافية للجنس ويكون التقدير عنده: لا جرم يعني: "لابد من أن الله يعلم"، و"من" بعدهما مقدرة، فحينئذ تكون مجرورة بمن المقدرة.

- الكسر "بعد لا جرم" هذا حكاه الفراء.

والسبب بأنهم جعلوها مكسورة بعد "لا جرم "هو ما يراه الفراء من أن "لا جرم" هي للقسم، فكأنها يعني مما يقسم به، فحينئذ تكون (أن) وما دخلت عليه واقعة في جواب القسم، وإذا كانت واقعة في جواب القسم فيجوز فيها الوجهان؛ وإذا كانت "إن" وما دخلت عليه واقعة في جواب قسم مذكور، والقسم هو في قوله "لا جرم" فقد حكاه الفراء عن العرب أنهم يعدون "لا جرم" بمنزلة القسم كأنه يقول: "والله إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون"، فحينئذ **يجوز فيها أن تكون مكسورة** لأن "لا جرم" بمعنى "والله" أو بمعنى المقسم به.

الحلقة (٤)

مواضع لام الابتداء الواقعة بعد إنَّ

دخول لام الابتداء بعد إنَّ -فقط المكسورة الهمزة- لا يجوز أن تقع لام الابتداء بعد (أنَّ)، ولا بعد أي حرف من الحروف العاملة عمل (إنَّ)، بل يشترط فيما تأتي بعده لام الابتداء أن يكون: **إنَّ المكسورة.**

مواضعها: تدخل لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة -وأؤكد على المكسورة- **على أربعة أشياء؛ بعضها بشرط وبعضها بدون شرط**:

الموضع الأول: خبر إنَّ. الموضع الثاني: معمول خبرها.

الموضع الثالث: اسم إنَّ. الموضع الرابع: ضمير الفصل.

ولكل واحد من هذه المواضع شواهد وشروط.

➢ **الموضع الأول: خبر إنَّ:**

تدخل لام الابتداء في خبر إنَّ بثلاثة شروط، إذا توافرت جاز المجيء بخبر إنَّ مقترنا بلام الابتداء:

١. الشرط الأول: **أن يكون الخبر مؤخراً**، والأصل في خبر إنَّ أن يكون مؤخراً، لكن قد يجوز تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا

ومجرورا.

٢. الشرط الثاني: **أن يكون الخبر مثبتاً** يعني ليس منفياً.

٣. الشرط الثالث: **أن يكون الخبر غير ماض** يعني ليس دالا على زمن ماض، بل هو إما حال وإما مستقبل.

الشواهد: * قال الله سبحانه وتعالى:{**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**}

إنَّ: مكسورة. **ربّ**: اسمها مضاف إلى ياء المتكلم. **سميع**: هذا خبر، وهو مستوف للشروط؛ ١. هو مؤخر عن اسمها، ٢. وهو مثبت ليس منفيا، ٣. وهو أيضاً لا يدل على الماضي؛ فإن الله سميع الدعاء في كل وقت.

* ومنه قوله تعالى: {**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**} (النمل:٧٤)

إنَّ: مكسورة، **رب**: اسمها، **ليعلم**: هذا هو الخبر، وهو مؤخر، ومثبت، وليس ماضيا، لأن يعلم فعل مضارع.

* ومنه قوله تعالى: {**وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**} (القلم:٤)

إنَّ: مكسورة، **الكاف**: اسمها، **على خلق**: خبرها وقد تأخر الخبر هنا، وليس ماضيا، وليس منفيا.

* ومنه قوله تعالى:{**وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ**} (الحجر:٢٣)

إنَّ: مكسورة، واسمها: **(نا)**، وجملة "**نحن نحي ونميت**: هذه في موضع الخبر وقد لحقتها لام الابتداء، وهي مستوفية للشروط لأن الخبر مؤخر، ومثبت، ولا يدل على الماضي.

* وقول الله تعالى: {**إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا**} (المزمل:١٢)

هذا لا يجوز أن يقترن خبر إن بلام الابتداء لأن الخبر هنا مقدم على الاسم، فلا يجوز -في غير القرآن حتى- قول: **إن للدينا أنكالا وجحيما** أو **إن لعندنا محمدا**، لا يجوز لأن خبر إنَّ إذا تقدم لا يجوز اقترانه بلام الابتداء.

-وكذلك لا يجوز في نحو قول الله تعالى: {**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**} (يونس:٤٤)، **لا يجوز اقتران خبر إنَّ بلام الابتداء** مع إن الخبر هنا متأخر، وإنَّ مكسورة، وليس دال على الماضي، لكنه هنا منفي لقوله "لا" فلا يجوز أن يقترن بلام الابتداء.

فلو قيل قد قال الشاعر:

وأعلم أنَّ تسليما وتركا*للا متشابهان ولا سواء**

نقول: هذا للضرورة الشعرية، أو شاذ للضرورة، لكن في الكلام المنثور **لا يجوز أن تدخل لام الابتداء** على المنفي، وهو هنا منفي.

- كذلك إذا كان خبر (إنَّ) المكسورة مؤخرا لكنه يدل على الماضي **فلا يجوز أن تدخل عليه لام الابتداء**، ومنه قول الله تعالى: {**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**}:

اصطفى: هذا فعل ماضي، لا يجوز في الكلام العادي "**إن الله لاصطفى**"، فلا يجوز.

- **وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إذا كان الفعل الماضي جامدا**؛ مثل **نعم وعسى**، في قولك: "**إن محمدا لنعم الرجل**"، و"**إنه لعسى أن يقوم**" يقولون لأن الفعل الجامد مثل الاسم.

- **وأجاز الجمهور** أن يقترن خبر إن المكسورة المؤخر الماضي بلام الابتداء **بشرط أن تدخل عليه** "**قد**: **أو تكون مقدرة**"، فأجازوا أن تقول: "**إن محمدا لقد قام**"، أو: "**لقد حضر**" أو "**لقد سافر**"، قالوا لأنه يشبه المضارع، لأن "قد" تقربه من الحال، هو ماض بلا شك لكن "قد" تقربه من زمن الحال.

- **ولا يجوز عند الجمهور أيضاً** أن يكون الكلام خاليا من"**قد**" فلا يجوز أن تقول: "**إنَّ محمدا لـحضر**" أو "**لسافر**" أو "**لقام**"، وأجازه بعضهم على قلة.

➢ **الموضع الثاني: معمول الخبر** يقترن بلام الابتداء بثلاثة شروط:

١. الشرط الأول: **أن يكون مقدما على الخبر.**

٢. الشرط الثاني: **ألا يكون هذا المعمول حالاً.**

٣. الشرط الثالث: **كونه مستوفيا للشروط التي ذُكرت في الخبر**؛ أي صالحا لدخول اللام.

كقولك – مثلاً –: "**إن محمد لزيداً مكرم**": **زيدا**: هذا معمول لمكرم، و**مكرم**: هذا ليس ماضيا، "**إن محمد لزيداً مكرم**" هذا تقدم أيضاً على الخبر فجاز أن يقترن بلام الابتداء.

فالشروط هي: ١. تقدمه على الخبر، ٢. وليس حالا لأنه مفعول به، ٣. وأيضاً الخبر صالح لأن تدخل عليه لام الابتداء، بخلاف قولك: "**إن زيدا مكرم عليا**"، حينها لا يجوز لك أن تقول: "**إن زيدا مكرم لعليا**"، مع إنه كلمة **علي** هذه مفعول به لمكرم، لكن لأنه تأخر عن الخبر لا يجوز.

وكقولك أيضا "**إن زيدا راكبا منطلق**" ؛ لأن **راكب** حال، ومن الشروط أن لا يكون المعمول حالاً.

وكقولك وأيضا: "**إن زيدا عمر ضرب**"، لا يجوز أن تقول "**إن زيدا لعمرا ضرب**"، لأن الخبر "**ضرب**" فعل ماضي ومن الشروط أن لا يكون الخبر ماضيا.

➢ **الموضع الثالث: اسم إنَّ** يُشترط أن يتقدم عليه الخبر

ومنه قول الله تعالى: {**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَىٰ**} (النازعات:٢٦)

عبرة: هذا اسم (**إنَّ**)، وهو مؤخر هنا ولا يشترط فيه إلا هذا الشرط أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر.

كقولك: "**إنَّ في الدار لـمحمداً جالسٌ**"، هذا تقدم عليه الجار والمجرور، وهو قول **في الدار** فجاز أن تدخل **لام الابتداء** على الاسم.

➢ **الموضع الرابعَ: ضمير الفصل**: وهذا بدون شرط، **ويسميه الكوفيون ضمير العماد**

وذلك نحو قول الله تعالى: {**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**}.

إنَّ: حرف توكيد ونصب، **هذا**: اسمها، **لـهو**: هو هذا ضمير فصل؛ منهم من يجعله لا محل له من الإعراب، فيدخل عليه اللام على أنه لا محل له من الإعراب، و**القصص**: هو خبر إنَّ، و**الحق**: صفة لها.

ومنهم من يعربه مبتدأ، و**القصص** خبره، ويجعل المبتدأ والخبر (**لـهو القصص**) خبر (إن)، والوجهان جائزان، لكن على كل هذا يسمى بضمير فصل وهو لا يحتاج إلى شرط لدخول اللام عليه.

هذه أربعة مواضع تدخل عليها لام الابتداء في خبر إن المكسورة.

حكم دخول "ما" الزائدة على إنَّ وبعض أخواتها

قلنا "بعض" لأنه لا يجوز دخولها على **عسى**، ولا يجوز دخولها على **لا النافية للجنس**، بل تدخل على إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ.

أولا: (ما) هذه زائدة، وهي حرف، وليست اسما، لأنها لو كانت اسما موصولا فلها حكم آخر سنذكره لاحقاً.

فـ**(ما)** التي نتحدث عنها حرف وهي زائدة (يعني وجودها وعدمها واحد)، وبعضهم يسميها في هذه الحالة "**كافَّة**" **ذلك أنها**

تدخل على هذه الأدوات فتكُفها عن العمل، ماعدا أداة واحدة وهي (ليتَ) فإنه يبقى عملها واختصاصها.

بل إن بعض الأدوات الأخرى فيها خلاف؛ فإن منهم من يجيز -مع دخول هذا الحرف عليها من يجيز- إعمالها مع ذلك، الحاصل إن **(ما)** هذه حرف وتدخل على **إنَّ** وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتدخل أيضا على **ليتَ** لكن ليت لها حكم خاص، وأما بقية الأدوات الخمس فلها حكم آخر، فنبدأ بالأدوات الخمس ونؤجل الحديث عن ليت.

➢ **الأدوات الخمس التي تدخل عليها ما الزائدة وهي:**

إنّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ: إذا دخلت عليها "ما" الزائدة **أبطلت عملها عند معظم النحويين؛ فلا تصير ناصبة للاسم ولا رافعة للخبر، وتصير الجملة التي بعدها مبتدأ وخبر.**

ما هي؟ ما الزائدة، ما الحروف التي تبطل عملها؟ هي **إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ.**

وشيء آخر مهم جداً: أن الأصل في هذه الحروف إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ **أنها لا تدخل إلا على الجمل الإسمية** فإذا دخلت عليها **(ما)** أبطلت هذا الاختصاص **فصارت تدخل على الجمل الإسمية وعلى الجمل الفعلية، بل إن الجمل الإسمية التي بعدها لا تصير هي عاملة فيها، وتكون جملة ابتدائية مبتدأ وخبر أو جملة فعلية ولا شأن لها في بابنا هذا وهو إعمال إن وأخواتها يعني نصب المبتدأ ورفع الخبر.**

- من ذلك قول الله سبحانه وتعالى:{ **قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**} (الأنبياء:١٠٨).

في هذا النص مجموعة من الملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن **(ما)** دخلت على **إنَّ** وأنَّ: {**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**}.

الملحوظة الثانية: أنها دخلت في قوله **(إنَّما يوحى إليّ)** صارت بسبب دخول "ما" على **(إنَّ)** ألغت اختصاصها بالأسماء فصارت داخلة على جملة فعلية وهي جملة **(يوحى إليّ)**، لأنها جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع، وكذلك في قول الله تعالى بعدها مباشرة: {**أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**}، **(ما)**: دخلت على أنَّ المفتوحة، وإله: مبتدأ، وإله: الثانية خبر، فقد دخلت على الجملة الاسمية وألغت اختصاص **أنَّ** بالدخول على المبتدأ والخبر ونصب المبتدأ ورفع الخبر.

في إعراب (**إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**)، فبعض النحويين يقول:

إنَّما:* كافة ومكفوفة، وبعضهم يقول: **إنَّما*** أداة حصر، أو حرف يدل على الحصر لا محل له من الإعراب، بأي الإعرابين أعربت فهو صواب.

وكذا في قول الله سبحانه وتعالى: (**أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**): إن أعربتها على أنها * أداة حصر فلك ذلك، وأن أعربت على أنها * كافة ومكفوفة فهو أولى.

بل إنني أرى أن **(أنَّما)** ليست كـ**(إنَّما)** لأن **(إنما)** معروفة من أدوات الحصر، أما **(أنما)** ربما لا تكون كذلك، وهذه تحتاج إلى شيء من المراجعة والتثبت.

عموماً لو أعربتها "كافة ومكفوفة" ستخرج من المشكلة، وحتى نتأكد من أنها بالفتح من أدوات الحصر، لابد أن نَعْدِل عن وصفها بأنها للحصر إلى أن نقول إن "**أنَّ**" حرف الأصل فيه أن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ولكنه كف عن العمل بـ"ما" فنقول فيها أنها "كافة ومكفوفة".

- أما **كأنَّ** من شواهد دخول **ما** عليها قول الله تعالى: {**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ**}

فكأنَّ: هنا في الأصل حرف ناسخ، وأصله أن يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ ويسمى اسمه ويرفع الخبر ويسمى

خبره، لكن لما دخلت عليه (**ما**) هنا:

أولاً حولت اختصاصها الدخول على الأسماء فصارت داخلة على جملة فعلية، وهي قول الله تعالى (**يُسَاقُونَ**)، لأن قوله **يساقون** هنا: فعل مضارع من الأمثلة الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل.

وإن قلت في إعراب (**كأنما**) **كأن**:حرف ناسخ، و**ما** كفتها عن العمل كان ذلك صحيحاً، فإذن هنا دخلت **ما** على كأن فكفتها عن العمل بل ألغت اختصاصها في دخولها على الجملة الاسمية بل دخلت على جملة فعلية.

- أما قول الشاعر:

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم*ولكنَّما يقضى فسوف يكون**

لكنَّ هنا دخلت عليها (**ما**) لكن ليست **ما** الزائدة، لأن (**ما**) هنا اسم موصول، وحينئذ هل نقول "**لكنَّ**" كفت عن العمل؟ وهل نقول ألغي اختصاصها بالجمل الاسمية أو الأسماء؟

لا، لأن **(ما الموصولة) لا تبطل عمل "لكنّ" بل إن "لكنّ" تعمل في (ما) الموصولة).**

وعليه فإن كلمة **ما**: هنا اسم **لكنَّ** مبني على السكون في محل نصب، وجملة (**يقضى**): صلة الموصول، وقول الشاعر (**فسوف يكون**): هذه واقعة في محل رفع خبر "**لكنّ**"، **يقضى** هذه: صلة الموصول، و**ما**: اسم موصول وهو اسم (**لكنَّ**)، فهي لم تلغِ عمل (**لكنَّ**).

هذه الأدوات – السابقة – تدخل عليها (**ما**) وأيضاً لعل، فإنها تدخل عليها "ما" وتبطل عملها.

- بقينا في أداة واحدة مما يجوز دخول (ما) عليها وهي كلمة ليت.

ليت هذه تبقى على عملها **جوازا**؛ **يمكن أن تلغيها من العمل، ويمكن أن تبقي عملها، لكنها تبقى مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر.**

لا يجوز أن تقول (**ليتما حضر عبد الله**) فتكون حينئذ ألغيت اختصاصها في الجمل الاسمية لا، لا يجوز، وإنما هي تبقى على اختصاصها في الدخول على الجمل الاسمية، **ويبقى فيها أيضاً جواز الإعمال والإهمال**، – ومن ذلك قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا*إلى حمامتنا أو نصفه فقد**

الشاهد عندنا: في كلمة "**الحمام**" فإن" **الحمام**" قد رويت بروايتين: "**الحمامَ**" و"**الحمامُ**".

فإن قلنا **الحمامَ** فإن **ليت** عملت مع وجود (**ما**) الزائدة، وإن قلنا **الحمامُ** فإن (**ليت**) أُلغيت عن العمل، وإلغاؤها وإعمالها جائزان، لكنك كما ترى لازالت "**ليت**" داخلة على الأسماء فإن (**هذا**) هنا سواء أعربته مبتدأ أم أعربته اسم لـ(**ليت**) هو اسم، فلم تدخل على الجمل الفعلية، والجار والمجرور في قوله (**لنا**): هذا خبر؛ سواء كانت خبر للمبتدأ أو خبرا لـ(**ليت**).

هذا الإعمال الموجود في ليت هل يجوز في بقية أخواتها؟

- قال بعضهم: يجوز في (**إنما**) ولكنه نادر.
- وقال بعضهم: بل يجوز في البواقي كلها الإعمال والإهمال ولكنه نادر أيضاً.
- وقال بعضهم: بل هو خاص الإعمال في (**ليت**) و(**لعل**) فقط.
- وقال بعضهم: في (**ليت**) وفي (**لعل**) وفي (**كأنَّ**).

هذه الأقوال تبين أن دخول (**ما**) قد يكف -يبطل- هذه الحروف عن العمل، وقد لا يكفها، ولكنه في (**ليت**) خاصة مشهور بجواز الوجهين: الإعمال والإهمال، وأيضاً مشهور في (**ليت**) أنها تبقى على اختصاصها في الدخول على الجمل الاسمية

بل على الأسماء، على المبتدأ والخبر.

الحـلقة (٥)

العطف على اسم إنَّ وأخواتها

هذا العطف نوعان، لأنه لا يخلو من:

- أن يكون العطف بالنصب أو بالرفع، هذا جانب.
- وجانب آخر أنه لا يخلو أن يكون العطف على اسم (إنَّ) قبل ذكر خبرها أو بعد ذكر خبرها.

إذن المسألة تتوقف على حركة المعطوف هل أنت تنصبه أم ترفعه؟ ثم على خبر (إنَّ) وأخواتها أهو مذكور أو يكون العطف قبل ذكره، **وهذه فيها تفصيل**:

➢ **أما العطف بالنصب يعني أن تعطف بالنصب؛ فيجوز مطلقا، سواء أكانت الأداة (إنَّ) أو إحدى أخواتها، وسواء أَذُكِر الخبر أم لم يذكر الخبر، فإنه يجوز مطلقا العطف بالنصب على اسم (إنَّ) وأخواتها** -كما هو معلوم- أن اسم إنَّ حقه أن يكون منصوباً، فإذا عطفت عليه بالنصب فلا إشكال سواء أذكر الخبر أم لم يذكر.

من شواهد العطف على اسم إن بالنصب بعد ذكر الخبر؛ قول الشاعر:

إنَّ الربيع الجود والخريفا ***يدا أبي العباس والصيوفا

الشاهد عندنا في قوله:**والصيوفا،** فإن الواو عاطفة، **والصيوف:** معطوف بالنصب على اسم **(إنَّ)**، اسم **إنَّ**: هو كلمة **الربيع، الربيع**: منصوبة، وإذا عطفت عليها بالنصب فلا إشكال، ذكر الخبر أم لم يذكر، لا إشكال في ذلك، ففي هذا الشاهد اسم **(إنَّ)** وهو قوله "**الربيع**": عُطف عليه "**الصيوف**" وهو بعد ذكر الخبر، الخبر هو قوله "**يدا أبي العباس**".

إنَّ الربيع الجود (أي الطيب) **والخريفا** هذه معطوفة على **الربيع** قبل ذكر الخبر، **يدا أبي العباس:** هذا هو الخبر، **والصيوفا:** هذا معطوف آخر بالنصب على اسم **إنَّ**، صار عندنا معطوفان الآن، الأول قبل ذكر الخبر وهو قوله **(والخريفا)**، والثاني بعد ذكر الخبر وهو قوله: **(والصيوفا)**.

➢ **أما العطف بالرفع** فإنه لابد له من استكمال من شرطين، ذكر هذين الشرطين معظم النحويين، وبعضهم استغنى عن الشرطين كليهما، وبعضهم استغنى عن واحد من هذين الشرطين، سنذكر الشرطين عند معظم النحويين.

الشرطان المطلوبان للعطف بالرفع على اسم (إنَّ) اشترط له معظم النحويين شرطين:

١. **الشرط الأول: أن يكون قد ذُكر الخبر** فلا ترفع قبل استكمال الخبر.

٢. **الشرط الثاني: أن تكون الأداة (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ).**

وسنذكر الشواهد التي تؤيد هذا الوجه ونبين وجه الاستشهاد فيها.

فأما العطف على اسم (أنَّ) بعد استكمال الخبر بالرفع

١- فقول الله سبحانه وتعالى: {**وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**}

عندنا (**أنَّ**)، ولفظ الجلالة **الله:** اسمها، وخبرها مذكور قبل العطف وهو قوله: **بريء**، ثم عطف بالرفع قوله: **ورسوله،** فالعاطف هنا: هو **الواو**، والمعطوف هو: كلمة **رسول**، وهي مرفوعة، لكنه بعد استكمال الخبر، والشرط الثاني موجود ومتوافر وهو أن الأداة هي **(أنَّ)**.

٢- هو قول الشاعر: **فمن يك لم ينجب أبوه وأمه***فإنّ لنا الأمَ النجيبةَ والأب**

الشاهد عندنا قوله: (**إنَّ**) **لنا الأم، لنا**: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر **إنَّ، الأم**: اسمها مؤخر، **النجيبة**: صفة لكلمة **الأم، والأب**: هذا هو موضع الشاهد لأن **الواو** هنا حرف عطف، وقد عطف كلمة **الأب** على اسم (**إنَّ**) لأن التقدير **إن لنا الأم والأب**، هذا أصل الكلام، لكنه عطفه هنا بالرفع والشرطان موجودان، الشرط الأول: أن يذكر الخبر، هذا الخبر مذكور قبل العطف، الشرط الثاني: أن تكون الأداة (**إنَّ**) وهو موجود.

٣- ومنه قول الشاعر: **وما قصرت بي في التسامي خؤولة***ولكنَّ عمي الطيبُ الأصل والخالُ**

معنى البيت أولا: إنه يفتخر بنفسه فيقول: أنا أخوالي من ذوي الأنساب العالية، وكذلك أعمامي، فأنا طيب الأصل من ناحية الأب؛ لأن أعمامه أصلاء، ومن ناحية الأم؛ لأن أخواله أصلاء، والشاهد قوله: "**والخالُ**" فقد عطف **بالواو** كلمة الخال على اسم "**لكنَّ**" وبعد ذكر الخبر.

قوله (**لكنَّ**): هذه الأداة، و(**عمي**): اسمها، و(**الطيب**): خبرها، و(**الخال**): هذا معطوف، **الواو**: عاطفة، وكلمة **الخال**: معطوفة على اسم (**لكنَّ**).

فقد توافر الشرطان المطلوبان وهما: الشرط الأول: أن يذكر الخبر يعني أن يذكر الخبر قبل العطف **الطيبُ** استكمال الخبر، والشرط الثاني: أن تكون الأداة **إنَّ** أو **أنَّ** أو **لكنَّ**.

المرحلة الأولى: بعض النحويين لم يشترط أحد الشرطين؛ بعضهم يرى أنه لا مانع من العطف قبل استكمال الخبر، لكننا قبل ذكر هذا الموضوع لا بد أن نبين ما موقع إعراب كلمة المعطوف هذا ما موقعها من الإعراب؟ هل هي معطوفة على اسم "**إن**" أو "**أن**" أو "**لكنّ**" قبل دخول الأداة أم لها إعراب آخر.

- **المحققون من النحويين على أنها -يعني هذا أفضل في الإعراب- أن يقال في قول الله سبحانه وتعالى: {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}** كلمة (**رسوله**): هنا يرى المحققون من النحويين أنها **مبتدأ** وخبره **محذوف** والتقدير -والله أعلم-: في هذه الآية الكريمة **أن الله بريء ورسوله بريء من المشركين**.

- أما في قول الشاعر: "**فإن لنا الأم النجيبة والأبُ**"، **فإن الأب كذلك** أيضا عند المحققين من النحويين **مبتدأ** خبره محذوف وكذلك يقدر فيه: **ولنا الأب النجيب**.

وكذلك يقال في: **وما قصرت بي في التسامي خؤولة***ولكن عمي الطيب الأصل والخال**

الخال مبتدأ وخبره **محذوف**، والتقدير: **والخال هو الطيب**.

بعض النحويين -ولكن هذا رأي ليس معتدا به، أو رأي مستضعف عند مؤلف هذا الكتاب- وهو كذلك، يقول بعض النحويين أن كلمة **الخال** وكلمة **رسوله** وكلمة **الأب** المعطوفة هذه **الواو** التي قبلها حرف عطف، وهي -يعني الكلمات الثلاث- معطوفة على محل اسم "**إن**" قبل دخول "**إن**" كيف هذا؟

قال: كلمة اسم إن قبل دخول إن أصله مبتدأ، والمبتدأ حقه أن يكون مرفوعا فنعطف عليه بالرفع.

لكن يرد على من رأى هذا الرأي أن الابتداء قد زال، لم يوجد في كلمة "إن لنا الأم النجيبة" فقد ذهب الابتداء عنها لم تصر مبتدأ هنا، وإنما هي صارت اسم لـ "إن" فقد زال الابتداء عنها بسبب دخول الناسخ، والله أعلم بالصواب.

المرحلة الثانية: بعض النحويين لم يشترط أن يُستكمل الخبر، بل أجاز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، ولهم في ذلك شواهد، وهذه الشواهد سنذكر أنها مؤولة عند من يمنع ذلك.

- فالشاهد الذي استشهد به **الكسائي والفراء** اللذان **لم يشترطا أن يستكمل الخبر**؛ يعني أجازا العطف بالرفع قبل استكمال الخبر مستشهدين بنحو قول الله سبحانه وتعالى -وهي قراءة متواترة ولا إشكال فيها- قال الله: {**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**}

الشاهد في قوله: "**والصابئون**" فإن الواو عاطفة، **والصابئون**: معطوفة ومرفوعة بالواو لأنه جمع مذكر سالم، ولم يُذكر الخبر بعد، لأن الخبر في هذه الجملة المذكورة في قوله تعالى: {**مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**} **إنَّ**: الناسخ، **الذين**: اسمها وهو مبني في محل نصب، ثم عطف عليه **الذين هادوا**، ثم عطف عليه **الصابئون** قبل ذكر الخبر، و**الصابئون** هنا مرفوعة، هذه هي القراءة المتواترة الموجودة في المصحف.

وأيضاً هناك قراءة في قول الله سبحانه وتعالى: {**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**}

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ**) هذه القراءة المتواترة **وملائكته**: بالنصب فلا إشكال فيها، لأنه عطف بالنصب قبل استكمال الخبر، وقد أجاز الجميع ذلك.

لكن هناك قراءة أخرى فيها (**إنَّ الله وملائكتُه**) بالرفع، وعليه فإن اسم **إنَّ**: هو لفظ الجلالة **الله** وقد عطف عليه كلمة **ملائكته** وهي قد عطفت بالرفع ولم يذكر الخبر بعدها لأن الخبر هو قول الله تعالى: {**يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**} فمن قرأها **ملائكتَه** فلا إشكال فيها، لكن من قرأها "**إنَّ الله وملائكتُه**" بالرفع فإن هذا موضع الشاهد الذي استشهد به **الكسائي والفراء**.

وهناك توجيهات لهذه القراءة وللموجود في الآية الأولى، فالنحويون يوجهون هذه القراءة بما يأتي:

يقولون إن قول الله سبحانه وتعالى: {**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى**} يقولون هذا فيه أحد أمرين:

- إما أن يكون مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: **والصابئون كذلك**، ويكون على أنه مؤخر مع أنه مقدم، هذا يقولون فيه على التقديم والتأخير، أي: **والصابئون كذلك** يعني "**إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا ثم يقال والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر**" إلى آخر الآية ثم يقال:"**والصابئون كذلك**".

- أو على الحذف من الأول، يعني أن هناك خبراً مقدراً لـ (**إنَّ**) قبل ذِكر **الصابئون** فيكون عطف عليه بعد استكمال الخبر، ويكون التقدير: "**إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر**" ثم يقال **والصابئون**، فيكون معطوفاً بعد استكمال الخبر، لكن الخبر ليس مذكورا في اللفظ، وإنما هو مقدر.

يمثلون له بشواهد أخرى، يعني يقولون أن هذا يوافق شواهد أخرى حُذف منها مع أنه بين أنه حذف منه، أو جرى فيه ما ذكرنا قبل قليل من أن فيه تقديم وتأخير. الشواهد هي:

- قول الشاعر: **فمن يك أمسى بالمدينة رحله***فإني وقيّار بها لغريب**

كلمة **قيار** هنا: معطوفة بالرفع، **ولغريب**: هذا هو خبر **إنَّ**، معنى هذا أنه عطف بالرفع قبل استكمال الخبر، فيكون التقدير: **فإنّي لغريب وقيار كذلك**، والسبب في هذا التقدير: أن خبر **إنَّ** هنا مقترن **بلام الابتداء** فحقه أن تكون **لام الابتداء** داخلة على خبر **إنَّ**، ولا يجوز فيه التأويل الآخر.

- ومنه شاهد آخر وهو قول الشاعر: **وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم***بغاة، ما بقينا في شقاق**

الشاهد في قوله "**أنَّا وأنتم**"، "**أنَّ**" هذه ناسخة، "**نا**" هذا اسمها، **وأنتم الواو** عاطفة **أنتم** ضمير رفع معناه أنه في محل رفع، ولا

يصلح أن نقدر أنه يعني في محل نصب **لماذا؟** لأن هذا لا يقع إلا في محل رفع، ضمير منفصل لا يقع في محل نصب وإنما يقع في محل رفع فقط، وهذا يوجه بالتوجيه الآخر وهو أن يقال التقدير: "**وإلا فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم بغاة**"، فيكون حُذف خبر الأول (خبر **أنَّ**) ثم عُطف عليه وجُعل "**أنتم**" مبتدأ و"**بغاة**" خبر المبتدأ الثاني.

- ومنه أيضا مما استشهد به النحويون في هذا المجال قول الشاعر:

خليليّ هل طب فإنـّي وأنتما*وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفان**

معنى كلمة **دنف** هنا معناه مريض بالحب، ليس كل مرض يسمى **دنفًا**، وإنما **الدنف** المريض بالحب خاصة.

فإنـّي هذا واحد **وأنتما** هذا اثنان هل يصلح أن يخبر عن الثلاثة بالمثنى فيقال: **محمد** وعلي وصالح مريضان؟ طبعا لا يمكن، فمعنى هذا أنه يقدر خبر للأول.

الشاهد أنه هنا: **خليلي هل طب** هو يبحث عن طب، **فإنـّي وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى** (أنتما لم تعلنان أنكما مريضان بالحب وإنما أنا أعلن) **فإني دنف وأنتما دنفان،** وعلى هذا فإن "**إنّ**" هنا هي الناسخة، **والياء**: هو اسمها، وخبرها: **محذوف**، وتقديره: **فإني دنف ، وأنتما**: هذا مبتدأ، **ودنفان**: هذا خبر المبتدأ الثاني.

والشاهد عندنا بأنه عُطف على اسم **إنَّ** وهو **الياء** بالرفع، لأن **أنتما** هنا من ضمائر الرفع المنفصلة، ولا يصح أن نُقدر أنه في محل نصب لأنه لا يقع في محل نصب، وإنما هو خاص بمحل الرفع، فيكون التقدير في هذا: **فإنـّي دنف وأنتما دنفان، -وإن لم تبوحا بالهوى** هذه جملة معترضة-.

ويقول المصنف إن أحد التأويلين يلزم في أحد البيتين، والتأويل الثاني يلزم في البيت الثاني.

وكذلك في قول الله سبحانه: {**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**} لو قلنا **إنَّ**: حرف ناسخ، **الله**: لفظ الجلالة هذا اسمها، **ويصلون**: لو قلنا إنه على حذف الخبر من الأول فإنه لا يصلح أن تقول: **إنَّ الله يصلون** لأن **الله** مفرد **ويصلون** هذه جماعة فلا يصلح هذا التقدير، طبعا على قراءة (**إن الله وملائكتُهُ**) فلا يصلح لها إلا التأويل الثاني، وهو أن يقال أنه حُذف من الأول، ويكون التقدير: **إنَّ الله يصلي،** ثم يكون **ملائكتُه** مبتدأ وجملة **يصلون** هو الخبر.

-وكذلك في قول الشاعر: **فمن يك أمسى بالمدينة رحله***فإنـّي وقيّار بها لغريب**

يقول المصنف لا يصلح له التأويل الذي أولناه في الآية الكريمة، بل يلزم فيه ما يسمى بالتقديم والتأخير، فيقدر فيه: **فإني لغريب وقيّار كذلك،** ويكون هذا على التقديم والتأخير، فما السبب في أنه يلزم هذا التقدير؟ لوجود **لام الابتداء** في خبر **إن،** وهذا يلزم منه أن يكون الكلام مبدوء **بأن،** وإلا فلا يجوز الإخبار عن المبتدأ بما فيه **لام الابتداء،** إلا على ما قدره بعضهم في قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة*ترضى من اللحم بعظم الرقبة**

فقد قدر بعضهم أن اللام في (**لعجوز**) زائدة، فإذا قدرت اللام في قولك **لغريب** زائدة فإنه يجوز ذلك.

- **نقطة أخرى:** <u>أن الفراء اشترط شرطا آخر غير ما اشترطه الكسائي</u> وهو: <u>**خفاء إعراب الاسم الأول؛ يعني خفاء إعراب المعطوف عليه، يعني أن يكون إما مبنيا أو لا تظهر عليه علامة الإعراب**</u> كما في قول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنوا) لأن هذا مبني، هذا اشترطه الفراء، <u>**في حين أنه تنازل عن شرط آخر وهو أنه يقول لا تلزم أن تكون الأداة هي "إنَّ" أو "أنَّ" أو "لكن".**</u>

ما دليل الفراء **على عدم اشتراطه هذا؟**

دليله قول الشاعر: **ياليتني وأنت يا لميس***في بلدة ليس بها أنيس**

وجه الاستشهاد في هذا البيت: أن **ليت** هنا غير "**إنَّ وأنَّ ولكنَّ**" هو لم يشترط. يقول إن هذا عام في **إنَّ وأخواتها** كلها، ولا يلزم أن تكون الأداة هي (**إنَّ** أو **أنَّ** أو **لكنَّ**) فأجاز مستشهدا بهذا الشاهد، لأن كلمة "**ليت**" هنا غير "**إنَّ وأنَّ ولكنَّ**" وقد عُطف عليها بالرفع قوله "**أنت**"، لأن "**أنت**" ضمير رفع منفصل ولا يمكن أن نقول إنه في محل نصب، ويقدر تأويله هنا: **ياليتني وأنتِ كذلك في بلدة ليس بها أنيس.**

وعلى هذا فإن الفراء لا يشترط الشرط الثاني كما أنه اشترك مع الكسائي بأنهما لم يشترطا الشرط الأول.

الحلقة (٦)

حكم إنّ، أنّ، كأن، لكنّ، عند تخفيفها

هذه الأدوات الأربع تخفف أحياناً فتكون:

إنّ: إنْ أنّ: أنْ كأنّ: كأنْ لكنّ: لكنْ

➢ **إذا خففت هذه الأدوات الأربع، هل تبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية؟ وهل يبقى عملها؟ أم يحصل شيء آخر؟**

هذه الأدوات الأربع: إنَّ المكسورة، أنَّ المفتوحة، كأنَّ، لكنَّ، كل واحدة منها تخفف؛ وإذا خُففت كثر إهمالها -كَثُر لكنه لا يلزم-.

معنى كثر إهمالها: يعني أنها تصير غير عاملة.

إذا خففت (إنَّ) وأهملت، فإنه حتى لا تلتبس بـ (**إنْ**) النافية **فإنهم يوجبون أن تقع اللام في خبرها**، هي **لام الابتداء** التي يسميها بعض النحويين (**اللام المزحلقة**) وكانت مزحلقةً قالوا لأن: (**اللام**) تدل على التوكيد، و(**إنَّ**) تدل على التوكيد، والعرب لا يجيزون أن يجتمع حرفان دالان على التوكيد في مكان واحد، و(**إنَّ**) لها الصدارة و(**اللام**) لها الصدارة، فأتوا بـ (**إنَّ**) في بداية الأمر ثم يزحلقون اللام إلى ما بعدها؛ أحيانا إلى الخبر، وأحيانا إلى معمول الخبر، وأحيانا إلى اسم (**إنَّ**) المؤخر، وأحيانا إلى ضمير الفصل، لكنهما أعني (**إنَّ**) و(**اللام**) لا يجتمعان في بداية الكلام.

➢ الأداة الأولى وهي (**إنَّ**) إذا خففت (**إنَّ**) فصارت (**إنْ**)

فإنه يلزم عند تخفيفها للدلالة على أنها هي (**إنَّ**) المخففة يلزم وجود **اللام في خبرها، إلا أن يغني عن هذه اللام قرينة لفظية أو معنوية**، والأدلة الموجودة بين أيدينا:

قال تعالى: {**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**} (يس:٣٢)

إنْ هذه التي أصلها (**إنَّ**) ولو أعملت لقيل: (وإنَّ) كلاً، أو (وإنْ) كلاً، (لـمَّا) هذه تُقرأ قراءة مخففة؛ تقرأ: **وإنْ** كل (لـمَا)

- فعلى قراءة تخفيف (لـمَا) تكون **اللام للابتداء**، ويكون تقدير الكلام: **وإن كل لـجميع لدينا محضرون.**

(ما) إعرابها: صلة، تأدبا مع القرآن الكريم ومع أحاديث المصطفى ﷺ لا يقال أنها زائدة، لكن لو قلت أنها "زائدة إعرابا" فلا مانع، وهي على كل حال لا يوجد في القرآن الكريم كلمة أو حرف زائد يعني لا لزوم له أبدا؛ بل كل شيء يزيد أو يُزاد إنما هو كما ذكروا في القاعدة المعروفة: "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى"، فقد تُزاد لزيادة التأكيد أو لغرض آخر.

الشاهد هنا: في قوله تعالى (**وإنْ كلٌّ**) فإن كلمة (**إنْ**) خُففت وأُهملت؛ أي لم تعمل، لأن كلمة (**كل**) لو أعملت (**إنْ**) لكانت منصوبة، فهي هنا مرفوعة، وعلى هذا فإنها تعرب مبتدأ ولا تسمى اسما لـ (**إنَّ**).

- قال: ويجوز إعمالها نظراً لأن أصلها هو الإعمال حتى لو خففت، ومن ذلك قراءة بعضهم قول الله سبحانه وتعالى: {**وَإِنَّ**

كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} لكنها قُرِئت (وإنْ) وبإعمالها في كلمة (**كلاًّ**) فمنصوبة، وإذا أعملت فلا نحتاج إلى اللام في الخبر، لكن لو جئت باللام في الخبر فلا مانع لأن حتى (**إنَّ**) المشددة يجوز أن تلحق في خبرها اللام.

الآن اللام هذه تسمى **باللام الفارقة** تجب إذا أُهملت (**إنْ**) يعني لم تُعملها، ولم توجد قرينة لا لفظية ولا معنوية، فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية فإنه لا يلزم وجود اللام.

- **أما القرينة اللفظية**: فنحو قولك (**إنْ زيد لن يقومَ**) فكلمة (**إن**) هنا مخففة من الثقيلة وقد أهملت ولم تعمل، ووجدت قرينة هنا والقرينة وجود "لن" في الخبر لأن "لن" تمنع من لام الابتداء؛ فلا يجتمع النفي ولام الابتداء.

- **أما القرينة المعنوية**: فنحو قول الشاعر:

أنا ابن أُباة الضيم من آل مالك**و(إنْ) مالك كانت كرام المعادن**

مضمون البيت أن الشاعر يفتخر بنفسه، فإن قلنا هنا أنَّ (**إنْ**) نافية لكان الشطر الثاني ينقض الشطر الأول، فلو قلنا أن (**إنْ**) بمعنى (**ما**) يكون التقدير: و(**ما**) مالك كانت كرام المعادن، فينتقض معنى الشطر الثاني مع ما تضمنه معنى الشطر الأول.

فإذاً لابد أن نقرر أن (**إنْ**) هنا أصلها (**إنَّ**)، ويكون التقدير: و(**إنَّ**) مالكاً كانت كرام المعادن، **فإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فإنه لا يلزم وجود اللام الفارقة عند تخفيف (إنَّ).**

- يقول المصنف أيضاً: **إنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة، إنْ وليها فعل** -يعني قد يليها فعل وقد يليها اسم- فإن وليها فعل فأكثر ما يكون هذا الفعل ناسخا ماضياً أكثر شيء، ومنه قوله تعالى: {**وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ**}(البقرة:١٤٣)

- **كان**: فعل ماضي وناسخ، **وأكثر ما يلي إن المخففة من الثقيلة أي يكون فعلا ماضيا ناسخا.**

- **وقد يكون أيضاً فعلاً مضارعاً ناسخاً- وهو كثير**، لكن أكثر منه أن يكون ماضيا ناسخا- أما كونه مضارعا ناسخا كقوله تعالى: {**وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ**}

- (**يكاد**) فعل مضارع وهو ناسخ ووجوده كثير.

- ومنه أيضا قوله تعالى: {**وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ**} (الشعراء:١٨٦) والتقدير والله أعلم: **وإنَّا نظنك**، لكن خففت (**إنَّ**) ووليها فعل مضارع لكنه فعل مضارع ناسخ.

- وكذلك مما وردت فيه يعني الكثير والغالب أن يأتي بعد (**إنْ**) المخففة من الثقيلة أن يأتي بعدها فعل ماضي ناسخ: منه قوله تعالى: {**قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ**} (الصافات:٥٦) **إنْ كدت**: أصلها (كاد) فعل ماضي، و(**إنْ**) المخففة من الثقيلة.

- ومنه قوله تعالى {**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ**}(الأعراف:١٠٢) (**إنْ**) أيضا مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل ماضي ناسخ

- **ويجوز أن يليها فعل ماض غير ناسخ** -ولكنه قليل جدا- يقول: "ندر أن يليها فعل ماض غير ناسخ"، ومنه قول الشاعر: **شُلت يمينك إنْ قتلت لـمسلما**

(**إنْ**) ليست إنْ الشرطية بدليل وجود اللام في خبرها، ويكون التقدير: **إنك قتلت**، وحينئذ وليها فعل ماضي لكنه غير ناسخ.

- أشَدَّ منه: **أن يليها فعل مضارع غير ناسخ**، ومنها قولهم المثل:

إنْ يزينك لنفسك، وإنْ يشينك لـهي -يعني لنفسك أيضا -

إنْ يزينك لنفسك: (**إنْ**) مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل مضارع وهو (**يزين**) وهو غير ناسخ.

وإنْ يشينك لهي: (**إنْ**) مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل مضارع وهو (**يشين**) وهو غير ناسخ - وهذا أندر شيءٍ.

➢ الأداة الثانية (أنْ) المخففة من الثقيلة (أنَّ)

هذه تختلف عن (**إنْ**) الأولى فيما يأتي:

- (**إنْ**) **المخففة من الثقيلة: يكثر إهمالها.**
- (**أنْ**) **المخففة من الثقيلة: يلزم أن تعملها، لكن يجب أن يكون اسمها (ضمير الشأن محذوفاً)، ولكنه قد ورد اسمها بعدها (وليس ضمير الشأن)**، ذلك أنه ذُكر في قول الشاعر:

بأَنْكَ ربيع وغيث مريع**وأَنْكَ هناك تكون الثمالاً**

الشاهد في قوله: (**بأَنْكَ**) وأصله (**بأَنَّكَ**) **ربيعٌ**، وقد جاء الشاهد شاهدا على مسألتين:

١. المسألة الأولى: أن (**أنْ**) مخففة وقد ذُكر اسمها.
٢. المسألة الثانية: أنَّ اسمها هنا ليس ضمير الشأن وإنما هو ضمير المخاطب الكاف.
٣. ومثله قوله فيما بعد (**وأَنْكَ هناك تكون الثمالاً**)، **فقد خففت (أنَّ) وذكر اسمها وهذا قليل**، وبعضهم يراه خاصا بالشعر -يعني لا يجيزه دائما- بل يخص به الشعر.

إذا خففت (أنَّ) فصارت (أنْ) وجب في اسمها أن يكون ضمير الشأن، وأن يكون محذوفا.

ووجب في خبرها أن يكون جملة - إما اسمية أو فعلية-، فإن كانت الجملة اسمية، أو **كانت جملة فعلية فعلها جامد**، أو **كانت جملة فعلية فعلها يدل على الدعاء،** لم تحتج إلى فاصل (أي لم تحتج إلى فاصل بينها وبين جملة الخبر).

- ومنه قوله تعالى: {**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**} (يونس:١٠):

الشاهد: (**أنَّ**) خففت فصارت (**أنْ**)، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير -والله أعلم-: **أَنَّهُ الحمد لله رب العالمين،** الجملة التي وقعت خبراً لــ(**أنْ**) هنا جملة اسمية فلا تحتاج إلى فاصل.

- وكذلك قوله تعالى: {**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**} (النجم: ٣٩) فقد خففت (**أنْ**) هنا وجاء خبرها جملة فعلية فعلها جامد هو (**ليس**)، (ليس): فعل جامد لا يأتي منه فعل مضارع ولا ماضي فهي جامدة.
- أما قوله تعالى: {**وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**} (النور:٩) فقد قُرِئتْ في بعض القراءات: {**الخامسة (أنْ) غَضِبَ الله عليها**}، حينئذٍ (**أنْ**) تكون مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، ووليها جملة فعلية تدل على الدعاء، ولم يوجد بين (**أنْ**) والخبر فاصل لأنها لا تحتاج إليه.

إذن هناك ثلاث مواضع لا تحتاج الجملة الواقعة خبرا لــ (أنْ) المخففة إلى فاصل وهي:

١/ الجملة الاسمية: {**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** }

٢/ الجملة التي فعلها جامد: {**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**}

٣/ الجملة الفعلية التي فعلها دعاء في القراءة الأخرى، : {**وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**} **فإن لم تكن واحدة من هذه الصورة الثلاث فلابد من الفصل.**

يكون الفصل: بـ (قد) أو بـ (السين) أو بـ(سوف) أو بـ(لا) أو بـ(لن) أو بـ(لو)

➢ أما الفصل بـ (**قد**)، نحو قوله تعالى: {**قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا**} (المائدة:١١٣)

(**أنْ**) جاء بعدها الجملة الخبرية فعلها فعل ليس دعاء ولا جامد وهو "**صدق**" وفصل بينهما بـ(**قد**).

➢ يكون الفصل بـ (**السين**): قال تعالى {**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**} (المزمل: ٢٠)

(**يكون**): فعل متصرف ولا يدل على الدعاء وقد فُصِل بينهما **بالسين**.

- ومثله في وجود الفاصل قول الله تعالى: {**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**} (المائدة:٧١) فهي الناصبة للفعل المضارع، أما على قراءة {**أنْ لا تكونُ فتنة**} حينئذ يكون التقدير -والله أعلم-: **وحسبوا أنه لا تكون فتنة**، فاسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الواقعة خبرا لها قد فصل بينهما **بلا النافية**.

- ومثله في وجود الفاصل قوله سبحانه وتعالى: {**أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ**} (العلق:٥)

(**يقدر**): خبر أنْ المخففة من الثقيلة، وقد فصل بين (**أنْ**) المخففة من الثقيلة وبين (**يقدر**) بكلمة (**لن**).

هنا لا تقول إن كلمة (**يقدر**) تحتاج أن تكون مرفوعة لوجود كلمة (**لن**) لأن (**لن**) تنصب الفعل المضارع، أما (**لا**) في الآية: {**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**} فإنها لا تنصب الفعل المضارع.

- ومنه -أي من وجود الفاصل- بين (**أنْ**) المخففة والجملة الواقعة خبرا لها قول الله سبحانه وتعالى: {**أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ**} التقدير -والله أعلم-: **أنَّه لو نشاء**، (**أنْ**) هي مخففة من الثقيلة، والجملة الواقعة خبرا لها هي جملة (**نشاء**) وقد فصل بينها بـ (**لو**).

ويقول المصنف: **ويندر أن يأتي الخبر جملة فعلية ليست جامدة (أي ليس فعلها جامدا) وليست دالة على الدعاء ومع ذلك لا يفصل بينهما بفاصل**، ومنه قول الشاعر:

علموا أنْ يُؤملون فجادوا* قبل أنْ يسألوا بأعظم سؤل**

الشاهد عندنا في قوله: (**أنْ يُؤملون**) فإن (**أنْ**) هذه مخففة من الثقيلة، ولم يفصل بينها وبين الفعل الواقع في بداية جملة خبرها وهو قوله (**يأملون**)، والدليل على أن (**أنْ**) هنا مخففة من الثقيلة أنها لم تنصب كلمة (**يؤملون**)، لأنها لو كانت الناصبة للفعل المضارع لحذفت النون، فيكون التقدير فيها: **علموا أنْهم يُؤملون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سؤل.**

➢ الأداة الثالثة (كأن):

فإنها تخفف ولكن يبقى إعمَالها -فإنها لا تهمل-، ويجوز أن تثبت خبرها ويجوز أن تحذفه، ويجوز أن يكون خبرها جملة ويجوز أن يكون مفردا؛ إذا خففت (**كأنَّ**) جاز إعمالها وإهمالها وجاز إثبات خبرها وإفراده.

- ومن شواهد ذلك قول الشاعر: **كأنْ وريديه رشاء خلب.**

الشاهد عندنا في قوله: (**كأنْ**) فإنها مخففة من الثقيلة، وأيضاً قد أعملها في اسمها الموجود بعدها وهو (**وريديه**)، والدليل على أنه أعملها أنه منصوب لأنه مثنى وعلامة نصبه الياء، وقوله (**رشاء**) هذا هو الخبر. ولا يشترط في خبرها أن يكون مفردا أو أن يكون جملة، وقد جاء هنا (مفرداً)، **أي جمع بين عدد من الأشياء**:١/ **خففت (كأنَّ)**، ٢/ **بقي عملها**، ٣/ **بقي اسمها**، ٤/ **جاء خبرها هنا مفرداً وليس جملة.**

- ومن أمثلة ذلك في تخفيف (**كأنَّ**) أيضا قول الشاعر:

ويوما تُوافينا بوجه مُقسم**كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم**

(**ظبية**) هذه رويت ثلاث روايات: رويت (**كأنْ ظبيةٍ**)، ورويت (**كأنْ ظبيةً**)، ورويت (**كأنْ ظبيةٌ**)

فأما على رواية (**كأنْ ظبيةٍ**) : **فالكاف**: حرف تشبيه وجر، **وأنْ**: زائدة، **وظبيةٍ**: اسم مجرور والتقدير (**كظبيةٍ**).

وأما على رواية (**كأنْ ظبيةً**) : بالنصب فهي (**كأنْ**) المخففة وقد أعملها، وخبرها جملة: **تعطو إلى وارق السلم**، يعني ذكر اسمها، وأعملها في الاسم فجعله منصوباً، وجعل خبرها جملة فعلية.

وأما على رواية (**كأنْ ظبيةٌ**) : وعليه فإن اسمها محذوف ويكون التقدير: **كأنها ظبية تعطو إلى وارق السلم.**

- ومن تخفيف **كأنَّ**، قول الشاعر:

وصدر مشرق النحر* كأنْ ثدياه حُقانِ.**

كأنْ هنا خففت من الثقيلة وأهملت بدليل أنَ (ثدياه) هنا مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ فيصير (**ثدياه**) مبتدأ و(**حُقانِ**) خبر.

- وأما قول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى حرب*فمحذورها كأنْ قد ألَمّا**

فإنه يدل على أنه قد يفصل بين **كأنْ** المخففة من الثقيلة وخبرها بكلمة (**قد**)، وقد يفصل بغيرها.

- ومن ذلك ما فصل في قوله الله تعالى: {**كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ**} فقد فصل بين (**كأنْ**) المخففة وبين خبرها بـ (**لَمْ**).

➢ الأداة الرابعة (لكن):

وأما الحرف الأخير وهو (**لكنّ**) **فتخفف ويكثر إهمالها بل بعضهم يُوجب إهمالها.**

- قالوا: ومنه قول الله على قراءة {**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**} فيها قراءة ((**ولكنْ اللهُ رمى**)) وعلى هذا فإن (**لكنْ**) هنا مخففة من الثقيلة، وقد أهملت وهذا واجب، وإن رأى بعض النحويين أنه يجوز إعمالها -لكن قليلٌ جدا- الشاهد في قوله تعالى: ((**وما رميت إذ رميت ولكنْ اللهُ رمى**)): فقد خففت **لكنّ** وأهملت، بدليل أن اسمها: (**الله**) صار مبتدأ مرفوعاً، وجملة (**رمى**) هي الخبر.

الحلقة (٧)

باب (لا النافية للجنس)

وهي متعلق بـ (**إنّ**) وأخواتها لكنه في باب مستقل؛ وهو باب (**لا**) النافية للجنس.

➢ أولاً: شروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)

(**لا**) **النافية للجنس** تعمل عمل (**إنّ**) لكنها أضعف من (**إنّ**) في العمل، فلذلك لابد أن تتوفر فيها سبعة شروط حتى تعمل، فإذا انتقض أحد هذه الشروط فإنها لا تعمل عمل (**إنّ**)، **وعلى هذا فإنه يكثر إهمالها بسبب: وجود هذه الشروط التي اشترطوها لإعمالها.**

السؤال: (لا) نافية و(إنّ) مثبتة، (لا) لتأكيد النفي و(إنّ) لتأكيد الإثبات؛ كيف حُملت (لا) النافية على (إنّ) وأُعملت عملها مع أنهما متناقضان؟

قال: هي أشبهتها في بعض النواحي وإن اختلفت عنها في نواحي أخرى، **وجوه الشبه بينهما**:

الوجه الأول: أشبهت (**لا**) **النافية للجنس** (**إنّ**) في أنهما (**يعني إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس**) تختص بالدخول على الجمل الاسمية (**يعني لا تدخل على الأفعال**) فبسبب هذا الشبه أُعملت عملها.

الوجه الثاني: أن (**لا**) النافية للجنس و(**إنّ**) كلاهما لهما الصدارة في الجملة، لابد أن يكونا في بداية الجملة التي وقعت فيها،

لا يجوز أن يتقدم على (إنَّ) أو (لا) شيء.

الوجه الثالث: شبه يقولون -الشبه بين النقيضين- قالوا: النقيض قد يُحمَل على النقيض.

- الدليل على ذلك: الفعل (**رضي**) ما عكسها؟ الفعل (**غضِبَ**) عكسها، وقد استعملوا -يعني عَدَّوا- الفعل (**رضي**) بـ (**على**)، فقال الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير*لعمر الله أعجبني رضاها**

كما أن (**غضب**) تتعدى بـ(**على**) فلما شبهوا (**رضي**) بـ(**غضب**) وهما متناقضان، قالوا: نحمل المتناقضين وهما: **(إنّ) التي لتأكيد الإثبات و(لا) التي لتأكيد النفي**؛ هما متناقضان، فهذا التناقض قد يكون مدعاةً لأن نعامل بعضهما معاملة الآخر، كما فُعل في هذا الشاهد الشعري، الأصل في **رضي** أن تتعدى بـ(**عن**)، قال سبحانه وتعالى: {**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا**} ولكنها في هذا الشاهد قال الشاعر فيه قال:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير*لعمر الله أعجبني رضاها**

فلما حُمل النقيض على النقيض قالوا: نشبه أيضاً هذا، هذه مقدمة قد تكون فلسفية لا بأس، لكن المهم أنها تكون في ذهنك وأنت تُعمل (**لا) النافية للجنس** عمل (**إنّ**)، فإن قيل لماذا أعملناها عمل (**إنّ**)؟ لهذه الأمور الثلاثة التي سبق ذكرها.

ومع ذلك فإن (**لا**) ضعيفة في العمل (**لا تعمل دائما**)، بل حتى لو استوفت الشروط في بعض الأحيان تهمل -وهي مستوفية للشروط-.

الشروط التي تُعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) إذا وجدت هذه الشروط، وهي سبعة:

الشرط الأول: **أن تكون (لا) نافية**، فقد تكون (لا) غير نافية، تكون ناهية، فإن كانت زائدة فإنها لا تعمل.

مثال: لا تجلس؛ هذه ناهية، لكن: لا يحضر محمدَ، لا رجل في الدارِ، لا رجل ولا امرأة عندنا؛ في هذه الأمثلة (**لا**) نافية، فإذا كانت نافية فيتحقق لها الشرط الأول لإعمالها عمل (**إنّ**).

- استشهد المصنف بقول الشاعر:

لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها*إذاً لــلام ذَوُو أحسابِها عمرا**

الشاهد في قوله: (**لا) ذنوبَ لها**، فإن (لا) **هنا زائدة وليست نافية**، ومع ذلك أُعملت.

الجواب: أن هذا للضرورة وليس هو المعتاد -لابد أن تكون نافيةً-.

الشرط الثاني: **أن يكون المنفي بها هو الجنس.**

فقد تكون (**لا**) **نافية لغير الجنس، تكون نافية لغير الجنس إذا كانت نافية للوحدة.**

مثال ذلك: أنت تقول "**لا رجلٌ عندنا بل رجلان**"؛ هذه لم تنفِ جنس الرجال لكنها نفت أن يكون عندنا واحد فقط، بل عندنا أكثر من واحد، فتقول: (**عندنا رجلان أو رجال بل رجالٌ**) **فـ**(لا) قد تكون نافية وقد تكون زائدة وقد تكون ناهية -سيأتي لاحقاً ماذا تعمل-.

- فإذا كان المنفي هو الوحدة؛ فإنها تعمل عمل (**ليس**)، فتقول: **لا رجلٌ حاضِراً**.

الشرط الثالث: **أن يكون نفيه نصاً.**

أن تقصد وأنت تتكلم أن تنص على نفي الجنس -لا تقصد نفي الوحدة أو نفي أكثر من واحد، لكن الجنس موجود بعضه- بل تقصد نفي كل الجنس.

- إن لم يكن المنفي بها هو الجنس نصاً فإنها إما أن تهمل، وإما أن تعمل عمل (ليس).

الشرط الرابع: ألا يدخل عليها حرف جر.

أي: لا تقول (**جئت بلا زادَ**) فتُعملها، لا يصح، إذا دخل عليها حرف جر فإنه حينئذ تكون (النكرة) (**زادٍ**) التي بعدها مجرورةً بحرف الجر، تقول: "**جئت بلا أقلامٍ**"؛ تكون **أقلامٍ**: مجرورة بالباء، و"**لا**": تكون زائدة لتأكيد النفي، أو للدلالة على النفي.

وقد روى **الأخفش** أنه يجوز أن تقول: "**جئت بلا شيءَ**" بالفتحة -أي تُعمِلها مع تقدم الجار عليها- ولكن هذا نادر وقليل.

الشرط الخامس: أن يكون (اسمها) نكرة -في (إنّ) وأخواتها لا يشترط هذا الشرط-.

وإن كان اسمها (معرفة) فإنها أيضا لا تعمل وإنما تهمل، ويشترط فيها حينئذ أن تكرر-أي تذكر مرتين-، فتقول: **لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، ولا يجوز أن تقول: لا زيدٌ في الدارِ.**

أي إذا كانت داخلةً على المعرفة وجب فيها أمران اشترطهما بعض النحويين وليس كل النحويين:

الأمر الأول: أن تُهمل فلا تعمل شيئاً. الأمر الثاني: أن تُكرر.

الشرط السادس:لابد أن يكون (خبرها) أيضا نكرة، وهذا تلقائياً يحصل لأنه إذا كان الاسم نكرة فإنه لابد أن يكون الخبر نكرة، لأنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة، لا يمكن أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

الشرط السابع: أن تكون (لا) النافية للجنس متصلة باسمها؛ أي لم يُفصل بينها وبين اسمها بفاصل، أياً كان هذا الفاصل، حتى لو كان خبرها وهو (ظرف) أو (جار ومجرور) فإنها تُهمل حينئذٍ.

- **فإذا كان مفصولاً عنها فإنه يجب فيها الأمران السابقان وهما:**

الأمر الأول: الإهمال فلا تعمل شيئاً. الأمر الثاني: التكرار.

ومنه قول الله عز وجل: {**لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**} (**غول**): فُصِلَ بينه وبين (**لا**) بالجار والمجرور (**فِيهَا**)، فصار أمران:

١. **إهمالها** فلم نُعْمِلْها شيئاً فيصير (**فيها**) خبر مقدم، و(**غول**): مبتدأ مؤخر، ولا شأن لكلمة (**لا**) إلا الدلالة على النفي فقط.

٢. **أنها كُرِرَتْ** وذلك في قوله تعالى {**ولا** هم عنها يُنزَفون}.

- **عندنا مجموعة من الأشياء دخلت فيها (لا) على معرفة ولم تتكرر فكيف نوجهها؟**

●قال: قال العرب: "**لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا**" أي ليس في متناولك أن تفعل كذا.

(**نول**) اسم نكرة وأضيف إلى **الكاف** والكاف معرفة فاكتسب التعريف، ومع ذلك لم تُكرر.

الجواب: (**نول**) **صحيح أنه اسم، ولكنه في معنى الفعل**، ولا إذا دخلت على الفعل فلا يجب تكرارها، فإن معنى (**لا نوْلك**) أي (**لا ينبغي لك**)؛ و"**ينبغي**" فعل.

●وأما قول الشاعر:

أشاءُ مَا شئتِ، حتى لا أَزالُ لِمَا*لا أَنْتِ شَائِيةٌ من شَأْنِنَا شَاني**

فقد وردت داخلة على معرفة وهو (**أنتِ**) لأن الضمير معرفة ولم تتكرر.

شرح البيت: شَانِي: أي كاره، ومعنى البيت: أنني من كثرة تعلقي بكِ؛ أحب ما تحبين وأكره ما تكرهين، والشاهد عندنا في قوله: (**لا أنتِ شَائِيةٌ**)**، فلماذا لم تُكَرر (لا) مع كونها داخلة على معرفة؟**

الجواب: **هذا للضرورة الشعرية** لأن هذا الكلام شعر.

• يروون عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كان يقول: "**قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها**"

(**أبو حسن**): وهو علي بن أبي طالب ﷺ، وهو معرفة لأنه علم (كنية)، لماذا لم يكرر عمر بن الخطاب ﷺ مع أنها دخلت على معرفة؟

الجواب: هذا **معرفة لكنه في معنى النكرة**، لأنه كأنه يقول: ولا حَالَّ لها، **ولا أبا حسنٍ لها** أي: (لا يوجد أحدٌ يَحُلُها)، وحينئذ هو معرفة لكنه في معنى النكرة، فلم يحتج إلى التكرار في هذه المسألة.

➢ حكم اسم (لا)؛ كيف تكون حركة إعرابه أو حركات بنائه.

ماذا تعمل (**لا**)، هل تنصب الاسم وترفع الخبر مطلقاً؟ أم أن هناك شيئا آخر تمتاز به عن (**إنّ**)؟

الجواب عن هذا أنها تختلف عن (**إنّ**) فيما يأتي:

- إذا استوفت الشروط كاملة فلا يخلو اسمها من حالة من ثلاث حالات:

الحالة الأولى:إذا كان اسم (لا) مفردا -وليس المقصود مفردا هنا عكس المثنى والمجموع- بل المقصود به أن يكون اسمها **ليس مضافا ولا شبيهاً بالمضاف**، فإذا كان في هذه الحالة -أي كان اسمها مفرداً أي ليس مضافاً وليس شبيهاً بالمضاف- **فحكمه**: **هو أنه يبنى على ما كان يُنصب به**؛ أي أنه إذا كان ينصب بالفتحة فإنه يبنى على الفتح، وإذا كان ينصب بالكسرة فإنه يبنى على الكسر، إن كان ينصب بالياء -كالمثنى وجمع الذكر السالم- فإنه يبنى على الياء.

-ومن الأمثلة: **المفرد**: **لا رَجُلَ موجودٌ**

(**رجل**): اسم (**لا**) **النافية للجنس** مبني على الفتح، لأنه لو كان بدون دخول (**لا**) لقلتَ: **إنّ رجلاً في الدارِ**، فيكون منصوبا الفتحة، هنا بُني، ولا يجتمع البناء والتنوين (**لا تنونه**) تقول: (لا رجلَ).

إذا كان **جمع تكسير**: مثل كلمة (**رِجال**) فإنه أيضا يبنى على الفتح، فتقول: **لا رجالَ موجودون**.

وإن كان **جمع مؤنث سالماً**: فإنه يبنى على الكسر -لأنه لو لم يكن في هذا الباب لكان يُنصبُ بالكسرة- تقول: **إنّ المسلماتِ موجوداتٌ** فتنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، هنا في هذا الباب تبنيه على الكسر.

قال ومنه قول الشاعر: **إنّ الشباب الذي مجد عواقبه***فيه نَلَذُّ ولا لَذّاتِ للشِيَبِ**

الشاهد في قوله: (**لا لذاتِ**)؛ (**لا**) **نافية للجنس** و(**لذاتِ**) اسمها مبني على الكسر لأنه جمع مؤنث سالم، أو لأنه -بعبارة أخرى- مما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين.

- يَرْوِي أبو عثمان المازني: **أنه يجوز الفتح فيه** أيضاً -أي ما جُمِعَ بألفٍ وتاء مزيدتين- ولكنه ليس كثيرا -ليس هو الغالب- الغالب أن يكون مبنياً على الكسر فتقول: (**لا لَذّاتِ**).

أما أبو عثمان المازني فَنَقَل أنّ بعض العرب يجيز فيه الفتح لكن بدون تنوين فتقول: (**لا لَذّاتَ**).

إذا كان **مثنى وجمع المذكر السالم**، فهذه حقها أن تبنى على الياء، لأنها لو كانت في غير هذا الباب لكانت تُنصب بالياء، تقول: (**إنّ الرجلين موجودان**) و(**إن المسلمين موجودون**) فينصب بالياء في هاتين الحالتين، فنحن هنا نبنيه على الياء.

ومنه قول الشاعر (في المثنى): **تَعَزَّ فلا إِلْفَينِ بالعيش مُتّعا***ولَكِنْ لِوُرَادِ المَنونِ تَتَابُعُ**

والمعنى: تَعَزَى أي: تَسَلَ، ومفهوم البيت: أن هذا يسلي صاحبه يقول: اعلم أننا كلنا ميتون، ولا يمكن أن يبقى إِلْفَانِ موجُودَينِ باستمرار، بل لابد أن يَخْرِمَهُمَا الموت فيأخذ من تقدم أجله ويبقى الآخر بدون صاحِبِه.

والشاهد قوله: (**فلا إِلْفَينِ**)، فإن (**لا**): **نافية للجنس**، و(**إِلْفَينِ**): اسمها وهو مبني على الياء.

وينقل عن المُبَرِد في هذه المسألة -إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالم- يرى أنه معرب ومنصوب وعلامة نصبه الياء، ولكن الصواب -والله أعلم- أنه مبني حتى تكون القاعدة مطردة في الجميع، فيما لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف أنه يبنى على ما كان ينصب به.

ومنه قول الشاعر أيضا -في جمع المذكر السالم أو فيما أُلْحِقَ به-:

يُحشَرُ الناس لا بنينَ ولا*آباءَ إلا وقد عَنَتْهُم شؤونُ**

الشاهد في قوله: (**لا بنينَ**)؛ (**بنين**): ملحق بجمع المذكر السالم وهو مبني على الياء، لأنه لو لم يكن في هذا الباب لكان يُنصَب وتكون علامة نصبه هي الياء.

- لماذا بنينا اسم (**لا**) **النافية للجنس** مع أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة؟

والجواب: **يُعَلِلُهُ النحويين بواحد من تعليلين**:

أحدهما:إما أن نقول إنّ (**لا**) و(**اسمها المفرد**) قد رُكِّبا كتركيب (خمسةَ عشر)، لأن (خمسةَ عشر) بُنِيتْ على فتح الجزأين بسبب التركيب، فمن النحويين من يرى أن **سبب بنائها** هو أنها مع اسمها قد رُكِّبا تركيبا فَبُنِيَ اسمها لهذا السبب، طبعا (**لا**) مبنية بدون شك لأنها حرف وجميع الحروف مبنية، واسمها إذا كان مفردا -أي لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف- فإنه يتركب معها تركيباً فيصير مبنيًا على ما كان يُنصَبُ به.

القول الآخر: إذا قلت (**لا رَجُلَ**) فكأنك قُلْتَ (**لا من رَجُلٍ**) و(**من**) هنا تفيد الاستغراق وكذلك (**لا**) **النافية للجنس** تفيد الاستغراق، فيقول:إنّ اسمها هنا متضمن معنى حرف من حروف الجر وهو حرف الاستغراق (**مِنْ**)، فَبُنِيَ من أجل هذه المشابهة -لأن الأسماء تُبنى إذا أشبهت الحروف- وهذا نوع من أنواع الشبه وهو المسمى **بالشبه المعنوي**، فيكون التقدير في قولك (**لا رَجُلَ**): **لا مِن رَجُلٍ**، وتكون حينئذٍ بنيته لأنه مُشْبِهٌ لحرف الجر (**مِن**) الاستغراقية.

الدليل على أنه متضمنٌ معنى (**مِن**) الاستغراقية:

عندنا قول الشاعر: **فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه***وقال: ألا لا مِن سبيلٍ إلى هِندِ**

وجه الدلالة: وجود (**مِن**) الاستغراقية بعد (**لا**)، فوجودها في هذا الشاهد دليل على أنها إذا لم توجد بعد (**لا**) فهي مُقَدَرَة.

هذا هو النوع الأول من نوعي اسم (**لا**) **النافية للجنس.**

الحالة الثانية لاسم (لا)، وهو المنصوب وهو نوعان:

النوع الأول: **المضاف.** النوع الثاني: **الشبيه بالمضاف**

فالنوع الأول: **المضاف،** أي يكون عندنا اسم مضاف واسم مضاف إليه، كقولك: "**لا صاحِبَ بِدعةٍ محمودٌ**"

(**صاحبَ**): مضاف إلى كلمة **بدعةٍ**، فيستحق أن يكون منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لو قلتَ: **لا صاحِبَيْ**، فيكون أيضا منصوب وعلامة نصبه الياء.

كلما كان اسم (**لا**) **النافية للجنس مضافا، حكمه**: فهو منصوب.

النوع الثاني: **وهو المنصوب الشبيه بالمضاف.**

تعريف الشبيه بالمضاف: **هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذي يتصل به قد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا وقد يكون جارا ومجرورا وقد يكون معطوفاً.**

وأمثلته على النحو التالي:

المثال الأول: قولك: **لا طالعاً جبلاً.**

(طالع): شبيه بالمضاف لأنه اتصل به كلمة **جبل**، و**(جبل)**: متعلقة بكلمة **(طالع)** ولا يتبين معنى **(طالع)** إلا بذكر كلمة **(جبلاً)** **(لا طالعاً جبلاً)** وهو منصوب.

المثال الثاني: **لا حسناً خُلُقُه مذمومٌ**

(خلقُهُ): مرفوعة وهي متصلة بـ**(حسناً)** فهي شبيهةٌ بالمضاف.

المثال الثالث: **لا خيراً من محمدٍ موجودٌ**

(لا خيراً من محمدٍ): منصوبة لأنها شبيهة بالمضاف، بدليل: اتصال الجار والمجرور بها وهو قوله **(من محمدٍ)**.

المثال الرابع: من أنواع الشبيه بالمضاف أن يكون معطوفاً ومعطوفا عليه، لكن ليس واحدٌ منهما مستقلاً بنفسه نحو قولك **(لا ثلاثةً وثلاثين عندنا)**، فإن **(ثلاثين)**: معطوفة على **ثلاثةً**، وهذا هو آخر نوع من أنواع الشبيه بالمضاف.

الحلقة (٨)

➢ العطف على اسم (لا) النكرة المبني، إذا عطفنا على اسمها ماذا نعمل؟

ما الأوجه الجائزة في ذلك؟

يقولون مثال ذلك قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله.

إذا عطفت على اسم (لا) النكرة المفرد المبني، ولم تفصل بينه وبين العاطف، وتكررت (لا) فإنه يجوز لك في المعطوف والمعطوف عليه خمسة أوجه:

المثال الذي يصلح للجميع قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الوجه الأول: أن **تبني** الأول **وتبني** الثاني فتقول: **لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.**

الوجه الثاني: أن **ترفع** الأول **وترفع** الثاني فتقول: **لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.**

الوجه الثالث: أن **تبني** الأول **وترفع** الثاني فتقول: **لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.**

الوجه الرابع: بالعكس، أن **ترفع** الأول **وتبني** الثاني فتقول: **لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.**

الوجه الخامس:أن **تبني** الأول **على الفتح** أو **على ما كان ينصب به وتنصب** الثاني: **لا حولَ ولا قوةً إلا بالله** وهو أضعف الوجوه وبعضهم يخصه بالشعر (يعني لا يجيزه في النثر)، وسنوجه ذلك إن شاء الله تعالى عند ذكر أمثلته.

✪ **الوجه الأول**: أن تبنى على فتح الجزأين، **فتح** الأول **وفتح** الثاني.

مثاله: **لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله**، **حولَ** بنيناها على الفتح و**قوةَ** بنيناها على الفتح، هذا ورد فيه قراءة في قوله: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**} البقرة(٢٥٤)

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ**): فقد وردت فيها قراءة **لا بَيْعَ فِيهِ وَلا خُلَّةَ** ببناء الجزأين.

التوجيه: إن **(لا) هنا نافية للجنس** و**(بيع)** اسمها مبني علامة بنائه الفتحة، أو مبني على الفتح **والواو عاطفة**، و**(لا) نافية للجنس**، و**(خلةَ)** اسمها مبني على الفتح، وهذا لا إشكال فيه.

أعملت (لا) الأولى عمل **(إنَّ)**، وأعملت (لا) الثانية عمل **(إنَّ) فبنيت الاثنين على الفتح.**

✪**الوجه الثاني**: هو رفعهما رفع الأول ورفع الثاني.

ويستشهد له بهذه الآية الكريمة على القراءة المتواترة **حفص عن عاصم** وهي في قوله تعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**}

توجيه واحد من الأمرين:

١- أن تقول:**إن (لا) هذه عاملة عمل (ليس) و(ليس) ترفع الأول يعني ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها**، فحينئذ تكون كلمة (**بيعٌ**) اسما لـ(لا) العاملة عمل ليس و(**خلة**) أيضا هذه اسم لـ (لا) العاملة عمل (**ليس**)، والخبر في قوله تعالى: (**فيه**)؛ يعني الجار والمجرور.

٢- **الجائز في حالة الرفع هو أن نقول**: (**لا**) **مهملة، غير عاملة، هي نافية للجنس ولكنها أهملت، ويكثر إهمالها وبخاصة إذا كررت** كما في هذه الآية الكريمة **فإنه يجوز إهمالها**.

فنقول: (**لا**) نافية، إن قلت: نافية للجنس ما في مشكلة لكنها هنا مهملة يعني غير عاملة، و(**بيعٌ**): مبتدأ، خبره (**فيه**) الجار والمجرور، و(**لا**) الثانية كذلك نافية مهملة، و(**خلةٌ**): مبتدأ لأنها أهملت يعني لم تعمل شيئا.

- ومنه قول الشاعر: **وما هَجَرْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً***لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ**

الشاهد عندنا: بأنه عُطف على (**لا**) **النافية للجنس**، وتكررت (لا) **فجاز لنا إهمالها في الموضعين، أو إعمالها عمل ليس**، فرفعت (**ناقةٌ**) الأولى ورفع (**جملٌ**) الثاني، هذان وجهان.

✿ **الوجه الثالث**: أن نبني الأول ونرفع الثاني.

توجيهه كما سبق، لأن المبني اسم (**لا**) **النافية للجنس**، والمرفوع له وجهان: **إما مهمل**، وإما إن **تكون (لا) عاملة عمل ليس.**

- شاهده قول الشاعر: **هذا لعمركم الصغار بعينه***لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ**

(**لا**): **نافية للجنس، (أمَّ)**: اسمها مبنيا على الفتح، (**ولا أبُ**): الواو عاطفة و(**لا**) **نافية**، وممكن أن تكون (**أبُ**): اسم لـ **لا** العاملة عمل **ليس** لأنه مرفوعٌ، وممكن أن تكون (**لا**) الثانية مهملة، و**أبُ** مبتدأ؛ يعني: ولا **أبٌ لي**.

- ومنه أيضا قول الشاعر: **بأي بلاء يا نمير بن عامر***وأنتم ذُنابَى لا يدين ولا صدر**

ذُنابَى: (يعني من أذنب الناس)، (**لا**): **نافية للجنس، (يدينِ)**: اسمها مبني على الياء لأنه مثنى، والمثنى كان ينصب بالياء لما انتقل إلى هذا الباب صرنا نبنيه على الياء.

وأما قوله (**و لا صدرٍ**) فـ(**لا**): هنا أيضا **نافية**، و(**صدرٍ**): هذه إما أن تقول **لا** مهملة فتكون (**صدرُ**) مبتدأ، وإما أن تقول عاملة عمل (**ليس**)، والعاملة عمل (**ليس**) ترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون (**صدرُ**) اسمها مرفوعاً.

✿ **الوجه الرابع**: عكسه، وهو إن ترفع الأول وتبني الثاني على الفتح.

-ومنه قول الشاعر: **فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها***وما فاهوا به أبدا مقيم**

يقول في الحديث عن الجنة: أنه **لا لغوٌ فيها ولا تأثيم**، الشاهد في قوله: "**فلا لغوٌ ولا تأثيمَ**".

فالأولى جاء بها **مرفوعة**، وذلك على أحد الوجهين السابقين المذكورين:

-إما أن تكون (**لا**) النافية عاملة عمل **ليس** فيكون (**لغوٌ**):اسمها.

-وإما أن تكون **نافية** وقد أهملت؛يعني لم تعمل شيئا، فيكون كلمة (**لغوٌ**): مبتدأ وخبره قوله (**فيها**) وهو الجار والمجرور.

أما الثانية قوله (**ولا تأثيم**): فليس لها إلا توجيه واحد وهو: أن تكون (**لا**) **نافية للجنس**، و(**تأثيمَ**): اسمها مبني على الفتح.

❁ **الوجه الخامس**: هو أن تبني الأول على الفتح وتنصب الثاني.
المصنف يذكر أن بعضهم يرى أنه قليل جدا، وبعضهم يرى أنه خاص بالشعر.
ومنه قول الشاعر: **لا نسبَ اليوم ولا خلةً*** اتسع الخرق على الراقع**
لم يقل: (**ولا خلةٌ**)، فإذا قال: (**ولا خلة**) يكون مثل الوجه الثالث، لا هو هنا بنى الأول على الفتح (**لا نسبَ**)، ونصب الثاني (**ولا خلةً**).
ما الفرق بين البناء على الفتح والنصب؟
النصب يكون معه التنوين، والبناء **لا يكون معه تنوين**، وهذا الذي حصل هنا، وإلا فكلاهما منصوب بالفتحة، كلاهما علامته الفتحة؛ الأول **مبني** على الفتح، والثاني **منصوب** بالفتح، لكن الثاني فيه تنوين، والأول لا تنوين فيه.
الشاهد عندنا من البيت في قوله: (**لا نسبَ اليوم ولا خلةً**)
توجيه: أما قوله: و(**لا نسبَ**)، فلا إشكال فيها، لأن تكون (لا): **نافية للجنس**، و**نسب**: اسمها مبني على الفتح.
أما الثاني (**ولا خلةً**) ففيه إشكال، ولذلك صار قليلاً ونادراً، وبعضهم خصه بضرورة الشعر وهو أن نقول: **الواو**: عاطفة، و(**لا**): زائدة لتأكيد النفي، و(**خلة**): معطوف على محل اسم (**لا**) قبل البناء، ومحل اسم (**لا**) هو أن يكون منصوبا لأنها تعمل عمل (**إن**)، فقد عطفنا عليها كلمة (**خلة**)، وأما (**لا**) الثانية: فهي زائدة مهملة لا تعمل شيئا.
إعادة: (**ولا خلة**)، **الواو**: عاطفة، **ولا**: زائدة يعني وجودها وعدمها واحد، و(**خلة**): معطوفة على قوله **نسب** -لكن على محل اسم (**لا**)- لأن محله أن يكون منصوبا، هذا مبني على الفتح لكن الذي يستحقه اسم (**لا**) **النافية للجنس** أن يكون مثل ما تدخل عليه (**إن**)، لأن مدخول (**إن**) اسمها يكون حينئذ منصوبا.
- بعضهم يجعله خاصا بضرورة الشعر كتنوين المنادى بضرورة الشعر.
- ومن أجازه وقال أنه ليس خاص بالضرورة قلة، ولكن مع ذلك هذا توجيهه وهو أن نقول: إنه منصوب بالعطف على محل اسم (**لا**).
هذه الأوجه الخمسة تجوز فيما إذا كانت (**لا**) قد **تكررت**، يعني قلت: **لا حول ولا قوة إلا بالله**.
- لنفرض أنها لم تتكرر (**لا**) فقلت: **لا حول وقوةْ** –**بالسكون**- لأن فيها تفصيل. **فما العمل؟**
لو عطفنا على اسم لا النافية للجنس لكن لم نكرر (لا) فما العمل؟
هل تجوز الأوجه الخمسة المذكورة سابقا؟ أو يجوز بعضها؟ أو لا يجوز فيها إلا وجه واحد؟
➢ **الجواب: أن الأول منها إذا عطفت على اسم (لا) المفرد المبني ولم تكرر (لا) فالحكم هو الآتي:**
الاسم الأول الذي بعد (لا) ومتصل بها: **يكون مبنيا قولا واحداً، ولا يجوز فيه أي وجه آخر.**
أما المعطوف فيجوز فيه وجهان: يمتنع البناء، فيبقى معنا الرفع، ويبقى النصب.
وسَنُوَجِهُ الأمرين بعد ذكر الشاهد في هذا المثال.
الشاهد هو قوله: **فلا أَبَ وابْنَاً مثل مروانَ وابنِهِ*** إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزرا**
الشاهد عندنا في قوله: **فلا أَبَ وابْنَاً**
(**لا**): **نافية للجنس**، (**أَبَ**): اسمها مبني على الفتح، وقد عُطِفَ عليها، ولم نكرر (**لا**)، -لو كررنا لقلنا: **لا** أب ولا ابناً، أو ولا ابنٌ، أو ابن ولا ابنَ، لكن لَمّا لم نكررها، فلا يجوز في كلمة (ابن) إلا وجهان، ولا يجوز في (**أَبَ**) الأولى إلا وجه واحد

وهو البناء لعدم التكرار.

توجيه: فلا أَبَ وابْنَاً ــ فلا أَبَ وابْنٌ

توجيه النصب (وابْنَاً) : فهو على أنّ **الواو**: عاطفة، وكلمة (**ابناً**): معطوفة على محل اسم (**لا**) لأن محل اسم (**لا**) حَقُّه أن يكون منصوباً.

توجيه الرفع (وابْنٌ) : **الواو**: عاطفة أيضا، **ابْنٌ**: معطوفة على محل (**لا**) مع اسمها معا، لأنهما -أي (**لا**) واسمها- واقعان في موقع المبتدأ، والمبتدأ حَقُّه أن يكون مرفوعاً.

فحينئذٍ نقول: أن كلمة (**ابْنٌ**) في حالة الرفع ليس لها إلا توجيه واحد وهو أن تكون معطوفة على محل (**لا**) مع اسمها، **وقال بعضهم توجيها آخر ولكنه توجيه ضعيف.**

اسم (**لا**) **النافية للجنس** قبل أن تدخل عليه (**لا**) **النافية للجنس** يستحق الرفع طبعا؛ لأنه (مبتدأ)، حينما لا تدخل عليه (**لا**) **النافية للجنس** فإن إعرابه على إنه (مبتدأ).

فيقول بعض النحويين: إنّ كلمة (**ابْنٌ**) في حالة الرفع معطوفة على محل اسم (**لا**) قبل دخول (**لا**) **النافية للجنس**، وهذا في الحقيقة مُسْتَضعَفٌ؛ لأن (**لا**) ألغت مسألة الابتداء؛ لأنه لم يكن في صدر الكلام ولم يكن مبتدأً بسبب دخول (**لا**) **النافية للجنس** عليه.

خلاصة هذه الأوجه الخمسة:

-إذا عطفنا على (لا) النافية للجنس، وكَررنا (لا)، جاز فيهما خمسة أوجه:

١. بناؤهما على الفتح، ٢. رفعهما، ٣. بناءُ الأول على الفتح ورفع الثاني، ٤. رفع الأول وبناء الثاني، ٥. بناء الأول على الفتح ونصب الثاني -وقد قلنا بهذا الوجه أنه أضعفها-.

-فإن لم تتكرر (لا) فإن الأول لا يجوز فيه إلا البناء على الفتح، كقولك: (**لا رجلَ وامرأة**).

كلمة (**رجلَ**): لا يجوز فيه إلا البناء على الفتح، وأما الثاني يجوز فيه أمران: كلمة (**امرأة**): **يجوز فيها أمران** وهما: إما أن ترفع وإما أن تنصب ولا يجوز البناء؛ ولا يجوز البناء لأنه كان أول يمكن أن نجعله اسماً لـ(**لا**) **النافية للجنس**، لكن هنا ليس عندنا (**لا**) **النافية للجنس** -ليس عندنا إلا بعد مسافة- وهي أنه قد فصل بينهما كلمة (رجل) وفصل بينهما (الواو العاطفة)، فصارت الفواصل كثيرة فلا يصلح أن نقول أنها مركبة معها حتى تستحق البناء.

- وتوجيه البناء: في قولكَ (**لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله**) هو أن نقول أنه في الموضعين اسم لـ(**لا**) **النافية للجنس**.

فإذا رفعناهما أي رفعنا (**حولٌ**) ورفعنا (**قوةٌ**) فقلنا: **لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله**، كما ورد في الآية الكريمة: {**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ**} وهذه قراءة خمسة من القُرَّاء السبعة يقرؤون في هذه الآية بالرفع -، **فتوجيهه واحد من أمرين**:

- إما أن تكون (**لا**) **مهملة فلا عمل لها.**

- وإما أن تكون (**لا**) **عاملة عمل (ليس)**؛ وإذا كانت (**لا**) عاملة عمل (**ليس**) فإنها حينئذٍ يكون اسمها مرفوعاً ويكون خبرها منصوباً، طبعا ليس عندنا في الآية ما يمكن أن نُطبق عليه نصب خبرها؛ لأن عندنا **جار ومجرور** (**فِيهِ**)، والجار والمجرور: لا تظهر عليه الحركة وهي حركة النصب، وإنما تظهر في مُتَعَلقه وهو إذا قلنا: (**لا بيعٌ فيهِ**) أي: **لا بيعٌ موجود فيهِ**، هذا إذا جعلناها مُهمَلة، أو قلنا إنّها عاملة عمل (**ليس**) فيكون التقدير: (**لا بيعٌ موجوداً**).

أما الحالة الأخرى وهي: أن نبني الأول ونرفع الثاني، أو نرفع الأول ونبني الثاني؛ فأيضا على التوجيهين السابقين: البناء على

أنه اسم (لا) النافية للجنس، والرفع على التوجيهين المذكورين وهو أن نقول إما مهملة وإما عاملة عمل (ليس).

والوجه الأخير في هذا الموضوع: أن يكون الأول مبنيا يكون والثاني منصوبا؛ فإذا قلنا أنه مبني فإنه على أنه اسم **(لا) النافية للجنس**، وأما **النصب فهو ضعيف أولاً**، وبعضهم يخصه بالضرورة الشعر وهو (يونس) الذي نص على هذا، وفي قوله **((لا نسبَ اليوم ولا خُلّةً))** فنقول إنّ كلمة **(خُلّةً)** هنا: منصوبة لأننا اعتبرنا أنّ **(لا)** زائدة لتأكيد النفي، **والواو** عاطفة وقد عطفت كلمة **(خُلّة)** على قوله **(نسبَ)**، لكن على أي شيء لأن **النسبَ** مبنية هنا، قال: لا ؛ معطوفة على **محل** اسم **(لا) النافية للجنس** ؛ لأن حقُّه أن يكون منصوباً.

هذا هو الذي قيل في هذه الأوجه، وقد قلنا أيضاً إنّ هذا (أي تنوينه) (من باب الضرورة)كتنوين المنادى، وعليه فإن نصبه سيكون قليلا وضعيفا جداً، ولذلك فإنه قد نص أكثر من شخص على أنه لا يكون منصوبا بهذه الصورة إلا في الشعر.

نؤكد على أن العطف على اسم **(لا) النافية للجنس بدون تكرار** لها فنقول:

أن **الأول**: بعد **(لا) النافية للجنس**؛ لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون مبنياً على الفتح.

أما **الثاني**: فيجوز فيه وجهان هما: (الرفع والنصب).

فأما الرفع: فعلى أنه معطوف على محل **(لا)** مع اسمها.

وأما على النصب: فعلى أنه معطوف على محل اسم **(لا)** لأن حقّه أن يكون منصوباً.

وقد أجاز **الأخفش** قليلاً في رواية روى عن العرب أنهم يُجيزون أن تقول: **لا رَجُلَ وامرأةَ**، أي أنه أجاز في المعطوف بدون تكرار (لا) أجاز في (الثاني) الذي بعد الواو (بعد العاطف) ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأول**: ما ذكرناه سابقاً وهو أن يكون منصوباً فتقول **لا رجلَ وامرأةً**.

- **الوجه الثاني**: الرفع، فتقول: **(لا رجلَ وامرأةٌ)**، وهذا قد ذكرناه في قول الشاعر:

"**فَلَا أَبَ وَابناً مِثلُ مَروَانَ وَابنِه**" **(ابناً)**: منصوب ويجوز أن تقول **فلا أبَ وابنٌ**.

- لكن الأخفش ذكر **وجهاً ثالثاً** ونَقلهُ عن العرب وهو أن تقول: **(لا أبَ وابنَ)** فتبنيه على الفتح، **فما حكم هذه الرواية؟**

أولاً: هذه رواية عن العرب ولا نستطيع أن نُخَطِئهم فنقول أخطَئوا، لا، لكننا نقول: إنها محفوظة، فَيُحفظ ولا يقاس عليه، يُكْتفى بما سُمِعَ عن العرب ونعتبرها أو نَعُدَّها شاذة.

- **توجيهُها**: روى الأخفش عن العرب أنهم قالوا: **(لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء في الأول والثاني**.

أما قوله **(لا رجل)**: فلا إشكال فيها؛ لأن كلمة **(رجلَ)** حينئذ ستكون مبنية على الفتح.

لكن الإشكال في كلمة **(وامرأةَ)**، **توجيهُها واحد من أمرين**، أمرٌ مستساغ، وأمرٌ غير مستساغ:

- أما الأمر المستساغ هو: أن تكون **(الواو)** عاطفة وتكون كلمة **(امرأةَ)** مبنية على الفتح لأنها اسم لـ **(لا) النافية للجنس** المقدرة.

*هل يجوز تقدير (الحرف) أي حذفه وبقاء عملِه؟ **الصحيح أنه لا يجوز وليس كثيراً**.

- هناك توجيه آخر وهو غير مستساغ: وهو أن نقول: أنّ الواو عاطفة **(وامرأةَ)** معطوفة على كلمة **(رجلَ)** المبنية؛ ولكنهم لا يستعملون العطف على المبني يعطفون عليه مبنياً.

الحلقة (٩)

-حكم اسم (لا) المبني إذا أُتبع بالوصف أو العطف أو البدل

-حكم دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، هل يبقى حكمها أو يتغير

اسم (لا) النافية للجنس (المبني، المفرد، المتصل)

اسم **(لا) النافية للجنس**، المبني، المفرد -وهو لا يكون مبنياً إلا إذا كان مفرداً- **والمقصود بالإفراد** في هذا الباب أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف، وليس المقصود بالإفراد عكس المثنى والمجموع.

اسم **لا النافية للجنس** في هذه الحالة حينما يكون مفردا، كقولك: **(لا رجلَ)**

رجل هذه: مفرد، ليست مضافة وليست شبيهة بالمضاف، فإذا وُصفت وهي بهذه الصورة ووُصِفت بمفردٍ أيضا؛ أي بشيء ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف **فما الحكم بالنسبة للصفة، وبالنسبة للموصوف؟**

- **بالنسبة للموصوف**: فإن حقه أن يكون **مبنياً**، وهو كلمة **(رجلَ)** في هذا المثال.
- **بالنسبة بالنظر إلى الصفة**: **فإنها يجوز فيها ثلاث حالات، ولكل حالة من هذه الحالات توجيه**:

إذا قلنا: **لا رجلَ ظريف موجودٌ**.

- فكلمة: **(رجلَ) فيها وجه واحد وهو البناء**، وهو الوجه الذي تستحقه قبل أن تكون موصوفة، ولا يوجد وجه آخر في كلمة **(رجلَ)**.
- **أما كلمة (ظريف) فإنه يجوز فيها ثلاثة أوجه**:

الوجه الأول: **هو البناء**، فتقول: **(لا رجلَ ظريفَ)**، -**والبناء طبعاً على الفتح** في هذه الحالة؛ لأن هذه الكلمة لو كانت في باب غير باب (لا) **النافية للجنس** لكانت تُنصب بالفتحة؛ لأنها مفرد عادي، ثم هذا هو الوجه الأول وسنوجهُه أو نُبين كيف جاز بناؤه وهو في الأصل معرب.

الوجه الثاني :- الذي يجوز في كلمة **(ظريف)** - **هو النصب**.

- الفرق بين البناء على الفتح والنصب: أن **النصب يكون بالتنوين** وبخاصة في ما كان ليس ممنوعا من الصرف، أما البناء فإنه يذهب منه التنوين وتبقى الفتحة، فتقول: **(لا رجلَ ظريفاً)**.

الوجه الثالث: **هو رفع** كلمة **ظريف مع التنوين** لأنها ليست ممنوعة من الصرف، فتقول: **(لا رجل ظريفٌ)**، هذه ثلاثة أوجه في كلمة (ظريف)، أما كلمة (رجل) فإن فيها وجهاً واحداً فقط.

- **نأتي توجيه هذه الأوجه الثلاثة إعرابيا**:

الوجه الأول: إذا قيل: **(لا رجلَ ظريفَ)** ببناء كلمة **(رجلَ)** وببناء كلمة **(ظريفَ)**؛ فإنهم يقولون: إنه على تأويل أنّ **(رجلَ)** و**(ظريفَ) رُكِّبتا كتركيب (خمسة عشر) أو تركيب (أحدَ عشر)، وهذا التركيب يُبْنى على فتح الجزأين**، فإذا رُكبت كلمة **(رجلَ)** و**(ظريفَ) بُنِيَتَا**، ثم أُدْخلت عليهما **(لا) النافية للجنس** وهما مُرَكَّبَان فتقول: لا **رجلَ ظريفَ بدون تنوين**.

الوجه الثاني: **النصب**، توجيهه:

أن يُقال إن كلمة **(ظريفاً)** تابعة -وهي وصف طبعا هنا- **تابعة على محل اسم لا: (رجل)**، اسم (لا) **النافية للجنس لأن (لا) النافية للجنس حَقُّ اسمها -بوصفها عاملة عمل (إنّ)- أن يكون منصوبا**؛ فتقول إنَّنَا أتبعنا نصبنا كلمة **(ظريفاً)** بإتباعها

وصفا لِمَحل اسم (لا) **النافية للجنس** لأن حَقّه أن يكون منصوبا، طبعا هو هُنا مبني لكنه في محل نصب.

✿ **الوجه الثالث: الرفع (ظريفٌ)** -يعني رفع كلمة **ظريفٌ**- توجيهه:

التوجيه الصحيح: **أن يكون تابعا لِمَحَلِّ (لا) مع اسمها معاً؛ لأنهما واقعان في موقع المبتدأ، والمبتدأ حَقُّه أن يكون مرفوعا.**

هذا هو الوجه الثالث الذي تُوجه به كلمة **(ظريف)** وهي صفة لكلمة **(رجل)** في قولِنا **(لا رجلَ ظريفَ في الدارِ أو موجودٌ).**

فتكون الأوجه الثلاثة هي: (لا رجلَ ظريفَ) بالبناء، (لا رجلَ ظريفاً) بالنصب، و(لا رجلَ ظريفٌ) بالرفع وقد سبق توجيهها.

➢ **ذكرنا أن الشروط هي أن يكون اسم (لا) مفردا يعني ليس مضافاً وليس شبيهاً بالمضاف، وأن تكون الصفة أيضا مفردة، وأن لا يُفصَلَ بينهما بفاصل.**

ماذا لو أنه انتقض بعض الشروط؟

إذا انتقض بعض الشروط كأن يكون الاسم مضافا أو شبيها بالمضاف، أو أن يُفصَل بينهما بفاصل، **فإنه حينئذ لا يبقى إلا وجهان يجوزان في الصفة التابعة وهما:**

النصب على محل اسم **(لا) النافية للجنس** أو على لفظه إذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف.

مثلا: **لا صاحبَ بدعةٍ ظريفاً** أو **ظريفٌ محمودٌ، (صاحبَ بدعة): منصوب.**

لا طالعاً جبلاً ظريفاً أو **ظريفٌ موجودٌ.**

إذا قلتَ **(ظريفاً)**: فهي تابعة طبعا على لفظ اسم (لا)، لأنه هنا منصوب، **لأنه مضاف** في قولِكَ: **لا صاحبَ بدعةٍ، وشبيه بالمضاف** في قولكَ: **لا طالعاً جبلاً موجودٌ**، أو **ظريفاً** أو **ظريفٌ موجودٌ**

إذا قلنا إن اسم (لا) النافية للجنس لا يزال مفردا ولكنه فُصِلَ بينه وبين الصفة، فقُلتَ: **لا رجلَ في الدار ظريف.**

(ظريف) هذه يجوز فيها أيضا وجهان فقط وهما: النصب أو الرفع.

- فأما **النصب** فكما ذكرت على محل اسم **(لا) النافية للجنس** لأن محله النصب.

- وأما **الرفع** فـعلى محل (لا) مع اسمها.

وهو التوجيه الذي سبق أن ذكرناه في المرة الأولى وهو إذا قلنا **(لا رجلَ ظريف)**.

لكن سقط وجه من الأوجه الثلاثة وهو وجه **البناء**، لأنه الآن لا يمكن تركيب أكثر من كلمتين، وقد صار عندنا هنا ثلاث كلمات فأكثر، فحينئذ لا يجوز التركيب أو يمتنع التركيب.

- **لو كانت الصفة نفسها ليست مفردة وإنما هي مضافة أو شبيهة بالمضاف** كقولِكَ:

لا رجلَ صاحِبَ بدعةٍ أو **(صاحِبُ بدعةٍ) موجودٌ.**

حينئذٍ يبقى فيها الوجهان وهما: النصب و**الرفع** على التوجيهين السابقين، لا يبقى فيهما وجه البناء **لأن الكلام حينئذٍ زاد على كلمتين ولا يمكن تَرَكيبُ أكثر من كلمتين ثم تدخل عليهما (لا) النافية للجنس وهما مُرَكبَان؛ لا يمكن، وهذا هو تفصيل الكلام في النعت.**

- **إذا فُصِلَتْ الصفة عن الموصوف -وهو مبني، ومفرد- فإنه حينئذٍ لا يجوز إلا وجهان وهما**: الرفع والنصب، هذا هو الوصف.

✿ **بَقِيَ من أنواع التوابع: (العطف أو البدل)**

فأما العطف: إذا عطفنا وكررنا (لا)، فقد سبق أنه **يجوز فيه خمسة أوجه** وذلك نحو قوله:
(لا حول ولا قوة إلا بالله) قد ذكرنا أنهُ يجوز فيها خمسة أوجه:
الوجه الأول: بناؤهما **الوجه الثاني: رفعُهما** **الوجه الثالث:** أو **بناء** الأول **ورفع** الثاني.
الوجه الرابع: أو **رفع** الأول وبناء الثاني **الوجه الخامس:** أو **بناء** الأول **ونصب** الثاني، وهذا أضعفها.
لكن لنفرض أننا عطفنا عليها ولم نُكَرر (لا) فإنه حينئذٍ لا يجوز فيها أيضا **إلا وجهان فقط**؛ وهو أن تقول:**"لا رجلَ وابنٌ"** أو **(وابناً) له موجودان.**
التوجيه، فإن الواو: ستصِير عاطفة، وكلمة **(ابن)**: **تكون معطوفة على محل اسم (لا) في حالة النصب، وعلى محل (لا) مع اسمها في حالة الرفع.**
وأما (الإبدال)، والإبدال يقولون: **إنه على نية تِكْرَارِ العامِل، ولا يخلوا حينئذٍ بعد الإبدال أن يكون ما دخلتْ عليهِ أو ما وُجِدَ في الكلام صالحا**؛-يعني البدل هذا- قد يكونُ صالحاً لعملِ (لا) وقد يكون غير صالحاً لعملِ (لا).
➢ إن كان صالحاً لعملِ (لا): **فإنه يجوز فيه أيضا الوجهان السابقان**، ويمتنعُ **البناء.**
لماذا امتنع البناء مع أنه لا يوجد فاصل بين النكرة والبدل وليس فيهما واحدٌ مضافا ولا شبيها بالمضاف؟
السبب: **أنهم يقولون إنّ البدل على نية تِكْرَارِ العامِل، والعامل هُنا هو (لا) النافية للجنس، وإذا كَررتها كررت** (لا) **النافية للجنس وأوجدتها هنا في هذا المكان فإنه سيكون الكلام أكثر من كلمتين فلذلك يَمْتَنِعْ التركيب.**
إذاً يجوز وجهان وهما **الرفع والنصب**، نُمثِّل بالمثال ونَتَبَيّن ما فيه:
إذا قلت: **(لا أحدَ رجلاً وامرأةً في الدارِ)**
(أحدَ): هذه اسم **(لا) النافية للجنس.**
(رجلاً): هذه بدل منها، **(رجل)** في حد ذاته صالح لعمل **(لا)** لأنه نكرة، **(رجل)** هُنا بدل فلا يجوز فيه إلا:
- **النصب على أنه تابع لِمَحل اسم (لا)**، لأن اسم **(لا)** حقُّه أن يكون منصوباً.
- وإما **الرفع** ذلك **على أن نُتْبِعَه على محل اسم (لا) مع اسمها.**
وأما **البناء فإنه لا يجوز.**
في هذه الحالة جاز الوجهان لأن البدل صالح لعمل **(لا)**؛ بحيث لو كان هذا البدل دخلت عليه **(لا)** في كلامٍ مُستقل لعِمِلت فيه، يعني أنه مُسْتَوفي للشروط.
➢ أن يكون اسم **(لا)** صالح لعمل **(لا) النافية للجنس**، لكن البدل معرفة مثلاً.
وقد ذكرنا من شروط اسم **(لا) النافية للجنس** أن لا يكون معرفة؛ حينئذٍ لا يجوز فيه إلا **الرفع**، كما أنكَ إذا أدخلت **(لا) النافية للجنس** على معرفة فإنه يجب فيها أمران:
١- يجب إهمالها **٢- ويجب تِكرارُها** كما سبق أن ذكرنا: **(لا زيدٌ ولا عمروٌ في الدارِ)**
مثالُه: **(لا أحدَ)** هذا اسم **(لا) النافية للجنس** كلمة (أحدَ)، **(زيدٌ وعمروٌ في الدارِ)** **(زيدٌ)** هذا بدل من كلمة **أحد.هل يجوز إبدال المعرفة من النكرة؟ نعم، هل يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟ نعم، هل يجوز إبدال الضمير من الظاهر؟ نعم**
لكن ليس هذا موضوعنا الآن، إنما موضوعنا:أننا أبدلنا كلمة **(زيد)** من كلمة **(أحد)**، **(أحد)** نكرة و**(زيد)** معرفة، **هل يجوز إبدال المعرفة من النكرة؟** الجواب **نعم**

حينئذٍ كلمة (زيد) **لا يجوز فيها إلا وجه واحد وهو الرفع**، لأننا أهملنا. فإذا قلنا إنّ البدل على نية تكرار العامل فلو كررنا (لا) هنا، وأدخلناها على معرفة لم تعمل فيها شيئاً، فإنه حينئذٍ حقها أن تكون منصوبة.

هذا هو الجزء الأول وهو عن الحديث عن وصف (لا) **نافية الجنس**، سواء أكان مستوفياً للشروط التي ذكرناها وهي: أن يكون مفرداً، أن يكون الوصف مفرداً، وأن لا يفصل بينهما بفاصل؛ **فحينئذٍ تجوز الأوجه الثلاثة التي ذكرناها وهي**:

الأول: بناء الوصف والموصوف على الفتح أو بنائهما على ما كانا ينصبان به.

الثاني: الرفع في النعت.

الثالث: النصب في النعت.

بَقِيَ أن ننظر إذا عطفنا ولم نُكَرر (لا) فلا يجوز إلا وجهان.

كذلك إذا أبدلنا فإن كان البدل صالحا لعمل (لا) النافية للجنس فكذلك لا يجوز إلا وجهان.

وإن كان البدل غير صالح فإنه حينئذٍ يَتَعَين وجه واحد وهو **الرفع فقط**. انتهينا من القضايا وهي الوصف والعطف والبدل.

-حكم **(لا) النافية للجنس** إذا دخلت عليها **همزة الاستفهام**

أحيانا تكون الهمزة داخلة على (لا) وتكون الكلمتان أو يكون الحرفان كلهما بمعنى (ليس للاستفهام)، **لكن نبدأ أولاً بما دخلت عليه فعلاً (لا) النافية للجنس ودخلت عليها همزة الاستفهام.**

➢ **فما الحكم ؟ أنبقي (لا) عاملة العمل نفسه أو نغير حكمها؟**

الجواب: أن (لا) النافية للجنس إذا كانت مُستوفِية لشروط العمل؛ وأدخلنا عليها همزة الاستفهام أنه يبقى كل شيء على حاله من حيث العمل.

أما من حيث المعنى فالغالب أن لا يبقى على أن الهمزة تدل على الاستفهام الحقيقي، وعلى أن (لا) لا تزال نافية للجنس، وقد ورد ولكنه قليل.

وبعضُهم أنكر ذلك، أنكر أن يصح أن تبقى **(لا) النافية للجنس** على معناها وهمزة الاستفهام على معناها في مثل هذه الحالة قال: لابد أن يتغير معناهما بشيء سنذكره لاحقاً، **لكن الحقيقة أنه يجوز أن يبقيا على معناهما، لَكنّ هذا البقاء قليل.**

استشهد له المصنف بقول الشاعر:

أَلا اصطِبَارَ لِسَلمى أَم لهَا جَلَدٌ * إذا أُلاَقِي الذِي لاَقَاهُ أَمثَالِي**

يتساءل الشاعر:أتصْبِرُ سلمى حين يلقى حتفهُ أو حين يذهب أو حين يموت كما يلاقيه أمثاله من الخلق؛ لأن كل مخلوقٍ مكتوبٌ عليه الفناء، فهو يتساءل هل تصبرُ سلمى إذا حصل هذا؟

هنا الشاهد فيه قولُه: **(ألا اصطبارَ)** فإن الهمزة فيه: للاستفهام، و(لا): **نافية للجنس**، وأما عمَلُها لا شك أنه يبقى على حاله؛ لأن كلمة **(اصطبارَ)** هُنا مستوفيه لشروط عمل **(لا) النافية للجنس** وهي هُنا مفردة فصارت **مبنية على الفتح**.

(الهمزة) هُنا: فقد بقيت على معناها وهو الاستفهام، و(لا): هنا قد بَقِيت على معناها وهو نفي الجنس، فأما عملُها فهو باقٍ؛ فاسمها هُنا **مبني على الفتح**.

➢ **الكثير والغالب أن يتغير معنى همزة الاستفهام و(لا)النافية للجنس فيصير لهما معاً معنى جديد**:

١- قالوا ومن المعاني الجديدة التي تأتي: **أن يكون دالاً على التوبيخ**، كقول الشاعر:

ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ * وآذنت بمشيبٍ بَعدَهُ هَرَمُ**

(ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ): هذا يتساءل أو يُوَبخُ من لم يردعهُ الشيب عن عمل الباطل فيقول:

ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ.

هنا (**الهمزة**) و(**لا**) **صار لهما معاً معنى جديدا وهو: التوبيخ**، لكن العمل لا يزال على ما هو عليه لأن (**لا**) هُنا عاملة، واسمها هُنا **مبني على الفتح**. هذا أحياناً بالنسبة للمعنى، أما العمل فهو هو.

٢- **وتارةً يُرَادُ بِهِمَا معاً أعني (الهمزة – لا) التمني**، قالوا ومنه قول الشاعر:

أَلا عُمْرَ وَلّى مسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ * فيرأَبَ ما أَثْأَت يَدُ الغَفَلاتِ**

معنى البيت: الرجل يتمنى أن يُعْطَى عُمراً أو أن يُعَادَ له ما ذهبَ من عُمره، فيستطيع أن يَرأَب: يعني يُصْلِح ما أثأتْ: يعني ما أفسدت يد الغفلاتِ، لأن الغفلة أحيانا تُفسِدُ على الشخص.

فحينئذٍ نقول إن (**ألا**) هُنا بمعناهما يعني معاً كلمة (**الهمزة ولا النافية للجنس معاً**) أنهما صارا يَدُلان على التمني.

يقول المؤلف: **إن هذا كثير** -يعني دلالتهما معاً على التمني- وهُما عند سيبويه والخليل بمنزلة (أتمنى)؛ يعني بمنزلة الفعل، فلا يحتاجان إلى خبر، يقول وهما أيضا بمنزلة (ليت)؛ فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، أي: لا يجوز أن تَعطِف عليها أو تُتْبِعَ عليها مراعيا في ذلك الرفع؛ لأن (ليت) لا يُرَاعى فيها ذلك.

وقد خالف في ذلك المَازِنِيُّ والمُبَرِّد، ويقول المُصنف: إنه لا دلالة في البيت على ما أرادا.

➢ **في بعض الأحيان تكون كلمتا (ألا) يعني (الهمزة ولا) لهما معنيان مُختلفان، أذكر هذين المعنيين بإيجاز:**

المعنى الأول:العرض، ومنه قول الله سبحانه وتعالى:{**أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ**}.

المعنى الثاني: هو **التحضيض** ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {**أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ**} وحينئذٍ تكونُ مختصة بالدخول على الأفعال.

- وفي بعض الأحيان تكون **الهمزة** و(**لا**) ليس فيها دلالة على الاستفهام فتكون **للاستفتاح**؛ وحينئذٍ تدخل وتختص بالجمل الاسمية ومنها نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**}.

الحلقة (١٠)

باب ظَنَّ وأخواتها

الأفعال الدالة على اليقين، والأفعال الدالة على الرجحان

المقدمة الأولى في تسمية هذا الباب:

هناكَ من يسميه: باب ظَنّ وأخواتِها، وهناك من يسميه: أفعال القلوب والتصيير، وهناك من يسميه: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فَتنصِبهُما مفعولين، **والأخيرة هي تسمية مؤلف الكتاب: (أوضح المسالك) والتسميات كلها صحيحة، وهذه الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر قسمان**: القسم الأول يسمى: **أفعال القلوب**، **القسم الثاني يسمى: أفعال التصيير.**

➢ **القسم الأول**: **فأما أفعال القلوب**، فسميت بهذا الاسم لأن معانيها متعلقة بالقلب.

- **وليس كل فعل قَلْبِي ينصب مفعولين؛ بل القلبي ثلاثة أقسام:**

١- فإن بعض الأفعال القلبية لا تنصب أصلا لا مفعولاً واحداً ولا مفعولين، كقولك: **(فَكَّرَ)** و**(تَفَكَّرَ)** فإن هذين الفعلين لا ينصبان أصلا.

٢- وبعض الأفعال المتعلقة بالقلب تنصب مفعولاً به واحدًا وذلك كقولك: **عَرفتُ المسألةَ**؛ فإن **(عرف)** مُتعلقة بالقلب وقد نَصبت هُنا مفعولا به واحدا وهو كلمة **(المسألة)**، ومثلها كلمت **(فَهِمَ)** فإنك تقول: **فَهِمتُ الموضوعَ**، أو **فَهِمتُ المسألةَ**، أو **فَهِمَ محمدٌ الدرسَ**؛ حينئذٍ فإن كلمة **فَهِمَ)** نصبت مفعولاً به واحداً "مع أنها متعلقة بالقلب".

-ذكرنا (أفعال القلوب) وجعلناها في هذا الباب وقلنا أنها تنصب مفعولين مع أنها ليست كلها تنصب مفعولين؛ بل بعضها ينصب مفعولا به واحدا، وبعضها لا ينصب أصلاً، لكن المقصود في هذا الباب:

٣- أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، ويضاف إليها فيما بعد **أفعال التصيير**.

➢ **مسألة** يحسن الحديث عنها وهي: أن بعض النحويين لم يجعل المفعول الثاني خاصة -وهو الخبر- لم يجعله منصوبا على أنه مفعول به؛ بل قال إن له إعرابا آخر، واختلفوا حينئذٍ في إعرابه، فأنت إذا قلتَ: "**ظننتُ محمداً مجتهداً**"، فيقول هذا الآخر: أن كلمة **(محمد)**: مفعول به **(لظنّ)**، أما **(مجتهداً)**: **فإنه ينصبها على الحال**.

وقد عُورِضَ في ذلك بسبب أنه في بعض الأحيان يكون الخبر معرفة، ومع ذلك تُعْمِلُ فيه **(ظَنّ)**، وقد قالوا إنّ المعرفة لا تقع حالاً إلا إذا أُوِّلَتْ بالنكرة، وبعض المعارف لا تُؤوّلْ؛ كقولك: **ظننتُ محمداً أنتَ**، **ظننتُ محمداً إياكَ**؛ **(إياكَ)**: ضمير لا يمكن تأويله بالنكرة، هذا جانب مبدأي – مقدمة –.

❁ **الأفعال التي تنصب مفعولين من حيث العمل فعملها واحد؛ وهو أنها تنصب المبتدأ والخبر؛ المبتدأ يصير مفعولاً به أول، والخبر يصير مفعولاً به ثاني.**

➢ قسم ابن هشام رحمه الله الأفعال التي تنصب مفعولين من حيث الدلالة المعنوية إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يُفيد في الخبر يقيناً فقط، وله أفعال محدودة.

القسم الثاني: ما يُفيد في الخبر رجحانا فقط.

القسم الثالث: ما يحتمل المعنيين وهما (اليقين والرجحان) ولكن اليقين غالب.

القسم الرابع: ما يحتمل أيضا الرجحان واليقين ولكن الرجحان أغلب.

ولكل واحد من هذه الأقسام أفعالٌ محددة.

➢ **القسم الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً فقط**، يعني لا يدل على الرجحان في حال من الأحوال بل يدل على اليقين دائماً.

ذكر المصنف له أربعة أفعال وهي: (وَجد) و(أَلفى) و(تَعَلّمْ) بمعنى اعْلَمْ وهذا لا يجيء منه إلا فعل الأمر فقط، و**(دَرَى)**.

نبدأ في التمثيل لهذِه، وذكر المفعول الأول والمفعول الثاني:

أولاً: وجــد

- من ذلك قوله تعالى:{**وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً**}

(تَجِدُوهُ): هذا فعل يدل على اليقين في الخبر، وهذا مُيَقّنْ: أنَ ما تفعل من خير ستجده خيرا عند الله سبحانه وتعالى، فالفعل هُنا يدل على اليقين وليس فيه دلالة على الرجحان، ننظر إلى المفعولين الذين نصبهما هذا الفعل:

(تجدوا): فعل مضارع من الأمثلة الخمسة مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف النون.

و**(الواو)** فِيهِ: فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

و(الهاء) مفعول به أول، ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب.
و(**خيراً**): مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ (تجدوه عند الله هو خيرا).
أما (**هو**): الذي سبق كلمة (**خيراً**) فإنه المسمى بضمير الفصل، وما دُمنا نصبنا كلمة (**خيراً**) فإن ضمير الفصل هُنا ليس له محل من الإعراب.
-هذا الفعل الأول وهو (**وَجَدَ**) سواءً كان **بلفظ الماضي** أو **بلفظ المضارع** أو **بلفظ الأمر** أو بأي لفظٍ آخر كما سيأتي، وكذلك بقية الأفعال ليس هذا الحكم خاصا بـ(**وجد**) بل بالأفعال كلها.

ثانيـــاً: ألفى

ومن ذلك: قال الله سبحانه وتعالى: {**إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ**}
(**ألفى**): هو العامل وهو فعل يدل على اليقين في الخبر، و(**الواو**) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.
(آباءَ): مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة لأنه جمع تكسير، و(**ضالينَ**): هذا مفعول به ثانٍ وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه جمع مذكر سالما، والفعل هُنا دالٌّ على اليقينِ في الخبر.
ثالثـاً: تـعـلَّمْ فيه حديث يسير أنبهكم عليه: **وهو أن هذا الفعل تَعَلَّمْ يلزم حالةً واحدة وهو أنه لا يأتي إلا بصورة الأمر،** وليس المقصود به ما تقول في: (**تَعَلّمْتُ المسألةَ**) و(**أَتَعَلّمُ**)، لا.
فإذا قلت **تعلم** كذا وكذا؛ فهذا معناهُ: (**اعْلَم**) بأن كذا وكذا في هذا الباب، والأصل فيه أنه ليس كذلك -ليس هذا معناه- ولكنه في هذا الباب هذا معناه، وهو يدل على اليقين في الخبر، **الكثير في (تَعَلّمْ) أن يكون داخلاً على (أنّ) واسمها وخبرها، وتكون (أنّ) واسمها وخبرها سَدّتْ مَسَدَ المفعولين.**
ومنه قول الشاعر:**فَقُلتُ تَعَلَّمْ أنّ للصيدِ غِرَّةً *** وإلا تُضَيِّعْهَا فإنّكَ قاتِلُهْ**
فَقُلتُ تَعَلّمْ أنّ للصيدِ غِرَّةً؛ الإعراب:
١- (**أنّ**) وما دخلت عليه: **وهو الكثير** في (**تَعَلّمْ**) في هذا الباب أن يدخل على (**أنّ**) وما دخلت عليه فتكون حينئذٍ (**أنّ**) **واسمها وخبرها أغنت عن المفعولين.**
٢- ولِبَعضِهم إعراب آخر -حتى ما يظن أحدهم أنا لا نعرف الإعراب لكن **في رأيي أنه أضعف من هذا التوجيه الذي ذكرته**- الإعراب الثاني: هو أن تكون (**أنّ**) وما دخلت عليه مُؤَوله بِمصدر، وهذا المصدر أغنى عن المفعول الأول وحده، ويكون المفعول به الثاني مُقدراً، ويكون التقدير في مسألتنا هذه: (**فقلتُ تَعَلَّمْ وجود غرةٍ للصيدِ حاصلةً**) حتى نُقدر المفعول به الثاني، يكون عندنا (**وجُودَ**) وما أضيف إليه: مفعول به أول، و(**حاصلةً**): مفعولاً به ثانياً.

➢ **هل يمكن أن تدخل (تَعَلّمْ) على غير (أنّ) وما دخلت عليه ؟**

الجواب: نعم ولكنه قليل، ويذكر المصنف منه قول الشاعر:

تَعَلّمْ شِفاءَ النفسِ قَهر عَدُوِّهَا * فبالغ بِلُطفٍ في التَحَيُّلِ والمَكْرِ**

(**تَعَلَّمْ**): فعل أمر مبني على السكون وهو جامد وهو من أفعال القلوب.
والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (**أنت**)، (**شِفاءَ**): مفعول به أول، (**قَهْرَ**): مفعول به ثاني.

رابعـاً: درى

أولاً: كلمة **درى** فعلٌ من أفعال القلوب يدل على اليقين في الخبر. شاهدهُ قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهدَ يَا عُرْوَ فَاغتَبِط * فإن اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ**

- الشاهد عندنا في: (**دُرِيتَ**) هذا **دُرِيَ**: فعل مبني للمجهول أو للمفعول كما يعبر عنه بعض الناس -يعبرون في الغالب يقولون مبني للمجهول لكن لا مانع بل الأصل والأحسن أن تقول أنه مبني للمفعول- (**التاء**): ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، وكانت مفعولا به أولاً فتحول إلى نائبا عن الفاعل.

(**الوَفِي**): المفعول به الثاني، لأن المفعول الأول صار هُنا نائباً عن الفاعل.

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهدَ: والفعل هُنا قد نصب مفعولين؛ الأول مِنهما تحول إلى نائبا عن الفاعل، والثاني: منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الكلام الذي نقرره هُنا: أنّ الكثير في (دَرَى) ألا تتعدّى إلى مفعولين، يعني دون أن تُلحِق بها شيئاً، بل الكثير أن تُلحِق عليها الهمزة، وأن تُعَديّها للمفعول الثاني بحرف الجر.

- ومنه قول الله سبحانه: {**قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ**}

فالفعل (**دَرَى**) هُنا قد دخلت عليه **الهمزة** فصارت مُقَوِيةً لِتعديتِهِ، ثم نَصَبَ المفعول به الأول (الكاف) لأنها في محل نصب وهو ضمير، وأما المفعول به الثاني وهو (**الهاء**) فقد تَعَدّى إليه بوساطة حرف الجر (**الباء**)، هذا هو القسم الأول من أفعال القلوب وهو ما يدل على (اليقين) في الخبر.

➢ **القسم الثاني من أفعال القلوب وهو ما يدل على الرُجحَان فقط في الخبر**؛ يعني أنه مترجّحٌ ولا يَدل في حال من الأحوال على أنّ الخبر يقيني، **وهو خمسة أفعال**:

١. (**جَعَلَ**) وسيأتي لها حديث أيضا في أفعال التصيير.٢. (**حجا**) بمعنى ظَنَّ.

٣. (**عَدَّ**) بمعنى ظَنَّ. ٤. (**هَب**) وهذا فعل مُلازم لصيغة الأمر.

٥. (**زَعَمَ**)

هذه هي الأفعال الخمسة التي هي من أفعال القلوب وتدل على الرجحان فقط في الخبر، نأخذها ممثلين لها مبينين مفعوليها.

الفعل الأول: **جَـعَلَ**

(**جَعَلَ**) هُنا: **بمعنى اعتقد أو ظَنَّ، وليست بمعنى صَيَّرَ** -كما سيأتي بيانه-.

- قال الله سبحانه وتعالى: {**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً**}

(**وَجَعَلُوا**): يعنى **اعتَقدوا**، لأنهم لم يخلقوهم أيضا ولم يُوجِدوهم ولم يُصِّيرُوهم حتى نقول أنه بمعنى (صَيّرَ)؛ لا، بل هي هُنا بمعنى (**اعْتَقَدَ**)، وهذا يَتحدّث عن المشركين لأنهم كانوا يعتقدون أنّ الملائكة الذين هُم عِبادُ الرحمن إناثاً.

يقول قال الله سبحانهُ وتعالى: {**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً**}

الفعل هو: (**جعل**)، **الواو**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الْمَلائِكَةَ: مفعول به أول، و(إِنَاثاً): مفعول به ثاني.

الفعل الثاني:(**حَجَا**) بمعنى (**اعْتَقَدَ**) أيضا ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنتُ أَحْجُو أبَا عَمرٍو أخا ثِقَةٍ * حتى أَلَمَتْ بِنَا يوماً مُـلِـمـاتُ**

الشاهد قوله: (**أحجو**)، فإنه فعل مضارع، وهو بمعنى **أعتقد.**

قَدْ كُنتُ **أَظن** أبَا عَمرٍو أخا ثِقَةٍ حتى تبينت حالُه لماَ أَلَمَتْ بِنَا مُلِماتُ لأن المُلِّمات تُبين الرجال وتُبِّين الناس.

(أبا): هذا مفعول به أول، ومنصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، **(أخا ثِقَةٍ)**: هذا مفعول به ثاني.

(حتى أَلَمَتْ بِنَا يوماً مُـلِمَّاتُ): فَتَبَيّن لنا أنّه ليس بِذاك هذا هو المعنى للبيت، **(أجحو)**: هُنا بمعنى **أظُن** أو **أعتَقِد** وهي ليست تدل على اليقين وإنما تدل على الرُجحانِ فقط.

الفعل الثالث: **(عَدّ) سواء كان بلفظ الماضي** أو **بلفظٍ غيره فإنه يعمل العمل نفسه**، ومنه قول الشاعر:

فلا تَعْدُدِ المَولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى * ولكنما المولَى شريكُكَ في العُدم**

معنى البيت: لا تظن أنّ الذي يُشَارِكُكَ حين تَكونَ غَنيا وصاحِبَ منصب هو الذي يَستحق أن يكون ولياً؛ إنما الولي هو الذي يُصَاحِبُكَ في وقت الفقرِ والحاجة، هذا الوَلي الصحيح الذي يُرَافِقُكَ في كُلِّ أحوالك سواءً أكُنتَ غنيا أو كُنتَ فقيرا.

- الفعل العامل هُنا الذي هو من أفعال القلوب فهو: **(عَد)** أو **(تَعْدُدْ)**، **(لا)**: ناهية.

(تَعْدُدْ): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره **(أنت)**، **(المولى)**: مفعول به أول وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة المُقدرة على الألف؛ لأن الألف لا تظهر عليها الحركات فالفتحة مقدرة للتعذر، **(شريكَك)** هنا هي: مفعول به الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفعل الرابع:(هَبْ) ؛ هذا الفعل لا يجيء منهُ إلا فِعل الأمر فقط.

وهو ليسَ من تصريفات (وَهَبَ) بمعنى **(أعْطَى)**، فأما (وَهَبَ) بمعنى **(أَعْطَى)** فهي مُتَصرفة تصرفا تاما. يقول الله تعالى: **{يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُور}**

(يَهَبُ) هنا: فعل مضارع، ونَحْنُ نقُول إنّ هذا الفعل لا يجيء منهُ إلا فِعل الأمر فقط ولكنه هُنا ليسَ بمعنى (أعْطَى)، **وإنما هو بمعنى (اعتقد)** وشاهِدُهُ قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبَا مالِكٍ * وإلا فَهَبْنِي إمْرَأً هالكاً**

(فَهَبْنِي إمْرَأً هالكاً) يعني: **(اعْتَقِدْنِي)** أو **(ظُنّي)** امرأً هالِكا، **(هَبْني)**، **(هَبْ)**: فعل أمر وهو جامد لا يجيء مِنهُ إلا فعل الأمر، و**(الياء)**: مفعول به أول، **(امرأً)**: مفعول به ثاني.

الفعل الخامس: (**زَعَمَ)**

فأما (زَعَمَ) **فالكثير فيها أنْ تكون داخلةً على (أنّ) وما دخلتْ عليه، ولكن قد تدخل على غيرهما**، ومنه قول الشعر:

زَعَمَتْنِي شَيخاً وَلَستُ بِشَيخٍ * إنَّمَا الشيخُ منْ يَدِبُّ دَبِيبَا**

الفعل **(زَعَمَ)**: فعل من أفعال القلوب بمعنى **(ظَنّ)** أو**(اعتقد)** **(زَعَمَتْنِي)** يعني:**ظَنّتْنِي**.

(الياء): مفعول به أول، وهي ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول.

والمفعول به الثاني هو: **شيخاً -زَعَمَتْنِي شَيخاً وَلَستُ بِشَيخٍ-**: **(شيخاً)**: مفعول به ثاني.

والكثير في (زَعَمَ) أن لا تكون مُتَعَدّيةً إلى المفعولين مباشرةً كما وَردَ في هذا البيت، ولكنّ الكثير فيها أن تكونَ داخِلةً على **(أنْ)** وما دخلتْ عليه؛ يعني: على **أنْ** واسمها وخبرها، أو على **(أنّ)** واسمها وخبرها؛ وحينئذٍ - حين تدخل على أنْ واسمها وخبرها- فالكلام الذي ذكرناه فيما قبل أنّ **(أنْ)** واسمها وخبرها ستُغْني عن المفعولين فيما أُرجّحُ أنَا مِن الإعراب.

-ومِنْهُ -مِما دخلتْ فيهِ على **(أنْ)** وأغنتْ عن المفعولين- قول الله تعالى: **{زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا}** **(أنْ)** وما دخلتْ عليه هي حَلّتْ محل المفعولين.

-أمّا (أنّ) وما دخلتْ عليه فإنّ شاهِدَهُ قول الشاعر:

وقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيّرْتُ بَعدَهَا * ومَن ذَا الذي يَا عَزُّ لا يَتَغَيّرُ**

الشاهد في قوله: (**وقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيّرْتُ بَعدَهَا**)؛ فإنَّ (أَنّ) وما دخلت عليه حَلّتْ محل المفعولين.

دخلتْ عليهما (**زَعَمَ**) التي بمعنى الرُجحان في الخبر فصارتْ بِذلكَ مُغْنِيَةً عن المفعولين.

و(**أنِ**) اسمها: **الياء**، وخبرها: جملة (**تَغَيّرْتُ**)، وقد أفادتْ أي قد أغنتْ هذه الجملة عن المفعولين.

أو نقول بالإعراب الآخر: (**أنّ**) **وما دخلت عليه** في محل مفعول به أول وأنّ المفعول به الثاني **مُقَدّر**.

- **ولكنّي أُرَجِّحُ الإعراب الذي ذَكَرْتُهُ لكم وهو (أنَّ) وما دخلتْ عليه مُغْنِيتَان يعني (تَسُدُّ مَسَدَ المفعولين).**

الحلقة (١١)

(ظن وأخواتها، أو أفعال القلوب)

سنتحدث عن: الأفعال التي أحياناً تدل على اليقين في الخبر وهو الغالب، وأحياناً تدل على الرجحان.

- الأفعال التي أحياناً تدل على الرجحان وهو الغالب، وأحياناً تدل على اليقين في الخبر.

- المعاني التي تخرج إليها الأفعال القلبية ومعاملتها حينئذ.

➢ **القسم الثالث**: **من الأفعال التي ترد بالوجهين؛** يعني دالة على اليقين في الخبر في الغالب، ودالة على الرجحان أحياناً،

الأفعال التي تدل على اليقين في الغالب وعلى الرجحان أحياناً: **عَلِمَ** ورأى

أولاً: (**رأى**)، فشاهدها قوله سبحانه وتعالى:{**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً (٦) وَنَرَاهُ قَرِيباً**}

والشاهد عندنا: أنَّ(**يرى**) هنا قد نصبت مفعولين؛ المفعول به الأول هو **الهاء** لأنها ضمير مبني على الضم في محل نصب في قوله: (**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً**)، أما كلمة (**بَعِيدا**) فهي منصوبة على أنها مفعول به ثاني.

- **فـ (يرى) هنا ما المراد بها الرجحان أو اليقين في الخبر؟**

(**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً**) يعني يترجح عندهم أن يوم القيامة بعيد الحصول.

أما الجزء الثاني من هذه الآية الكريمة فهي قوله تعالى: (**وَنَرَاهُ قَرِيباً**)؛ فالرؤية هنا يقينية، وهو الغالب في (**رأى**) وفيما يتصرف منه أن يكون الفعل دالاً على اليقين.

(**وَنَرَاهُ**)، **الهاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، **قريبا**: مفعول به ثاني.

يرونه: الفعل الأول هذا فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، **والواو**: فيه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **والنون**: هذه علامة رفع ، **والهاء**: مفعول به أول، **وبعيداً**: مفعول به ثاني.

وكذلك الفعل (**نَرَاهُ قَرِيباً**)

نرى: هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن) واستتاره واجب، **والهاء**: ضمير متصل مفعول به أول، و(**قريبا**): مفعول به ثاني.

ثانياً:**عَلِمَ** أيضا تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، **والغالب فيها أن تدل على اليقين.**

- ومن شواهدها دالة على اليقين قول الله تعالى: {**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**} الشاهد عندنا في قوله: (**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**).

(اعلم): هنا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

(أنَّ) وما دخلت عليه: سدت مسد المفعولين، كالكلام الذي ذكرنا فيما مضى.

والشاهد أن (اعلم) هنا بمعنى اليقين، يعني تيقن أنه لا إله إلا الله {**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**}

هذه (علم) هنا دلت على اليقين وهو الغالب فيها.

- أما (علِم) الدالة على الرجحان:

فنحو قوله سبحانه: {**فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ**}

(فَإِنْ): هذه **إن** شرطية، و**(عَلِمْ)**: هذا فعل الشرط وهو فعل ماضٍ طبعاً وهو في محل جزم بـ**(إن)**.

(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهنَّ): **التاء** هذه فاعل، و**الميم** دالة على الجمع، و**الواو** هذه للإشباع.

(هُنَّ): مفعول به أول وهو ضمير مبني على الفتح في محل نصب، سواء أقلنا إن الهاء وحدها هي الضمير أو هن معاً هي الضمير المتصل، على قولين للنحويين في هذه المسألة، وهي تدل على الرجحان في الخبر، **(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهنَّ)**.

والمراد به والله أعلم: إن ترجح لديكم أيها المؤمنون أن القادمات من الكفار أنهن مؤمنات حقيقيات الإيمان وترجح عندكم هذا فلا ترجعوهن إلى الكفار.

والشاهد عندنا أن **علِم** هنا دالة على الرجحان في الخبر وليس هذا هو الغالب فيها، بل الغالب في **عَلِم** أن تكون دالة على اليقين في الخبر.

و**(هُنَّ)**: هو المفعول به الأول، و**(مُؤْمِنَاتٍ)**: هو المفعول به الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، أو مما جمع بـ(ألف) و(تاء) مزيدتين.

هذا هو القسم الثالث من أقسام أفعال القلوب، وهو ما يدل في الغالب على اليقين في الخبر ويدل أحيانا أو قليلا على الرجحان في الخبر، وهما فعلان (رأى، وعَلِم) وقد استشهدت لهما معا.

أما **رأى** فشاهده قوله الله سبحانه وتعالى: **(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً)** ورأى هنا للرجحان، **(وَنَرَاهُ قَرِيباً)** ورأى هنا تدل على اليقين في الخبر.

أما **علم** فتدل أيضا على اليقين أحيانا وهو الغالب وتدل على الرجحان وشاهدها دلالة على اليقين **(فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)** **(اعْلَمْ)** هنا تدل على اليقين، وأما دلالتها على الرجحان ففي نحو قول الله سبحانه: **(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ)**.

➢القسم الرابع من أفعال القلوب وهو ما يدل في الغالب على الرجحان في الخبر ويدل أحيانا على اليقين.

وهو ثلاثة أفعال: هي **(ظنَّ، حَسِبَ، خَالَ)**.

أولاً: ظنَّ

من أمثلتها: قول الشاعر **وهي في هذا القول دالة على الرجحان وهو الغالب فيها**، قوله:

ظَنَنْتُكُ إن شَبَّتْ لظى الحربِ صالياً*فعرَّدْتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدًا**

(ظنَ): هنا تدل على الرجحان في الخبر، يعني **اعتقدت** أو **ترجح عندي** أنك حين تَشُبُّ الحرب ستصلى نارها، يعني ستكون محاربا في الحرب، فتبين لي خلاف ذلك، لأنك **(عرّدتَ)** يعني **أعرضت** عن هذه الحرب وهربت منها، أو هربت من المعركة،

(فعرَّدْتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدًا) يعني مع من عرَّد عن هذه الحرب بمعنى **أعرض** أو **انصرف** عن هذه الحرب ولم يدخل فيها.
الشاهد عندنا في قوله: **(ظننتُك صالياً)**.
فإن **(ظن)** هذه: فعل يدل على الرجحان في الخبر.
و**(الكاف)**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول.
(صاليا): مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
أما دلالتها على اليقين في الخبر فهي الغالبة في القرآن الكريم، وقد تتبعت مواضع عديدة في القرآن الكريم فوجدتها فيها دالة على اليقين، وفي القرآن أيضا بعض المواضع التي وردت فيها **(ظنّ)** تدل على اليقين، **الغالب في (ظنّ) أن تكون دالة على الرجحان، لكنها في القران الكريم في الغالب تدل على اليقين.**
- قال الله تعالى عن الصلاة {**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ(٤٥)الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**}
فَـ**(يَظُنُّ)** هنا: فعل يدل على اليقين في الخبر، لأن الإنسان حينما تكون الصلاة كبيرة على غيره، وأما هو فمتيقن أنه راجع إلى الله سبحانه وتعالى فتخف الصلاة عليه ولا تكون ثقيلة عليه، فيؤديها مطمئن البال لأنه متيقن بالرجوع إلى الله سبحانه وتعالى.
- مما ورد فيه أيضا في القرآن الكريم دالة على اليقين في الخبر قوله سبحانه وتعالى: {**وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ**} يعني حين تلتف الساق بالساق، هل لا يزال الإنسان يترجح عنده الفراق أو هو متيقن بالفراق الآن، بالعكس حينما تُغرر النفس فإنه حينئذٍ يكون متيقنا بأنه ميتٌ لا محالة.
فهذا من المواضع التي تدل على اليقين في الخبر، وقد ذكرت لكم أن الغالب في (ظن) في القرآن الكريم أن تكون دالة على اليقين، هذه **(ظن)** مثلت لها في الرجحان وهو الغالب ومثل لها باليقين وهو القليل مع أن أكثر وروده في القرآن الكريم دالاً على اليقين والله أعلم، فيما يظهر لي، وقد يكون غيري يرى غير هذا الرأي، لكن الذي يظهر لي في مواضع كثيرة في القرآن الكريم أن **(ظن)** تدل فيها على اليقين.
ثانياً: حَسِبَ
فدليله أو شاهده دالا على الرجحان في الخبر قول الشاعر:

وكنا حسِبنا كلَ بيضاء شحمةً*عشيةَ لاقينا جُذام وحِميرا**

يقول كنا يترجح عندنا أن كل الأمور سهلة وميسرة، حينما لاقينا جذام وحمير فوجدناها بخلاف ما كان يترجح عندنا.
والشاهد في قوله: **(حسبنا كل بيضاء شحمة)** الفعل: **حسب**، و**(نا)**: فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.
و**كل**: مفعول به أول منصوبة بالفتحة ، و**شحمةً**: مفعول به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
(حسب) دالةً على اليقين وردت في قول الشاعر:

حسِبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ*رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً**

(حسِب): هنا بمعنى اليقين هنا، لأنه تيقن أن التقى والجود أفضل تجارة أو خيرَ تجارة، حينما يكون المرء مثقلاً بالذنوب والأخطاء فإن التقى سينقذه بإذن الله تعالى.
الشاهد هنا أن: **(حسِبَ) هنا دالةٌ على اليقين، وهذا ليس هو الغالب فيها، بل الغالب أن تدل على الرجحان.**
حَسِبَ: هنا فعلٌ ماضٍ، و**التاء** فاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع.

والتقى: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.
والجود: معطوف عليه منصوب.
خيرا: مفعول به ثانٍ.
(حسِب) مرة تدل على اليقين، ومرة تدل على الرجحان، والغالب فيها أن تكون دالة على الرجحان في الخبر.
ثالثاً: خالَ
حق الفعل المضارع إذا كان ماضيه ثلاثيا أو خماسيا أو سداسيا أن تفتح حرف مضارعه إلا في هذا الفعل (خالَ)، فإن حقه، بل اللغة الغالبة فيه أن تكسر حرف المضارعة، كان حقهُ أن تقول (أخالُ)، لكن هو في كلام العرب أو في كلام معظم العرب (إخالُ) هذا المضارع، وقلت هذا الكلام لأن الشاهد عندنا بلفظ المضارع، وسأذكره مكسوراً، حتى لا يظن شخص أنني أخطأت فيه، فهذا هو كلام العرب فيه، أو الغالب في كلام العرب كما نص على ذلك النحويون واللغويون أيضا.
الشاهد في هذا الموضوع قول الشاعر:

إخَالُكَ إن لم تغضضِ الطرفَ ذا هوى*يَسُومكَ ما لا يستطاع من الوجدِ**

إطلاق الطرف يجعلك تتمادى في الهوى، فإذا غضضت الطرف امتنعت عن الهوى والزيغ والضلال، وهذا فيه دلالة معنوية طيبة.
والشاهد عندنا: أن كلمة **(إخال)** فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره **(أنا)**، و**الكاف** ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول، **(ذا هوى)**: هو المفعول به الثاني لـ**(خالَ)**.
(خالَ) هنا بمعنى الرجحان أو اليقين؟ لاشك أنها بمعنى الرجحان، يعني يترجح عندي أنك إن لم تغضض الطرف فأنت صاحب هوى، أو ستتبعُ هواك حينما لا تغض طرفك.
دلالتها على اليقين لم يستشهد لها ابن هشام، ولكنه استشهد بشاهد آخر وهو قوله:

ما خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكُمُ ضَمِناً*أشكوا إليكمْ حُمُوَّةَ الألِمِ**

(ما خِلتُني ضمناً): فـ**(خالَ)** هنا أيضا تدل على الرجحان في الخبر كما قال محقق الكتاب، وإن كان يُحتمل أنَّ ابن هشام استشهد به للدلالة على اليقين لأنه يتحدث عن نفسه، ومادام متحدثاً عن نفسه **فهي فيما يظهر لي تدل على اليقين، وليس هذا هو الغالب في (خالَ) فإن الغالب فيها أن تكون دالة على الرجحان في الخبر.**
- لكن مما أعتقد أنه يدل على اليقين في الخبر وأظنكم ستوافقونني عليه قول آخر، يقول الشاعر:

دعاني الغواني عمَهُنَ وخِلتُني*لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أول**

معنى البيت: يقول إن الغواني يعني الصبايا دعونَهُ فقلن له يا عم لأنه كبير السن فهذه الكلمة لم تناسبه، فكان يود أن يدعونه باسمه فيقلن يا فلان، ولكنهن لم يفعلن ذلك، وإنما قلن له يا عم فأغضبه ذلك.
الشاهد عندنا في قوله: **(وخِلتُني لي اسم)** هل تظن أنه يترجحَ عنده أو متيقن أن له اسم؟ لاشك أنه متيقن أن له اسما، الشاهد أن **(خالَ) هُنا جاءت بمعنى اليقين في الخبر.**
(وخِلتُني لي اسم) (خالَ): هي الفعل، والتاء فاعل، و**النون** للوقاية، والياء مفعول به أول، وجملة (لِيَ أسمٌ) حلت محل المفعول به الثاني.
➢ **أورد المصنف رحمنا الله وإياه بعض التنبيهات وقال:**

التنبيه الأول: **أن بعض هذه الأفعال القلبية لها استعمالات أخرى أو لها معانٍ أخر**، فيقول:
- إن الفعل (**عَلِمَ**) في بعض الأحيان يكون بمعنى (**عَرَف**).
- الفعل (**ظنَّ**) يكون أحياناً بمعنى (**اتهم**).
- الفعل (**رأى**) يكون أحياناً بمعنى (**المذهب**) يعني **رأى** فلانٌ حِلَّ كذا، و**رأى** آخر حُرمتَهُ.
هذه الأفعال الثلاثة استعمالاتها: تكون (**عَلِمَ**) فيها ناصبةً لمفعولٍ به واحد، وتكون (**ظنَ**) كذلك ناصبةً لمفعول به واحد، وتكون (**رأى**) هذه أيضاً ناصبةً لمفعول به واحد.

شواهد:

- قال الله سبحانه وتعالى: {**وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا**}
فـ(**تَعْلَمُونَ**): فعل مضارع من الأفعال الخمسة وهو مرفوع وعلامة رفعة ثبوت النون، بمعنى **لا تعرفون**، (**شَيْئاً**): مفعول به أول مفعولٌ به، فقط لا يوجد مفعولان، وإنما يوجد مفعول به واحد فقط، هذا بالنسبة لـ(**عَلِمَ**).
- وأما بالنسبة لـ(**ظن**) فنحو قول الله سبحانه: {**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**} قال هنا (**ظنين**) بمعنى **متهم**.
- أما (**رأى**) فمثالها قولك: "**رأى أبو حنيفةَ حِلَ كذا**" (حِلَ) هذه مفعول به، وهذه (**رأى**) لم تنصب إلا مفعول به واحد (**حِلَ**).
- ترِد (**حَجا**) في أفعال الرجحان ترد بمعنى **قصد**، فتكون ناصبة لمفعول به واحد فتقول: (**حَجَوتُ بيتَ الله**) بمعنى **قصدته**.
- وترِد (**وجد**) أيضا بمعنى (**حَزِنَ**) أو بمعنى (**حَقَدَ**)، فحينئذٍ لا تنصب مفعول به أصلا، تخرج من هذا الباب.
تأتي بقية أفعال هذا الباب لمعانٍ أُخر غير قلبية فلا تتعدى، تأتي لمعانٍ غير متعدية، أو تَرِدُ أيضا هذه الأفعال لمعانٍ ليست بقلبية فلا تدخل في بابنا، على سبيل المثال:
كلمة (**وَجَدَ**) إذا قلتَ: (**وَجَدَ فلانٌ ضالتَهُ**)، خرجت من أفعال هذا الباب ولا تدخل معنا أصلا، لأنها ليست حينئذٍ فعلا قلبيا، فلا بد أن تكون هذه الأفعال حتى تكون داخلة معنا لابد أن تكون متضمنة لمعانٍ قلبية.

التنبيه الأخير: وهو استعمال (**رأى**) **من الرؤيا** بمعنى (**الحُلم**) **إذا كانت** (**رأى**) **من الرؤيا بمعنى** (**الحُلْم**) **في المنام فهل تعمل هذا العمل؟**

يقول المصنف: إن (**رأى**) إذا كانت حُلْمية **فإنها تستعمل استعمال** (**رأى**) **العلمية، يعني أنها تَنِصبُ مفعولين، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين**، ومن ذلك قول الشاعر:

أبو حنشٍ يؤرقُني وطلقٌ*وعمارٌ وآونةً أُثالاً**

هؤلاء **أبو حنش وطلق وعمار وأُثال** هؤلاء كانوا رفقة له، وكانوا أحياء ثم أخذهم الموت، فهو يراهم في كل حين في المنام، والشاهد عندنـا هو البيت الآتي وهو قوله:

أراهم رفقتي حتى إذا ما*تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا**

إذا أنا كالذي يجري لوردٍ*إلى آلٍ فَلَم يدركْ بلالا**

الشاهد في قوله: (**أراهم رفقتي**) **أرى**: هذه **الرؤيا فيها منامية أو حُلمية** وهو فعلٌ مضارع.
وهم: هذا ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول، **ورفقتي**: هذا هو المفعول به الثاني.
(**أرى**): **معناه من الرؤيا وهو المنام**، بدليل قوله بعده:

أراهم رفقتي حتى إذا ماتجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا**

إذا أنا كالذي يجري لوردٍإلى آلٍ فَلَم يدركْ بلالا**

آلٍ (وهو السراب)، هذا دليل على أن الرؤيا هنا ليست رؤية بصرية وإنما هي رؤيا حُلمية وليست رؤيا علمية أيضا، وإنما هي رؤيا في المنام ومع ذلك فقد نصب بـ**(رأى)** الحُلمية هنا مفعولين؛ المفعول به الأول هو "**هم**"، والمفعول به الثاني هو: "**رُفقَتي**".

الحلقة (١٢)

في باب ظن وأخواتها

أفعال التصيير والإلغاء والتعليق

الجزء الأول هو القسم الثاني من أفعال هذا الباب، لأننا في باب **ظن وأخواتها** ذكرنا أنهم يقسمون أفعال هذا الباب قسمين: **(قسم يسمى بأفعال القلوب)** و**(وقسم يسمى بأفعال التصيير)**.

وقد انتهينا من الحديث عن أفعال القلوب، ومن تقسيمات ابن هشام رحمه الله لها.

➢ **القسم الثاني**: **أفعال التصيير والإلغاء والتعليق**

- معنى التصيير: **التغيير أو التحويل أو التبديل أو التعديل**.

التصيير يكون شيءٌ على صفة ثم تصيرهُ إلى صفة أخرى، أو ثم يُصيرُ إلى صفةٍ أخرى، والأصل فيها فعل **(صير)** هو الفعل الأصل في هذا القسم.

وإن كان الأصل في هذا الباب كلُهُ هو **(ظنَّ)**، ولذلك يقال يسمى هذا الباب بـباب **(ظن وأخواتها)** لأن كلمة **ظن** مثال للأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ على أنه مفعول به أول، وتنصب الخبر على أنه مفعول به ثاني.

أفعال التصيير قسمٌ من هذا، ولكنها لا تتضمن أي معان قلبية، ليس فيها معناً قلب، وإنما معنى التصيير وهو التحويل والتغيير والتبديل، التصيير في أفعال هذا الباب هي المقصود بها تغيير الشيء من صفة إلى صفة.

➢ هذه الأفعال هي: **جعلَ، ردَّ، تركَ، اتخذَ، تَخِذَ، صَيّرَ، ووَهَبَ**.

وهنا وهب أيضاً ليس بمعنى (أعطى)، وإنما هي بمعنى (صَيَّرَ)، وهي أيضاً هنا ملازمةٌ للمُضِيّ، وسنتحدث عنها حينما نستشهد لها.

الفعل الأول: **جَعَلَ**

(جَعَلَ) في أفعال القلوب مضمونه يدل على الرجحان في الخبر، وشاهده هناك قول الله سبحانه وتعالى: {**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**} يعني اعتقدوا الملائكة وظنوهم، فهو فعل قلبي.

أما **جعل** هنا بمعنى **(صَيَّرَ)**، مثاله قول الله: {**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**} فإنَّ **جَعَلَ** هنا بمعنى **(صَيَّرَ)** والتأويل -والله أعلم- فيها: **فصيرناهُ هباء منثورا**.

الفعل: **جعل**، و**(نا)**: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء في **(جعلناه)**: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، و**(هباءً)**: مفعولٌ به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة، منثوراً: صفة، والشاهد هنا أن **(جعل)** هنا تنصب مفعولين وهو بمعنى **(صَيَّرَ)**.

الفعل الثاني: **رَدَّ**

فنحو قوله سبحانه: {**وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً**}

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (**لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً**) فـ(**يَرُدُّ**) هنا: بمعنى (**يُصِير**): يتمنون لو يصيرونكم كفاراً حتى يكونوا هم وحدهم أهل الجنة {**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ**} فهم يودون أن تكونوا كفارا لأنهم يعتقدون أنهم مؤمنون.

والشاهد عندنا في **يَرُدُّونَكُمْ كُفَّاراً** فإن:(**ردَ**) هنا ليست بمعنى (**أرجع**)، لا، بل هي بمعنى (**يُصِير**) يصيرونكم، **فيردون**: فعل من الأفعال الخمسة أو من الأمثلة الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، و**الواو** فيه: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

و**الكاف** (**يَرُدُّونَكُمْ**): مفعول به أول وهو ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، و**الميم**: للجمع، و(**كُفَّاراً**):مفعول به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفعل الثالث: **تَرَكَ**

فشاهده قول الله تعالى: {**وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ**}

الفعل: **تَرَكَ**، و(**نا**): ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **بعضَ**: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وجملة (**يَمُوجُ فِي بَعْضٍ**) هذه في محل نصب مفعول به ثاني للفعل **تَرَكْ**.

وتأويلها والله أعلم: وتركنا بعضهم يومئذٍ مائجاً في بعض، والموج هو الاختلاط، أرأيتم موج البحر إنه يختلط ماء البحر بعضه مع بعض، والناس في حينها إذا قامت الساعة مختلطون ومائجون وفي أمر عظيم وهول هائل.

فالشاهد عندنا: أن **تَرَكْ** هنا نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، يعني لو تركت الفعل أو عزلت الفعل فقلت: (**بعضهم يموج في بعض**) لصح أن يكونا مبتدأ وخبر، هذا الفعل (**تَرَكْ**).

الفعل الرابع: **اتّخَذَ**

فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {**وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً**}

التأويل و**صيَّرَ الله إبراهيم خليلا**.

اتخذ: فعل ماضي وهو بمعنى صيَّرَ والله أعلم، و**الله**: لفظ الجلالة فاعل، و**إبراهيم**: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و**خليلاً** هو: المفعول به الثاني لهذا الفعل الذي بمعنى صيَّرَ.

الفعل الخامس: **تَخِذَ**

بعضهم يرى أن (**اتَّخَذَ**) و(**تَخِذَ**) بمعنىً واحد، فإذا لم يكونا بمعنى واحد فهما متقاربان في المعنى، وهنا (**اتَّخَذَ**) و(**تَخِذَ**) كلاهما بمعنى **صيَّرَ**، انظر إلى قول الشاعر:

تَخِذتُ غُرازَ إثرَهمُ دليلا*وفروا في الحجازِ ليعجزوني**

غراز هذا جبل، الشاهد عندنا: "**تَخِذتُ غُرازَ دليلا**".

تَخِذ: فعل ماضي وهو مبني هنا؛ إما أن تقول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع المتحرك، أو تقول مبني على الفتح، وإنما سُكنَ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك **تَخِذتُ**.

التاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، **غرازَ**: هذا مفعول به أول، وإثرهم: هذا ظرف، و**دليلا**: هذا مفعول به

ثاني.
والشاهد: أنَّ **تَخِذ** هنا بمعنى **صيَّرَ** فلو قلت: (**صيَّرتُ غرازَ دليلا لي أو إثرهمُ أو بعدهمُ**) لوجدت أن الكلام صحيح.
الفعل السادس: **صيّرَ** الفعل الذي هو الأصل في هذا الباب
قولك مثلا: (**صيَّرتُ الطينَ خزفاً**)
صيَّرَ: هذا فعل ماضي، و**التاء**: فاعل، و**الطين**: مفعول به أول، و**خزفاً**: مفعول به ثاني.
وشاهده الذي ذكره ابن هشام قول الشاعر:

ولعــبت طـيرٌ بهـم أبابيل*فَصُيّروا مثل كَعَصِفٍ مأكول**

وقد ذكروا قبله بيتا آخر وهو قول الشاعر:

ومسهم ما مسَ أصحاب الفيل ** تَرمِيهُمُ حجارةٌ من سجيل
ولعبتْ طـيرٌ بهـم أبابيل ** فَصُيّروا مثلَ كَعَصِفٍ مأكول

الشاهد عندنا: **صَيّرَ**، هنا نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ننظر هذين المفعولين.
الفعل هو: **صُيّرَ**/ وهو هنا مبنيٌ للمجهول أو مبني للمفعول على الأصوب، و**الواو**: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به (طبعا هو نائب فاعل) لأن الواو لا يقع إلا في محل رفع، فهو نائب فاعل لكن كان أصله مفعولاً به أول.
و**مثلَ**: هذا هو المفعول به الثاني، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
الفعل السابع: **وَهَبَ**
(**وَهَبَ**) -في هذا الباب- **إذا كانت بمعنى صَيّرَ لا يجئ منها لا مضارع ولا أمر ولا غيره من التصريفات، وإنما هي تلزم صورة واحدة وهي أن تكون بلفظ الماضي.**
- من أمثلته قول العرب أو قول بعضهم: (**وهبنـي اللهُ فِداك**)، **وهبنـي** اللهُ يعني **صيرني** فداء لك.
والشاهد أن **وهب** هنا: فعل ماضي، و**النون**: للوقاية، و**الياء**: مفعول به أول وهو ضمير مبني على السكون في محل نصب، و**اللهُ**: هنا لفظ الجلالة فاعل، و**فداء**: هذا مفعول به منصوب وهو المفعول به الثاني، (**وهبنـي اللهُ فِداك**) **الياء** مفعولٌ به أول و**فِدا** مفعول به ثاني.
هذه هي الأفعال الدالة على التصيير، وقد تحدثنا فيما يتعلق بعملها وبدلالتها وبتعدادها وبذكر شواهدها.

➢ الإلغاء والتعليق

أفعال هذا الباب –أفعال القلوب- الأصل فيها الإعمال، يعني الأصل فيها أن تنصب مفعولين هما في الأصل كانا مبتدأ وخبر؛ الأول مبتدأ والثاني خبر؛ فيصير المبتدأ مفعولا به أول، ويصير الخبر مفعولا به ثاني.
الإعمال لا شك فيه ولا معارضة فيه، بل هذا هو الأصل فيها، **لكن يعرض لأفعال القلوب يعرض لها أحيانا أمران**:
➢ **الأمر الأول**: **الإلغاء**، يعني لا تعملها لا في **اللفظ** ولا في **المحل**.
➢ **الأمر الثاني**: **التعليق**، والمراد بالتعليق أن تعملها في **المحل** فقط، أما في **اللفظ** فإنك لا تعملها فيه، بل يأتي المبتدأ والخبر مرفوعين لكنهما في محل نصب، ولذلك إذا أتبعت عليهما يعني على المفعولين فإنه يجوز لك الإتباع على اللفظ فترفع أو الإتباع على المحل فتنصب، وسيتبين ذلك بإذن الله تعالى في الأمثلة والشواهد.
الإلغاء والتعليق فهو مجال حديثنا، أما الإعمال فلا حديث فيه، فسبق أن ذكرنا كل ما يتعلق بالإعمال في هذا الباب.

➢ **الإلغاء:**

فيكون إذا توسط العامل -يعني أفعال ظن وأخواتها- بين المعمولين؛ فكان المبتدأ قبله والخبر بعده وجاء العامل في الوسط فإنك حينئذٍ:

١. يجوز لك أن تلغي العامل.

٢. وأيضاً -وهذا أقوى في الإلغاء- أن يتأخر العامل ويتقدم المعمولان.

- **أمثلة** ثم سأذكر الشواهد التي ذكرها ابن هشام، أما الأمثلة فنحو قولك:

(محمدٌ ظننتُ جالسٌ).

محمدٌ: مبتدأ، **ظننتُ**: هذا فعل وفاعل، **وجالسٌ**: هذا خبر.

ويجوز لك في الوقت نفسه أن تعمل فتقول: **محمداً ظننتُ جالساً**، لأن توسطه بين المفعولين مجوّز أن تُعمل وأن لا تُعمل، فإن أعملت فهذا جائز وإن أهملت فهذا جائز.

سؤال: ما الأولى تُعمل أو تُهمل؟ خلاف:

١- منهم من يرى أن الإعمال أولى لأنه هو الأصل.

٢- ومنهم من يرى أن الإهمال أولى لأن العامل ليس في مكانه الذي يستحقه، وهو في المقدمة.

٣- ومنهم من يرى أن الوجهين متساويان وهذا هو الصحيح.

- الصحيح أنه إذا توسط العامل بين المعمولين أن لك أن تُعمل؛ ولك أن تُهمل على السواء؛ ولا تفضيل لأحدهما على الآخر.

أما إن تأخر العامل عن المعمولين: **فإنه يجوز لك حينئذٍ الإعمال والإهمال ولكن الإهمال أولى.**

أسأل لماذا؟ لأنه تأخر عنهما معا؛ حتى لو سكت ولم تذكر العامل فلا لزوم له، قد يغفل عنهُ الشخص ولا يتحدث به، فلا يذكر العامل.

إذاً إذا تأخر العامل عن المعمولين فقولاً واحدا الأولى الإهمال يعني عدم إعماله، ويجوز أن تعمله -نظرا إلى الأصل- فالأصل أن تعملهُ حتى لو تأخر.

➢ الشواهد التي ذكرها المصنف هي:

- الشاهد الأول وهو قول الشاعر:

أبالأراجيز يا ابنَ اللؤمِ توعدني*وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ**

(أبالأراجيز): يعني يقول أتُهَددُني وتُوعِدُني بأن تَهجُوني بالأراجيز، والأراجيز جمع أرجوزة وهي ما يقال من شعر الرجز، فيقول له وهو يخاطبه ويهجوه: **أبالأراجيز يا ابنَ اللؤمِ توعدني** -يعني تهددني- ثم قال في الشطر الثاني: **(وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ).**

الشاهد عندنا في الشطر الثاني: **في الأراجيز**: هذا جار ومجرور، **خِلتُ**: هذا فعل من أفعال القلوب.

خالَ: هو الفعل، والتاء: هو الفاعل، **واللؤمُ**: هذا دليل على أن الفعل هنا مهمل، لأنه جاءت كلمة اللؤمُ مرفوعة، فلو أعملها لقال: **اللؤمَ (خِلتُ اللؤمَ)، الفعل هنا متوسط بين المعمولين، ما الأرجح؟؟**

الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في ما قبل وهي:

أن بعضهم يرجح الإعمال، وبعضهم يرجح الإهمال، وبعضهم يقول الوجهان جائزان على السواء **وهذا هو الصواب والله أعلم**

أن الوجهين جائزان على السواء، وهنا قد اتخذ الطريق أو طريق الإهمال، فجعله مهملاً لأنه توسط بين المعمولين، وهما: **(في الأراجيز)**: وهو خبر مقدم على هذا لأنه لم تُعمله؛ فإنك تُعمل المبتدأ والخبر على حالهما.

فتقول: **في الأراجيزِ**: جار ومجرور، خبر مقدم.

واللؤمُ: مبتدأ مؤخر، **وخالَ**: هذه مهملة فعل وفاعل، **(خِلتُ اللؤمُ والخورُ)**.

- **تأخُر الفعل عن المفعولين وإهمالهُ حينئذٍ**، شاهده قول الشاعر:

هما سيدانا يزعمانِ وإنما يسوداننا*إن أعسرت بل إن أيسرت غنماهما**

الشاهد هنا: **(هما سيدانا يزعمانِ)**

يزعمانِ: فعل مضارع وهو من أفعال القلوب، وهو فعل يدل على الرجحان في الخبر، وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة أو من الأفعال الخمسة كما يسميها بعضهم.

(الألف) في **يزعمانِ**: فاعل، **والنون**: علامة الرفع لأنها تُرفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، **هما**: ضمير رفع منفصل ولا يقع في محل نصب، وهنا نعربه مبتدأً مبني على السكون أيضا في محل رفع.

سيدانا: خبر المبتدأ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وحينئذٍ فإن الفعل **(يزعمانِ)** قد ألغي عن العمل، والسبب في ذلك هو تأخره عن المعمولين وهما: **(هما، سيدانا)** فيكونان حينئذٍ معربين إعراب الأسماء الواقعة مبتدأ وخبرا، فنقول: **(هما)**: مبتدأ، و**(سيدانا)**: خبره، و**(يزعمانِ)**: قد ألغيت عن العمل.

ما الأحسن في هذا الفعل أن نعمله أو أن نهمله ؟؟

الوجهان جائزان الإعمال والإهمال؛ إن أعملت فعلى الأصل لأن الأصل في هذه الأفعال أن تُعمل، وإن أهملت فهناك تعليل للإهمال وهو أن الفعل متأخر فالوجهان جائزان، **لكن الأولى في المتأخر الإهمال وهو عدم الإعمال.**

تحدثنا عن قسمين في ما يُتحَدَثُ عنهُ في هذا الباب:

القسم الأول/ الإعمال، وهذا هو الأصل ولا إشكال فيه.

القسم الثاني/ الإلغاء، والمقصود به الإهمال، وحينئذٍ إذا أهملت فإنك لا تُعمل لا في اللفظ ولا في المحل.

القسم الثالث/ التعليق

➢ **التعليق**:

التعليق **يشارك الإلغاء في أنه يُهمل أو يلغى عمل العامل في اللفظ**، فلا يبقى له عمل في اللفظ بل يكون اللفظ الذي دخل عليه العامل المعلق **مرفوعا أو في محل رفع**؛ يكون اللفظ وهما المبتدأ والخبر يكونان مرفوعين، لأن الفعل معلق عن العمل **وهذا واجب**، يعني تعليق العامل عن العمل واجب إذا وجد سبب من الأسباب المعلِقة عن العمل.

- **أما من ناحية المحل فلا يزال يبقى له عمل في المحل**، والدليل على أنه يبقى له عمل في المحل أنك لو أتبعت عليه تابعا إما صفة وإما معطوف وإما بدل وإما غير ذلك **فإنك حينئذٍ يجوز لك أن تتبع بالنصب على اعتبار المحل، ويجوز لك أن تتبع بالرفع على اعتبار اللفظ، يجوز لك أن تُتْبِع باللفظ فترفع ويجوز لك أن تتبع على المحل فتنصب، وكلاهما جائز بالنسبة للإتباع.**

- أما إعمال الفعل المعلق في اللفظ فتنصب المفعولين مع أن الفعل معلق عنهما معلقٌ عن العمل فيهما **فهذا لا يجوز، بل يجب الإلغاء في اللفظ، ويبقى له عمل في المحل.**

الحلقة (١٣)

باب ظن وأخواتها: **تعليق الفعل عن العمل**

إن المراد بالتعليق إبطال العمل للفعل لفظاً لا محلاً، إبطال العمل في اللفظ لا في المحل، وذلك بأن تجعل العامل الذي هو من أفعال القلوب **معطل عن العمل لا تعمله في اللفظ**، بل يجب أن يكون اللفظ -إذا كان الفعل معلقاً- **يجب أن يكون إما مرفوعا أو في محل رفع**؛ يجب أن يكون المبتدأ والخبر الواقعان بعد الفعل المعلق يجب أن يكونا مرفوعين لفظا أو في محل رفع، ولا يجوز أن يكونا منصوبين أبدا، ولا يعلق الفعل عن العمل إلا بسبب واحد، لكن لهذا السبب صورا متعددة.

السبب: **هو أن يتوسط بين العامل والمعمولين لفظا من الألفاظ التي لها الصدارة**

والسؤال ما هي الألفاظ التي لها الصدارة؟؟

على سبيل المثال: (أسماء الاستفهام) أو (حروف الاستفهام)، (لام الابتداء) و(لام القسم)، (ما)النافية، و(لا،إن) النافيتان.

كل هذه لها الصدارة، فمادام أن لها الصدارة يكون العامل القلبي الذي قبلها لا يتجاوزها، لأنه لابد أن تكون في صدر جملتها، فكيف يعمل فيها العامل القلبي في ظاهر اللفظ؟ مع أنها لفظ يستحق الصدارة، فإن عمل شيئاً قبلها فمعنى ذلك أنها ليست في الصدارة.

➢ الألفاظ التي لها الصدارة:

١- لام الابتداء:

- **لام الابتداء** شاهدها قول الله: {**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ**}

الفعل القلبي هو (**علم**)، وحقه: أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، هنا جاءت **لام الابتداء** بعده فمنعته من العمل في ظاهر اللفظ، وعلى كل حال فالألفاظ هنا مبنية أصلا، (**مِنْ**) و(**مَا لَهُ فِي الآخرة من خَلاقٍ**) لا تظهر عليها حركة الإعراب. ولو مثَّل المصنف ابن هشام رحمه الله بغير هذه الآية أو جاء لنا بأمثلة تظهر فيها الحركة أو تتقبل الحركة لكان أولى في رأيي، فننظر الآن إلى المفعولين الذين كانا حقهما أن يكونا منصوبين أو في محل نصب.

أولا: من الذي علق الفعل هنا عن العمل؟

الذي علقه هو **لام الابتداء** الموجودة في قوله تعالى (**لَمَنْ اشْتَرَاهُ**).

المفعول الأول: (**مَنْ اشْتَرَاهُ**) (**من**): وهي إما اسم موصول وإما من شرطية ويترجح عندي أنها اسم موصول، (**اشْتَرَاهُ**): هذه جملة الصلة.

قوله تعالى: (**مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ**) كلها هذه في محل الرفع، لأن المبتدأ هنا الاسم الموصول، وخبره جملة (**مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ**) فهي أيضاً كان حقها أن تكون منصوبة لو لم يعلق الفعل عن العمل، ولكن هنا طبعا لا يظهر عليها النصب.

- **مثال يمكن أن يظهر عليه النصب** وهو قولك: (**عَلِمتُ** أو **ظَننتُ** أو **حَسِبتُ** أو **خِلتُ** إلى آخره) من الأفعال القلبية.

تقول: **عَلِمتُ لمحمدٌ صائمٌ.**

عَلِمَ: الفعل، و(**محمد**) هذا لولا لم يكن الفعل معلقا عن العمل – لقلت: **علمتُ محمداً صائماً**، لكن لما علق الفعل وجب أن لا تعمله بظاهر اللفظ، مع أنه هنا في محل نصب، و(**صائم**): هذا خبر المبتدأ ولكنه أيضا في محل نصب مفعول به ثاني.

٢ـ لام القسم

- مثاله نحو قول الشاعر: **ولقد عَلمتُ لتأتينِ منيتي***إن المنايا لا تطيشُ سهامها**

اللام: واقعة يقولون في جواب قسم مقدر والتقدير -**والله أعلم**-: "**والله لقد علمتُ لتأتينَ منيتي**"، وهنا أيضا عندنا المشكلة نفسها لأن **لام القسم** هنا داخلة على جملة فعلية والجملة الفعلية هذه لا تظهر عليها علامة الإعراب، فكان من المستحسن أن يمثل أو يستشهد بمثال تظهر فيه علامة الإعراب حتى نعرف أنه لم ينصب بل بقي مرفوعا.

- ويمكن أن يمثل له بقولك: **(ولقد علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ)** أو نائمٌ أو موجودٌ أو حاضرٌ أو غائبٌ أو إلى آخره.

الشاهد في هذا المثال: **(محمدٌ)** جاءت مرفوعة لوجود اللام المُعَلِقَة وهي لام القسم.

لكن قد يُعذر المصنف بأن النون هنا الموجودة في قوله لتأتين دليل على أن اللام ليست للابتداء وإنما هي للقسم، ولو قلت: **(علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ)** أو موجودٌ أو مسافرٌ لربما ألبس على السامع أن اللام هذه للابتداء، لكن يمكن أن تأتي بقسم قبلها فنقول: **والله لقد علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ.**

ولكن هذا أيضا سيقول لك القائل إن جواب القسم هو في قوله: **(لقد علمتُ)** والله أعلم بالصواب.

٣ـ (ما) النافية:من المعلقات للفعل عن العمل **(ما) النافية** لأنها لفظ من الألفاظ التي لها الصدارة، المصنف رحمه الله استشهد بشاهد لا تظهر عليه علامة الإعراب

قال الله {**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ**}

الفعل: **(عَلِمْ)**، والفاعل: **التاء**، و**(ما)**: هي **النافية** وهي المعلقة للفعل **(علم)** عن العمل.

(هَؤُلاءِ): هذا اسم إشارة مبني على الكسر، حتى لو لم يكن معلقا فإنه لا تظهر عليه العلامة لأنه مبني، وكذلك جملة **(يَنطِقُونَ)**: هي في محل المفعول به الثاني.

ولو وضعنا مكان **(هؤلاء ينطقون)** في مثال آخر وهو قولك: "**ظننت ما عبد الله مسافرٌ**" **(ما النافية)** توسطت بين الفعل **ظن** وبين **المفعولين** وهما المبتدأ والخبر، فألغي عمل الفعل القلبي في ظاهر اللفظ وجوباً، وبقي له عمل في المحل.

٤ـ (لا، إن) النافيتان:

من معلقات الفعل عن العمل حرفان ولهما شرط وهما **لا** و**إن النافيتان** لكن **يشترط في هذين الحرفين حتى يعلقا الفعل عن العمل**: **أن يقعا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر**، يجب أن يكون القسم هذا ملفوظا به يعني مذكوراً، أو مقدراً أي الكلام يتضمنه أو المعنى يستلزمه.

-ومنه ما مثل له المصنف بمثال:

-**حالة أن يكون القسم ملفوظ**، والمثال الذي ذكره تظهر عليه علامة الإعراب فقال:

"**علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ**"

علمت: علم، **(والله)**: هذا القسم ملفوظ به، و**(لا) النافية**: وهي المعلقة للفعل **(علم)** عن العمل.

و**(زيد)**: مبتدأ، ولكنه في الوقت نفسه في محل نصب مفعول به **لعلم**.

و**(في الدار)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، **(ولا عمرو)**: هذا معطوف على قوله **لا زيدٌ**.

- **أما في حالة أن يكون القسم مقدراً** فنحو قولك: **علمت** "**إنْ زيدٌ حاضرٌ**" أو "**إنْ محمدٌ مسافرٌ**"

علمت إن: -هنا لا يوجد قسم لكنه مقدر- وإلا فإن **(لا)** و**(إن)** لا يعلقان الفعل عن العمل إلا مع لفظ القسم، أو مع نية القسم، أو تقدير القسم.

٥ـ الاستفهام: وهو معلق قوي جداً

إذا توسط بين الفعل القلبي والمفعولين: استفهام، أو كان واحد من المعمولين استفهاماً فإنه يعلق العامل عن العمل، وهاتان الصورتان في الاستفهام:

الصورة الأولى: أن يتوسط بين العامل والمعمولين شيء من الألفاظ التي لها الصدارة.

ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: {**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ**}.

هذا الشاهد صحيح وتظهر عليه علامة الإعراب، وقد جاء أولاً الفعل هو (**أَدْرِي**)، والمعلق هو (**همزة الاستفهام**)، والمفعول به أو المبتدأ الذي صار مرفوعا الآن هو: كلمة (**قَرِيبٌ**)، وقد عطف عليه كلمة (**بَعِيدٌ**).

(**مَا تُوعَدُونَ**): هذه في محل نصب مفعول به ثاني، **ويمكن العكس** أيضا لأن **قريب** و**بعيد** نكرتان بل هو الأولى أن تعرب **ما توعدون** مبتدأ مؤخر، و**قريب** خبر مقدم، ويكون الفعل (**أَدْرِي**) قد علق عن العمل فيهما بسبب وجود الاستفهام متوسطة بين الفعل والمعمولين.

الصورة الثانية: أن يكون اسم الاستفهام واحداً من المعمولين.

ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: {**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**}.

الفعل: (**نَعْلَمَ**)، (**أَيُّ**): هذا اسم استفهام، وقد علق الفعل عن العمل، لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة فلا يتقدم عليها شيء، فـ(**أَيُّ**) هنا مرفوعة على أنها مبتدأ وهو مضاف.

(**الحزبين**): مضاف إليه، و(**أَحْصَى**) هو الخبر، والفعل معلق عن العمل بسبب وجود اسم الاستفهام في معمولَيّ هذا الاسم؛ يعني واحد من المعمولين اسم استفهام فيتعلق الفعل عن العمل.

-ومثله قول الله سبحانه وتعالى: {**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**}.

(**أي**): هذه اسم استفهام، وقد علق العامل عن العمل فيها، هي منصوبة لكن ليست منصوبة بالفعل هذا؛ ولكنها كما ذكر المحققون وصف لمصدر محذوف والتقدير **انقلابا أي منقلب ينقلبون**، والمصدر أو المفعول المطلق حقه أن يكون منصوبا، فـ(**أَيَّ**) هذه منصوبة صحيح ولكنها ليست منصوبة للفعل (**يعلمُ**)؛ وإنما هي لأنها مفعول مطلق، والفعل هنا معلق عن العمل.

هذه هي المعلقات للفعل عن العمل؛ أي لا تجيز للفعل أن يعمل في ظاهر اللفظ، وإنما يعمل في محل المبتدأ والخبر فيبقى المبتدأ والخبر في محل نصب، أما لفظهما فإنه لا يظهر عليه علامة النصب، وإنما يبقى مرفوعا ويعربان مبتدأ وخبرا.

ذكرنا الإلغاء والتعليق:

الإلغاء بسبب توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما هذا جائز.

التعليق بسبب توسط ماله الصدارة بين العامل والمعمولين هذا التعليق واجب.

وهذا قد ذكرنا صوره كلها، فذكرنا أن المعلقات هي:

- **لام الابتداء**: وشاهدها هو قوله تعالى {**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ**}.
- **ولام القسم**:وشاهدها هو قول الشاعر: **ولقد عَلمتُ لتأتينِ منيتي**إن المنايا لا تطيشُ سهامها**
- **وما النافية**: وشاهدها قول الله تعالى: {**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ**}.
- (**لا وإنْ) النافيتان**: بشرط أن تقعا في جواب قسم **ملفوظ** به أو **مقدر** نحو قولك: **علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ**،

وعلمت إنْ زيدٌ حاضرٌ هذه (لا) وهذه (إن)، **ومرة ذكر القسم معها ومرة حذف القسم.**

- **(الاستفهام):** والاستفهام ومثلنا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يتوسط بين العامل والمعمولين حرف استفهام، أن يتوسط بينها أداة استفهام إما الهمزة وإما هل وإما غيرها.

والصورة الثانية: التي يعلق الاستفهام العامل عن العمل هو أن يكون واحد من المعمولين اسم استفهام.

- وقد استشهدنا للصورة الأولى بقوله تعالى {**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ**}.

- واستشهدنا للصورة الثانية بشاهدين: الشاهد الأول في قوله تعالى: (**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**)، و(**أَيُّ**) هنا قد جاءت مرفوعة لأنها اسم استفهام، والفعل قبلها معلق عن العمل.

والشاهد الثاني هو في قوله تعالى: {**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**}.

هذا إذا كان الفعل معلق عن العمل فالإلغاء والتعليق والإعمال انتهينا منها جميعا.

بقي عندنا الإشارة إلى ما يأتي:

-التعليق والإلغاء -أفعال هذا الباب هي إما أفعال القلوب أو أفعال التصيير- فننظر ماذا يدخل فيه الإلغاء والتعليق من هذه الجملة كلها، **الواقع أن الإلغاء والتعليق لا يدخلان إلا في بعض أفعال القلوب، وأفعال التصيير كلها لا يجوز تعليقها عن العمل.**

➢ **ماذا من أفعال القلوب لا يجوز تعليقه؟**

كل فعل قلبي جامد -الجامد الذي لا يتصرف- **وهما فعلان، أما البقية فيجوز فيهما الإلغاء والتعليق.**

- **ما الفعلان الجامدان اللذان هما من أفعال القلوب ولا يجوز تعليقهما؟**

هما (**هَبْ**) يعني ظُن أو اعتقد، و(**تَعَلَّمْ**) بمعنى اعلم؛ هذان الفعلان لا يجوز تعليقهما، لابد أن تعملهما لفظا ومعنىً ومحلاً، **لا يجوز فيهما الإلغاء ولا التعليق.**

أما بقية الأفعال أفعال القلوب كلها سواء كانت دالة على اليقين أو على الرجحان، أو على اليقين أحيانا وعلى الرجحان أحيانا، أو بالعكس على الرجحان غالبا وعلى اليقين أحيانا، كلها هذه يجوز فيها التعليق والإلغاء فلم يبق عندنا من أفعال القلوب إلا فعلان لا يجوز فيهما الإلغاء والتعليق وهما **هب** و**تعلم**.

➢ قضية أخرى: الأفعال التي في هذا الباب -سواء أفعال القلوب أو أفعال التصيير- **هل لابد أن تكون ماضية أو لابد أن تكون مضارعة أو لابد أن تكون على فعل الأمر أو لابد أن تكون على صورة اسم الفاعل أو اسم المفعول أو غيرها؟** لا بل لهذه الأفعال من حيث الإعمال والإلغاء والتعليق بأنواعها الثلاثة الماضي والمضارع والأمر كلها لها نفس الحكم في الجواز، بل إضافة إلى ذلك: ما اشتق منها من اسم فاعل أو اسم مفعول فإنه يعمل العمل نفسه، ويلغى أحيانا إذا توسط، ويعلق ثالثة إذا توسط بينه وبين المعمولين شيٌ مما له الصدارة، **فهذه لها -لتصاريفها كلها الماضي المضارع الأمر اسم الفاعل اسم المفعول لكل هذه التصرفات- لها الإعمال وهو الأصل، ولها الإلغاء إذا توسط أو تأخر، ولها التعليق حين يتوسط بين العامل والمعمولين شيء مما له الصدارة.**

- **نذكر بعض الأمثلة:**

حينما تقول: (**أظنُ محمداً ناجحاً**)، هذا فعل مضارع عمل عمل (**ظننت محمداً ناجحاً**)؛ لأنه ماضي.

(**ظُن محمداً ناجحاً**) يعمل نفس العمل.

(**أنا ظانٌ محمداً ناجحاً**)، **ظان**: هذا اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

قد مر بنا في بعض الأمثلة أنه جاء أيضا مبنياً للمجهول أو مبني للمفعول نحو قولهم: **دُريت الوفيَّ العهد يا عمرو فاغتبط)**

وكقول الشاعر: **فصيروا مثل كعصف مأكول**

كذلك يأتي سواء أكان مبنياً للمعلوم أم كان مبنياً للمجهول أم كان على أنه اسم فاعل أو كان غير ذلك.

نجرب إذا قلت: "**أنا ظانٌ زيداً قائماً**": **ظان** هنا يعمل ويمكن أن ينصب المفعولين

إذا قلت: "**أنا زيدٌ ظانٌ قائمٌ**" "**ظان**" توسط بين المعمولين، لا مانع يعني تقول: "**زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌ**"، فتهمله (تلغيه) إذا توسط، جميع هذه التصاريف لها ما لها.

الحلقة (١٤)

- الفرق بين الإلغاء والتعليق:

١. **الإلغاء جائز** وليس بواجب، **التعليق واجب** وليس بجائز هذا جانب.

٢. **الفعل الملغى** لا عمل له لا في اللفظ ولا في المحل، **الفعل القلبي المعلق** لا عمل له في اللفظ وله عمل في المحل.

الدليل على أن له عمل في المحل أنك لو أتبعت عليه أي تابع فإنه يجوز لك في هذا التابع أن ترفعه وأن تنصبه، فإن رفعته فعلى ظاهر اللفظ، وإن نصبته فعلى المحل.

مثال (**علمتُ لـمحمدٌ موجودٌ وأخاهُ مسافراً**)، **أخاهُ**: هذه نصبتها لأن محل (**محمد موجود**) محله النصب، ويجوز أن تقول: (**وأخوه مسافرٌ**) باعتبار أنك عطفت على لفظ (**علمتُ لـمحمدٌ موجودٌ**).

- **إلغاء العامل القلبي المتقدم**

هل يجوز أن تلغي العامل القلبي المتقدم؟

الجواب: أن ذلك لا يجوز عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين حذف العامل القلبي المتقدم.

-العامل المتقدم -مادام تقدم- لا يجوز إلغاؤه، تلغيه في اللفظ إذا وجد ما يعلقه عن العمل، تقول:

(**علمتُ محمداً موجوداً**) أو **مسافراً**، هذا أعملتهُ، وهذا هو الأصل، ولا غبار عليه.

-**الكوفيون** يقولون يجوز على قلة -إلغاء يعني عدم إعماله فترفع ما بعده- إلغاء العامل القلبي المتقدم ويستشهدون له ببيتين من الشعر.

-**البيت الأول هو قول الشاعر: كذاك أُدبتُ حتى صَارَ من خلقي**أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ**

الفعل القلبي هو: (**رأى**)، والفاعل هو: **التاء**، (**مِلاكُ**) هذا: مبتدأ، و(**الشيمةِ**): مضاف إليه، و(**الأدبُ**): هذا خبر.

وجه الاستشهاد: أن العامل القلبي هنا متقدم وليس بينه وبين المفعولين شيء من الألفاظ التي لها الصدارة، بل هما بجانبه مباشرة، ومع ذلك فقد جئنا **بملاك** مرفوعاً و**الأدب** هو الخبر مرفوع.

-**الشاهد الثاني: أرجو وآملُ أن تدنو مودتها**وما إخَالُ لدينا منكِ تنويلُ**

برفع كلمة **تنويلُ**، و(**لدينا**): لا يظهر عليها الحركة لأنها ظرف، وهو متعلق بمحذوف خبر.

الشاهد عندنا: أن (**إخال**) هنا متقدم، ومع ذلك لم يعمل في المبتدأ والخبر بل بقيا مرفوعين، وكان حقهُ أن يعمل فيهما،

وهذان دليلان **للكوفيين**.

ما الجواب عنهما؟

البصريين يمنعون ذلك يقولون **ما يجوز إلغاء العامل القلبي المتقدم، العامل القلبي المتقدم لا يجوز إلغاؤه، والبصريون يوجهون هذه المسألة بثلاث توجيهات**:

يقولون فعلا ظاهره أنه ألغي العامل المتقدم لكن الصحيح أنه يعني الفعل القلبي هنا ليس ملغىً في هذين البيتين وإنما هو معلق، لا يوجد شيء من الألفاظ التي تعلق الفعل عن العمل، قال: نعم في ظاهر اللفظ لا يوجد، ولكن هناك لام مقدرة، لام ابتداء مقدرة بين العامل والمعمولين فيقال: **إني رأيت لـملاك الشيمة الأدب**، يكون تقدير اللام مقدرة، ونقول: **وما إخَالُ لـلدينا منكِ تنويلُ**

وإذا وجدت لام الابتداء فإن الفعل يعلق وجوباً لكنها ليست موجودة في اللفظ وإنما مقدرة.

١- **التوجيه الأول**: **أنه من باب التعليق بلام ابتداء مقدرة.**

٢- **التوجيه الثاني**: **أنه من باب الإلغاء حقيقة**، لكنهم يرون أن الإلغاء ليس بسبب توسط العامل بنفسه بين المعمولين فقط، بل إذا وجد العامل متوسطا في الكلام عامة -يعني تقدم عليه أي شيء سواء كان من المعمولين أم من غير المعمولين- أنه يلغى، نجرب:

- **(إني رأيت)**: **رأيت** هنا ليست في صدر الجملة بل تقدم عليه **إني**، صحيح أنها ليست من المعمولين لكنهم يرون أنه كلما تقدم عليه أي شيء سواء كان من المعمولين أم من غيرهما فإنه **يلغى** عن العمل.

- كذلك في قوله: **(وما إخَالُ)**، تقدمت عليه كلمة **(ما)** أو **(الواو)** و**(ما)** فمعنى هذا أنه ليس متصدرا، وإنما هو متوسط في الكلام فألغيناه بسبب ذلك.

٣- **الوجه الثالث**: **أن يكون العامل هنا عاملا، يعني لا هو ملغى ولا هو معلق.**

كيف هذا؟ أليس المبتدأ والخبر هنا مرفوعان؟ نعم هما مرفوعان، لكن ليس هما المفعول به الأول، بل المفعول به الأول **ضمير الشأن محذوف**، والجملة من المبتدأ والخبر في محل المفعول به الثاني.

والتقدير فيه: **(إني رأيته)** يعني: **رأيت الشأن ملاك الشيمةِ الأدبُ**، **(فالهاء)**: هذه مفعول به أول، **وملاك الشيمة الأدب** مفعول به ثاني، وكذلك يقال: **(وما إخَالُه)** يعني: **وما إخَالُ الشأن** ويكون حينئذٍ ضمير (الشأن) مفعول به أول مقدما، **(ولدينا منك تنويل)**: في محل المفعول به الثاني.

➢ حذف المفعولين:

المبتدأ والخبر عُمَد، ولا يجوز حذفهما ولا حذف أحدهما إلا بدليل، لكنهما هنا تحولا إلى مفعولين، والمفعولات فضلات، فيمكن أن تبقيهما وأن تحذفهما، **فهل نطبّق على المبتدأ والخبر حكمهما حينما كانا عمدتين فنمنع حذفهما؟ أم هما تحولا لم يصيرا مبتدأ وخبرا بل صارا مفعولين فيجوز حذفهما؟**

قال المصنف: **يجوز حذف المفعولين معا اختصارا، هناك تعبير يقول (اختصاراً) وفيه تعبير آخر يقول (اقتصارا).**

اختصارا: فهو أن تحذفهما لوجود دليل يدل عليهما، فأما حذفهما **اختصارا** فيجوز بالإجماع يعني لم يخالف في ذلك أحد.

-ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**}.

الشاهد: الفعل **(تَزْعُمُونَ)**، قد حذف المفعولان، لكن دل عليهما سياق الكلام، فالتقدير فيه -والله أعلم-: **(تزعُمُونَهم**

شركائي)، فيكون **(هم)**: مفعولا به أول، و**(شُرَكَائِي)**: مفعولا به ثاني، وقد جاز حذفهما معا اختصارا -يعني لوجود ما يدل عليهما-.

- ومن ذلك قول الشاعر: **بأي كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ*** ترى حبهم عاراً عليَّ وتحسبُ.**

(ترى حبهم عاراً)، **(حُب)**: مفعول به أول لـ**(ترى)**، **(عاراً)**: مفعول به ثاني لـ**(ترى)**.

و الشاهد عندنا: ليس في **(ترى)**، وإنما هو في **(تحسبُ)**، فإن **تحسبُ** هذه قد حذف المفعولان منها، بدليل قوله: **(ترى حبهم عارا علي)**، فحينئذٍ هل نستطيع تقدير المفعول به الأول والمفعول به الثاني؟

يقال: **(ترى حبهم عارا عليَّ وتحسبُ حبهم عارا علي)**، **لماذا؟** قال لأنه دل عليه الكلام السابق، فهذا بدون شك وبالإجماع **يحذف المفعولان معا اختصارا أي إذا دل عليهما دليل في السياق.**

اقتصاراً: حذفهما اقتصاراً يعني بدون دليل، لا يوجد دليل يدل عليهما كأن تقول: **(علمتُ** أو **ظننتُ** أو **حسبتُ** أو **خلتُ)** أي فعل من الأفعال القلبية ولا تذكر معها مفعولين أصلا، لكن ليس في الكلام الذي ذكرته دليل يدل على المفعولين المحذوفين.

- **سيبويه والأخفش** يمنعان ذلك فيقولان:لا يجوز حذف المفعولين جملة إلا إذا دل عليهما دليل، وإلا فلا يجوز.

- **وأكثر النحويين** يجيز ذلك ولهم أدلة على حذف المفعولين وليس في الكلام دليل يدل عليهما.

-ومن ذلك نحو قول الله تعالى: {**وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**}

يَعْلَمُ: هذا فعل قلبي وليس في السياق ما يدل على المفعولين، وقد حذف المفعولان.

وكذلك قوله تعالى **(وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ)** فإنه فعل قلبي، وقد حذف المفعولان وليس هناك دليل يدل على المفعولين المحذوفين.

في الحقيقة لا يوجد في ظاهر اللفظ، لكن يمكن تقدير المفعولين، يمكن تقديرهما -والله أعلم- بأن يقال: **(والله يعلم الأشياءَ حاصلةً، أو واقعةً)** أو (والله يعلم **حقيقة** الأشياء **كيف تكون** وأنتم لا تعلمون **حقيقة** الأشياء **كيف تكون)**، فيمكن تقديرها، وليس دائما يظهر في اللفظ ما يُنبئ عن المعنى المقصود.

انظر إلى قول الله تعالى: {**كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِي وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ**} ما هي التي بلغت التراقي؟ لم يسبق لها ذكر في سورة القيامة، ولكن المعنى معروف، أنها إذا بلغت الروح التراقي، فإذن لا يلزم أن يكون كل شيء له لفظ يدل عليه، بل يمكن أن يكون من عموم المعنى.

فعليه؛ لو قلنا لا يوجد دليل يدل عليها يكون مؤيدا للكلام المجيزين، **لكنني أرى أن رأي سيبويه والأخفش أجدر بالإتباع وأن هذه الآيات المذكورة قد حذف المفعولان فيها في هذه المواضع ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن تعرب.**

- قال ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {**أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**} هذه أقرب من الآية الأولى، لأن عندنا ما يدل على شيء من المفعولين أو بعضهما أو كليهما، فإن قوله تعالى: {**أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ**}

فإن **(يَرَى)**: هنا فعل وليس معه مفعولان، لكن يمكن تأويلهما والله أعلم: **فهو يرى الأشياءَ حقيقةً أو حاصلةً أو موجودةً.**

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {**وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ**}

ظَنَنْتُمْ: هذه **ظَنَّ** -الأولى-: الفعل الماضي، و**التاء** فاعل، و**الميم** للجمع، وليس معها مفعول به.

هذه دليل قوي على حذف المفعولين **اقتصارا**، لأن الظاهر لي أنه لا شيء يدل عليها في الآيات المذكورة.

-أما قوله تعالى بعدها (ظَنَّ السَّوْءِ) فإن (ظن) هنا: مفعول مطلق وليست مفعولا به.

-**مما حذف فيه المفعولان اختصارا قول العرب في المثل:**

(من يسمع يَخَلْ) يعني من يسمع شيئاً يتخيله حاصلا.

(يخل): هذا هو الفعل القلبي، وقد حذف منه المفعولان، ولكن السياق والمعنى العام قد يمكن تقدير المفعولين فيه.

➢حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر:

أما حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر فإنه لا يخلو من أن يكون الحذف: اختصارا أو أن يكون الحذف اقتصارا.

- **إن كان اقتصارا فهو ممنوع بالإجماع**، يمتنع حذف واحد من المفعولين اقتصارا؛ **يعني بدون دليل يدل عليه** كقولك: **(علمت زيداً) ؛ علمت زيداً ماذا؟** ناجحاً، راسباً، نائماً، مستيقظاً، حياً، ميتاً؟ لابد أن تأتي بشيء يدل عليه، **بالإجماع يمنع حذف واحد من المفعولين اقتصارا يعني بدون دليل يدل عليه.**

- **أما حذفه اختصارا؛ اختصارا يعني مع وجود دليل يدل عليه،** فقد منعه واحد من النحويين فقط يسمى **ابن ملكون**، منع ابن ملكون حذف واحد من المفعولين اختصارا يعني مع وجود دليل يدل عليه، وأجازه **الجمهور** واستدلوا له بقول الشاعر:

ولقد نزلتِ فلا تظنـّي غيره منِّي بمنزلةِ المُحبِ المُكرَمِ**

الشاهد عندنا في قوله: **فلا تظنـّي**، (لا) ناهية، **(تظنـّي)**: فعل مضارع من الأفعال الخمسة مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون، و**الياء** فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **(غيرَ)**: هذا مفعول به أول، والمفعول به ثاني غير موجود، لكنه مفهوم من السياق لأن التقدير فيه:

فلا تظنـّي غيره حاصلا، فجاز حذف المفعول به الثاني **اختصارا**، وهذا فيه دليل واضح على أنه يجوز حذف واحد من المفعولين على جهة الاختصار، أما على جهة الاقتصار وذلك إذا لم يكن يدل عليه دليل فإنه لا يجوز.

ملخص الحلقة:

ذكرنا حذف العامل القلبي المتقدم وقلنا إن **البصريين** لا يجيزونه، وان **الكوفيين** يجيزون حذف العامل القلبي المتقدم، مستشهدين بقول الشاعر:

كذاك أُدبتُ حتى صَارَ من خلقي ** أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ.

فـ**(ملاك)** هنا مرفوعة و**(الأدبُ)** مرفوعة والفعل متقدم وهو **(رأيتُ)** ومع ذلك لم يُعمل بل ألغي.

-استشهدوا أيضا بقول الشاعر:

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها ** وما إخَالُ لدينا منكِ تنويلُ.

الفعل **(إخَالُ)**: هنا متقدم وقد أهمل ولم يُعمل لا في اللفظ، يعني لم يُعمل في لفظ **(لدينا منكِ تنويلُ)**، بدليل رفع كلمة **(تنويلُ)**.

وقلنا إن **البصريين** يؤولون ذلك فيجعلونه:

- إما على سبيل التعليق.

- وإما على سبيل الإلغاء **أن التوسط عندهم ليس أن يتوسط العامل بين المعمولين فقط، بل أن يتوسط في الجملة التي ورد فيها** وهو هنا متوسط، فإن قوله: **(إني)** قد تقدمت عليه، وقوله: **(وما)** أيضا قد تقدمت عليه.

- وقالوا توجيهاً ثالثاً: وهو أنه يقال إن هذا من باب الإعمال، لكن المفعول به الأول ضمير الشأن محذوف، والجملة الموجودة

عندنا في محل نصب مفعول به ثاني.

ثم انتقلنا بعد هذا إلى الحديث عن حذف المفعولين اختصارا أو اقتصارا، ثم حذف واحد من المفعولين اختصارا أو اقتصارا وقلنا:

- إن حذف المفعولين اختصارا هذا مجمع على جوازه، وقد استشهدوا له بقول الله تعالى:

-(**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**)، فإن كلمة (**تَزْعُمُونَ**):هنا فعل من الأفعال القلبية وليس معها معمولان، يعني المفعول الأول والمفعول الثاني غير مذكورة، لكن الكلام السابق يدل على هذين المعمولين، لأن التقدير فيه والله أعلم (**أين شركائي الذين كنتم تزعُمُونَهم شركائي**).

-أما قول الشاعر: **بأي كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ** ****ترى حبهم عاراً عليَّ وتحسبُ**

فإن قوله **تحسب** هنا فعل من أفعال القلوب وقد حذف مفعولاه **اختصارا**، وذلك لأنه دل عليهما قوله قبل: (**ترى حبهم عاراً**) فإن المفعولان لـ (**ترى**) يمكن نقلهما لـ (**تحسب**) فيكون التقدير: **ترى حبهم عارا عليَّ وتحسبُ حبهم عارا علي.**

أما حذفهما اقتصارا يعني بدون دليل طبعا هذا منعه **سيبويه والأخفش** وأجازه **أكثر النحويين ويستشهدون لحذف المفعولين بدون دليل عليهما** بقول الله تعالى: (**وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**)، وبقوله تعالى (**أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**)، وبقوله تعالى: (**وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ**)، وبقولهم في المثل: **من يسمع يَخَلْ**، وهذه المواضع كلها لم يذكر معها مفعول به.

أما حذف واحد من المفعولين اقتصارا، اقتصار يعني بدون دليل، فإنه مجمع على منعه، أما حذف واحد من المفعولين اختصارا يعني بدليل يدل عليه فقد أجازه معظم النحويين ومنعه نحوي واحد وهو **ابن ملكون**، واستدل النحويون المجيزون بقول الشاعر: **ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره**

(**غيره**): مفعول به أول، والثاني: مقدر وتقديره **فلا تظنّي غيره حاصلا**.

الحلقة (١٥)

➢ إعراب الجمل بعد القول

هل يُجرى **القول** مجرى **الظن** فتنصب الجملة على أنها مفعول به أول ومفعول به ثاني؛ يعني هل كلمة: "قال أو يقول أو قلت أو تقول" تعمل عمل ظن وخاصة إذا كانت "تقول" بمعنى "ظن" **فهل نعملها هذا العمل، أم أننا نجعل الجملة بعدها في محل نصب لكن لا تظهر عليها علامات النصب؟!** يعني تكون الجملة التي تأتي بعدها في محل نصب مقول القول لكن ما تنصبها، لا تنصبها حقيقة، لفظاً ما تنصبها، وإذا كانت الجملة التي بعدها مصدرة بـ(**إن**) فإنك تجعلها مكسورة، وحينئذٍ يتبين أن الجملة محكية، يعني في محل نصب ولكن لا تظهر عليها علامات النصب، فإن أعملتها فإنك تفتح -يعني تجعل الهمزة همزة (**إنَّ**) مفتوحة -فتقول (**أنَّ**)؟؟

جمهور العرب لا يجرون القول ومشتقاته مجرى ظن وأخواتها، لا يُعملونه.

ولكن **هناك قبيلة من العرب هي قبيلة بني سُليم** يعملون القول أو يجرون القول ومشتقاته مُجرى ظن في نصب المفعولين، فيجرونها بدون قيد ولا شرط، ومن ذلك قول شاعرهم وهو يتحدث عن فرسِه -وهذا الكلام ينسب إلى امرؤ القيس- يقول:

إذا ما جرى شَأْوَيْنِ **وابْتَلَّ عِطْفُـهُ** **** تقولُ هزيزَ الريح مرّتْ بأَثْـأَبِ**

إذا ما جرى يعني حصانه وهو فرسه، **شأوين** يعني ذهاب وإياب، **وابتلّ عطفهُ** يعني جانبه ابتل من العرق، **تقولُ هزيزَ الريح مرَّتْ بأَثْـأَبِ**، أثأب هذا نوع من الشجر، (**تقول**): هذا هو موضع الشاهد.

فقد روي هذا البيت بنصب كلمة **هزيزَ** على أنه أجرى كلمة **(تقول)** هنا مجرى **ظن**، يعني لو كان مكانها **ظن** لنصبت بها مفعولين، فتقول: **تظن هزيزَ الريح** يعني تتوقع أن صوت الفرس حين يجري بعد أن يتنشط قليلا؛ تظنها رياح مرت بهذا الشجر المسمى بالأثأب.

الحاصل سُليم يجرون القول مجرى الظن، ومنه ما حصل في هذا البيت على هذه الرواية/ فالبيت يروى: **(تقولُ هزيزَ الريح مرَّتْ بأَثْـأَبِ)**، فتكون كلمة **هزيزَ** مفعولاً به أول، و**(مرت بأثأب)** في محل المفعول به الثاني.

- أيضا روي قولهم: **إذا قُلتُ أَنِّي آئِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ ** وَضَعتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجرِ**

آئب أهل بلدة: آئب بمعنى الرجوع في المساء، الهجر يعني الهاجرة هاجرة النهار.

معنى البيت: هذا الرجل يثني على جواده، فيقول إني **إذا ظننت أني أصل البلد في المساء فإني أصل قبل المساء يعني في الهاجرة وأضع الرحل أو السرج وما يحمله هذا الجواد في وقت الهاجرة، يعني قبل الظهر يصل،** لأن حصاني هذا أو جوادي هذا سريع جداً، والدليل على أنه يصل في الهاجرة أنه يقول **وضعت بها** (يعني بالبلدة) **عنه** (يعني عن الجواد) **الولية** (يعني الرحل أو السرج الذي يوضع عليه) **بالهجر** (يعني بالهاجرة).

قوله: **إذا قُلتُ أَنِّي آئِبٌ**، فـإن **(قال)**: هنا بلفظ الماضي، وهذا على لغة بني سُليم في إجرائها مجرى ظن وأخواتها، كيف؟

الدليل على ذلك: أن كلمة **(أنَّ)** هنا جاءت بفتح الهمزة لأنها لو لم تكن مُجراةً مجرى الظن لقال:

إذا قُلتُ إنِّي آئِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ ** وَضَعتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجرِ

- **الحاصل أن بني سُليم يجرون القول مُجرى ظن وبخاصة إذا تضمن معنى ظن،** طبعا إذا كان الكلام القول قُلتُ كذا وكذا فإنه لا يُجري مجرى الظن لا عند سُليم ولا عند غيره، **وإنما يجرونه متى ما تضمن معنى ظن،** يجرونه مجرى الظن هؤلاء بنو سُليم.

- **غير بني سُليم يشترطون شروطاً حتى يُجرونه** مجرى الظن- يعني يعملونه عمل ظن وأخواتها- بحيث ينصبون به المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ مفعولاً به أول ويصير الخبر مفعولاً به ثاني.

معظم العرب لا يُجرونه إلا إذا اجتمعت فيه هذه الشروط :

الشرط الأول: أن يكون مضارعا، يعني لا يجرون الفعل الماضي ولا الفعل الأمر.

الشرط الثاني: أن يكون بلفظ الخطاب.

الشرط الثالث: أن يكون هذا المضارع دالا على الحال، لا يقصد به المستقبل.

الشرط الرابع: أن يتقدم عليه استفهام.

الشرط الخامس: أن لا يُفصل بين الفعل والاستفهام.

الشرط السادس: ذكره السهيلي، أن لا تكون الجملة التي يمكن أن يجرى القول فيها أو يعمل القول فيها معلقة أو مجرورة باللام.

أمثلة لهذه الشروط مع ذكر ما تضمنته هذه الشروط وهل هو ناقص ؟ أم كامل ؟.

الشرط الأول: أن يكون بلفظ الفعل المضارع، يعني قول الشاعر الذي سبق ذكره:

إذا قُلتُ أَنِّي آئِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ، هذا لا يصلح، لأنه بلفظ الماضي، ثم إنه متكلم يتحدث عن نفسه، فهذا لا يجيزه بقية العرب، أما بنو سُليم فإنهم يجيزونه باعتبار أنهم يجرون القول مطلقاً ما عندهم شروط.

-**السيرافي** -وهذا أحد النحويين- يقول: **لا مانع أن تجري الماضي مجرى الظن بشرط أن يكون في آخره تاء الخطاب** فبدل أن تقول: (**أتقول؟**)، تقول: (**أقلتَ؟**)، (**قال**): هذا فعل ماضي طبعا، لكن لا مانع بشرط أن تكون التاء في آخر الفعل وهي **تاء الخطاب** ليست **تاء المتكلم**، كما مر بنا قبل قليل في قول الشاعر: **إذا قُلتُ أَنّي آئِبٌ**.

-**والكوفيون أجازوا ذلك في فعل الأمر** فقالوا يجوز أن تقول: (**قُل**)، يعني(**ظُن**) **قل** ثم تجريه مجرى **الظن**، (**قُل زيداً موجوداً**)، يعني **ظُن زيداً موجوداً**.

الشرط الثاني: **أن يكون هذا المضارع مسندا للمخاطب**

يعني(**تَقولُ**)، ولا يجوز (**أَقُولُ**) ولا (**نقولُ**) ولا(**يقولُ**)، لأنها كلها ليست للمخاطب، فما بقي عند النحويين أو عند العرب -**غير بني سُليم**- إلا أن تكون صورة واحدة من صور الفعل المضارع وهي صورة الخطاب (**تَقول**) أما "**أقول**" أو "**نقول**" أو "**يقول**" **فلا تجوز**.

الشرط الثالث: **كونه دالا على الحال** يعني لا يقصد منه المستقبل، الفعل المضارع إما أن يدل على الحال وإما أن يدل على المستقبل، فكونه دالا على الحال فهذا شرط اشترطه، يعني لإجراء القول مجرى الظن لابد أن يكون دالا على الحال غير دال على الاستقبال، وهذا الشرط ردوه، وردوا عليه أو أبطلوه بقول الشاعر: **أما الرحيل فدون بعد غدٍ** ** **فمتى تقول الدارَ تجمعنا**

أما الرحيل فدون بعد غدٍ (يعني متى بعد غد؟) إذا قلنا إن اليوم مثلا هو الأربعاء، بعد غدٍ هو الجمعة، الذي دون بعد غدٍ ما هو؟ الخميس، يعني إن رحيلهم يوم الخميس.

(**متى تقول الدارَ تجمعنا**)، الآن (**تقول**) هنا دالة على الحال أو على المستقبل؟ أنا الظاهر لي أنها دالة على الحال، لكن المصنف استشهد بها هنا على أنها دالة على الاستقبال، كأنه يسأل أنه متى يكون الاجتماع في المستقبل، لكن لا مانع أن يكون أنت تسأل متى تقول الآن نجتمع في المستقبل؟ أنت متى تظن الآن تفكر في أنه يكون سيكون اجتماعنا؟

قال ابن هشام راداً على المستشهدين بهذا الشاهد، قال: والحق أن **متى** هنا وهو الاستفهام ظرف (**لتجمعنا**) لا (**لتقول**)، أما تقول فهو في الحال، ومعنى ما دام تضمن الحال فإنه يجوز إعماله، ولكن **هو يسأل عن وقت الاجتماع لا يسأل عن وقت القول**.

الشرط الرابع:**أن يقع هذا الفعل المضارع المسند للمخاطب الدال على الحال أن يقع بعد الاستفهام**.

-يقول المصنف: **سمع الكسائي يعني نقل عن العرب**: **أتقول للعميان عقلاً؟** يعني **أتظن؟**

أتقول؟ الهمزة للاستفهام، و**تقول** هذه فعل مضارع مسند للمخاطب دالاً على الحال وقد جاء قبله استفهام وهو **الهمزة**.

-ومثله قول الشاعر: **علام تقول الرمحَ يُثقلُ عاتقي** ** **إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيل كرَّتِ**

معنى البيت: لماذا أتعب نفسي بحمل الرمح على عاتقي إذا كنت لا أدخل المعركة وأطعن الأعداء في حين قيام المعركة وحينما تكر الخيل.

الشاهد عندنا في قوله: (**علام تقول**)، **على**: حرف جر، **وما**: اسم استفهام، -وبالمناسبة (**ما**) إذا وقعت بعد حرف جر أو إذا كانت مجرورة حتى بالإضافة فإنها تحذف ألفها، قال الله سبحانه وتعالى (**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**) ولا يقال (**عن ما**) ولا (**إلى ما**)، بل يقال (**إلام**) و(**عمّ**) و(**علام**)- فالميم الموجودة هنا أصلها (**ما**) الاستفهامية فهنا تقدم الاستفهام، وجاءنا فعل مضارع وهو (**تقول**)، وهو بلفظ المخاطب، وهو دال على الحال، فكل الشروط التي سبق ذكرها متوافرة في هذا البيت ولذلك أعمله في كلمة الرمحَ فنصبها، يعني أجرى القول هنا مُجرى الظن.

الشرط الخامس: **اشترط سيبويه والأخفش وهو أن يكونا -يعني الفعل والاستفهام- متصلين ليس بينهما فاصل، فإن فُصل بينهما بظرف أو جار ومجرور جاز ولا مانع، بل إن فُصل بينهما بمعمول الفعل لا مانع عند الجميع.**

لكن أن تفصل بين أداة الاستفهام وبين الفعل المتوافر فيه الشروط السابقة هذا عند سيبويه والأخفش لا يجيزانِ عمله، فلا تقول مثلاً: (**أأنت تقول زيداً حاضراً**)، لأنك فصلت بين الهمزة وبين الفعل **تقول** بـ **أنت**.

بل تقول وجوبا عندهما: (**أأنت تقول زيدٌ حاضرٌ**) ولا تعمله، فإن قدّرت أن هذا الضمير فاعلاً لفعل محذوف وهذا فيه تكلف؛ فلا مانع حتى عند سيبويه والأخفش من إعمال القول، لأنك حينئذٍ قدّرت أن الهمزة والفعل متصلان.

واغتفر الجميع -يعني أجازوا جميعا- أن يفصل بين أداة الاستفهام وبين القول ومشتقاته بالظرف أو بالجار والمجرور أو المعمول -معمول القول-.

۞- **أما الظرف** فنحو قول الشاعر:

أَ بَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعـةً* شملي بهم أمْ تقول البعدَ محتوماً**

أَبَعْدَ بُعْدٍ، (أ): هذه **الهمزة** للاستفهام، (**بعد**): هذه ظرف، (**تقولُ**): هذا هو العامل، (**الدارَ**) هذا مفعول به أول، و(**جامعة**) مفعول به ثاني وقد فصل بين الاستفهام وبين الفعل بالظرف، لا مانع أن تفصل بينهما بالظرف، **أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً**.

۞- أما الفصل **بالجار والمجرور** تقول أيضا: (**أفي الدار تقولُ محمداً جالساً**)، **الهمزة**: للاستفهام، و(**في الدار**): هذا جار ومجرور، وصحيحٌ أنه فصل بين همزة الاستفهام وبين الفعل؛ لكن الفصل بالجار والمجرور والظرف كأنك لم تفصل بشيء.

۞- أما الفصل **بمعمول القول** فيستشهدون له بقول الشاعر:

أ جُهالاً تقولُ بني لؤيٍّ ** لعَمرُ أبيكَ أمْ مُتجاهلينَا

أجُهالاً تقولُ، (**تقولُ**): هنا بمعنى **تظن**، و**الهمزة**: للاستفهام، وقد فصل بين الاستفهام وبين الفعل (**تقولُ**) لكن بمعمول القول وهو قوله (**جُهالاً**)، ويكون التقدير على هذا: **أ تقولُ جُهالاً بني لؤيٍّ**؟ أو: **أتقولُ بني لؤيٍّ جُهالاً**؟ فيكون حينئذٍ فصل بواحد من المعمولين، لا إشكال في ذلك، قد أجازوه **جميعا قالوا: إذا كان الفاصل بين الاستفهام والفعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو معمولاً للقول فلا مانع من إعماله أو إجرائه مجرى الظن.**

الشرط السادس: **اشترط السهيلي: شرطا جديداً وهو ألا يتعدى فعل القول باللام**، كقولك: **أتقولُ لزيدٍ عمرٌ منطلقٌ**

أ تقولُ الهمزة: للاستفهام، (**تقولُ**): هو العامل، (**لزيدٍ**): هذا جار ومجرور، والجار هنا هو اللام، و(**عمرٌ منطلقٌ**): هما المعمولان، لو أعمل (**تقولُ**) هنا لقال: **أتقولُ لزيدٍ عمراً منطلقاً**، ولكن السهيلي اشترط أن لا يتعدى باللام، وهذا لم يشترطه غير السهيلي.

-السهيلي من نحاة الأندلس وله مجموعة من الكتب النحوية وغيرها، وله على سبيل التخصيص كتاب اسمه (الروض الأُنُف في شرح سيرة ابن هشام) رحم الله الجميع-.

فالسهيلي اشترط لإجراء القول مجرى الظن أن لا يتعدى فعل القول باللام ثم تأتي بالمفعولين، فإن أتيت بالمفعولين بعد فاجعلهما يعني اجعلهما الأول مبتدأ والثاني خبراً ولا تنصبهما.

إذا اجتمعت عندنا الشروط وتوافرت كلها، فهل يجوز أن نهمل هذا الفعل -يعني ما نعمله- ونحكي الكلام بعده نجعله جملة عادية ليست منصوبة ولا في محل نصب؟ إذا اجتمعت الشروط وتوافرت فهل يجوز أن تلغي العامل مع ذلك -عند بقية

العرب غير بني سُليم لأن بنو سُليم يجرون القول مجرى الظن مطلقا بدون شروط- **لكن لنفرض أنه عند بقية العرب اجتمعت الشروط، فهل يجوز مع ذلك حكاية القول يعني أن تكون الجملة محكية في محل نصب بالقول ولكنها ليست منصوبة حقيقة؟**

الجواب: نـعـم، وقد ورد ذلك في قول الله سبحانه وتعالى: {**أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ**} فيها قراءة (**أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ**) وفيها قراءة أخرى (**أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ**).

(**أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ**) هذا على أنك لم تعمل القول مع أن الشروط كلها موجودة، ما الشروط التي وجدت في (**أَمْ تَقُولُونَ**):

- كلمة (**تَقُولُونَ**) هذا الفعل المضارع وللخطاب ومسبوق بالاستفهام، والاستفهام لم يفصل بينه وبينه بفاصل، والفعل هنا دال على الحال، ولم يتعدَّ الفعل باللام، ولم يفصلْ بينهما، **كل الشروط موجودة** ومع ذلك وردت قراءة متواترة (**أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ**) بالكسر، **لأنه لو أجراه مُجرى الظن** لقال (**أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ**) ولا مانع أيضا لأن الشروط متوافرة أن تقول (**أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ**) **فيكون أجراه مُجرى الظن.**

يقول المصنف: قد روي الشاهد الذي سبق أن ذكرناه مستوفيا للشروط وذكرنا أنه جاء منصوبا، يعني أجرى القول فيه مجرى الظن، قد ورد فيه أيضا أنهم ألغوه فلم يجروا القول مجرى الظن مع توافر الشروط، الشاهد هو قول الشاعر:

علام تقول الرمحَ يُثقلُ عاتقي ** إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيل كرَّتِ

(**الرمحَ**) هذه على إجراء القول مُجرى الظن، والشروط فيها متوافرة ولا إشكال، لكن ورد هذا الشاهد: **علام تقول الرمحُ يُثقلُ عاتقي**، وحينئذٍ يكون حكى هذه الجملة حكاها حكاية، **وعلى كل حال:**

- **فإن الجملة بعد القول إن ظهر عليها النصب فلا إشكال، وبخاصة إذا استوفت الشروط.**
- **وكذلك إن ظهر عليها النصب عند بني سُليم فلا إشكال في ذلك، لأنهم لا يشترطون أي شرط.**
- **وإن لم يظهر فيها النصب فالنصب مقدر، لأن القول يستحق أن يُنصب به، فإن ظهر النصب في اللفظ فحسن ولا إشكال بخاصة متى ما استوفت الشروط عند من يشترط، أو عند بني سُليم لأنهم لا يشترطون شيئاً، وإن لم يظهر النصب فإن هذا الكلام يكون في محل نصب بالقول.**

الحلقة (١٦)

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفعولات

➢ **علاقة هذا الباب بالباب السابق:**

قد مر بنا فيما مضى الأفعال الذي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي باب ظن وأخواتها أو أفعال القلوب وأفعال التصيير، هذا الباب له علاقة بالباب السابق وهو أن هذه الأفعال تنصب ثلاث مفعولات الثاني والثالث من المفعولات التي تنصبها هذه الأفعال أصلهما المبتدأ والخبر، أي مثل باب ظن وأخواتها، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر وتنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى مفعول به أول، وتنصب الثاني ويسمى مفعول به ثانيا، هذا في باب ظن وأخواتها، أما في هذا الباب فإن المفعولات الثلاث؛ الأول منها ليس له علاقة بالمبتدأ والخبر، بل هو غيرهما وهو المفعول به في الحقيقة، وأما الثاني والثالث فأصلهما المبتدأ والخبر.

➢ **ما هذه الأفعال التي عندها هذه القوة بحيث تنصب ثلاث مفعولات:**

هي باب يسمونه باب (**أَعْلَمَ**) و(**أَرَى**).

(**أَرَى**): هذه فعل ماضي وليست فعل مضارع.

(**أعلَمَ**): طبعا هي فعل ماضي، وأعلم هذه أصلها عَلِم، أدخلت عليها همزة التعدية.

(**علم**) كما سبق في باب ظن وأخواتها تنصب مفعولين، و(**رأى**) أيضا مر بنا في باب **ظن وأخواتها** أنها تنصب مفعولين تدخل على **رأى** همزة فتصير **أرى**، فتصير متعدية إلى ثلاث مفعولات.

هذا الباب يشتمل على هذين الفعلين -وهما الأساس في هذا الباب- وعلى ما يتضمن معناهما -شرط أن يكون متضمنا لمعناهما- وذلك في أفعال محدودة، وهي **نبَّأ** و**أنبأ** و**خبَّر** و**أخبر** و**حدَّث**.

قد تكون الأمثلة التي سنذكرها لا يذكر فيها شيء من هذه الأفعال المشبهة بـ(**أعلم وأرى**) وقد يرد معنا بعضها، لكن ما ينطبق على واحد من هذه الأفعال ينطبق على البقية، فلو مثلنا بمثال (**أعلم**) وحدها فهو ينطبق على **أعلم** وعلى **أرى** وعلى **نبأ** وعلى **خبر** وعلى **حدث** وعلى **أنبأ** وهكذا.

نبدأ مستعينين بالله في استشهادنا لإعمال هذه الأفعال ونصب ثلاثة مفعولات بها، **وسننظر هل يدخلها الإلغاء والتعليق كما دخل في باب ظن وأخواتها؟ وننظر الأفعال التي تشبه هذه الأفعال في اللفظ لكن مختلفة عنها في المعنى، هل نعاملها هذه المعاملة أم لا؟**

الفعل (**أرى**)

الشاهد قول الله تعالى: {**كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ**} الشاهد: في **يري (يريهم)**: فإنها مضارع **أرى** (**أريته: أُريه، أو أراه: يريه، أو أريته: تريه، أو أريناه: نريه**) الفعل: (**يُري**): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

(**هم**): **الهاء** هنا هي المفعول به الأول.

(**الله**): لفظ الجلالة فاعل، (**يريهم الله أعمالهم**): **أعمال** هذه مفعول به ثاني لأن **الهاء** هناك مفعول به أول، (**حسراتٍ**): مفعول به ثالث (**يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ**).

هذا فيه إشكال يسير أنبه إليه بارك الله فيكم، وهو أن بعض المفسرين نص على أن **أرى** هنا ليست علمية وإنما هي بصرية، يعني يريهم الله عز وجل بأعينهم أي يجعلهم يرون أعمالهم بأعينهم حقيقة فيتحسرون عليها، لكن من فسره بأن **أرى** هنا **فعل قلبي** فلا إشكال عليه لأنه حينئذ يكون ناصبا ثلاث مفعولات ولا إشكال عليه.

على التوجيه الثاني على أن **يري** هنا **بصرية حقيقة وليست علمية** يمكن أن تعرب المفعول الثالث على أنه حال.

(**يريهم**): **الهاء** مفعول به أول، و**أعمالـهم** مفعول به ثاني، و**حسراتٍ** تعرب حالا ولا إشكال فيه.

-ومثله قول الله سبحانه وتعالى {**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ**}.

الشاهد في موضعين: (**يُرِيكَهُمُ**) و(**أَرَاكَهُمْ**).

(**يُرِيكَهُمُ**): فهي **يري** فعل مضارع، و**الكاف** مفعول به أول، و**هم** مفعول به ثاني.

(الله): لفظ الجلالة فاعل، و(**قليلا**): مفعول به ثالث، وهذا مستوفي للشروط.

-ومثله قوله تعالى (**وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ**)، **أرى**: هذه فعل، و**الكاف** مفعول به أول، و**هم** مفعول به ثاني، **كثيرا**: مفعول به ثالث.

إذا هذان الفعلان عملا في هاتين الآيتين فنصبا ثلاث مفعولات، وما انطبق على (**يُري**) وعلى (**أرى**) ينطبق على **أعلم ونبَّأ** وأنبا وخبَّر وأخبر وحدَّث.

يصير عندنا خمسة أفعال غير أعلم وأرى هي:

(**نبَّأ**) مثل: نبأت محمدا أخاك صالحا أو أخاه صالحا، نبأت محمدا أخاه سعيدا أو مسرورا.

مثلها (**خبَّر**)، ومثلها (**أخبر**)، ومثلها (**حدَّث**) كلها تعمل العمل نفسه.

❁ **يجوز عند أكثر النحويين حذف المفعول به الأول وبقاء المفعولين الثاني والثالث إذا دل عليه دليل.**

●مثال: (**أَعْلَمْتُ الدرسَ بادئاً**)

أَعْلَمْتُ من؟ **الطلاب**، **الطلابَ** حذفت، فحصل منك إعلام ببدء الدرس فحذفنا المفعول به الأول وأبقينا المفعول به الثاني والثالث.

المصنف هنا يقول مثلاً: (**أَعْلَمْتُ كبشَك سميناً**)، يعني **أَعْلَمْتُ** من بأن كبشَكَ سمينٌ ؟

أَعْلَمْتُ شخصاً كبشَك سميناً، فحذف المفعول الأول وهو (**شخصاً**)

❁ **ويجوز حذف المفعولين الثاني والثالث وبقاء الأول**، كقولك: (**أَعْلَمْتُ زيدا**)؛ يعني أخبرته أي خبر، ولا يلزم أن تعين نوع ما أخبرته به؛ بل تقول: (**أخبرت زيدا**) أو (**أَعْلَمْتُ محمدا**) أو **صالحا** أو **عليا**.

حذف المفعولين الثاني والثالث اختصارا أو **اقتصارا** ينطبق عليه ما مر بنا في باب ظن وأخواتها:

حذفهما معا اختصارا جائز بالإجماع كما في قولك مثلا: **الدرس بدأ** فنقول أنت يعني يقال لك الدرس بادئ، فتقول أنت: (**أعلمتُ عبدَ الله**) علمته بماذا؟ أعلمته الدرس بادئا، فحذفنا لأنه دل عليه دليل **وهذا حذف المفعولين اختصارا**.

أما حذفهما اقتصارا يجيئنا نفس الكلام الذي ذكرناه هناك أنه **بعض النحويين** لا يجيزه و**معظم النحويين** يجيز حذف المفعولين معا اقتصاراً لعدم وجود دليل يدل عليهما.

في الإلغاء والتعليق يجري الكلام الذي قلناه هناك فيما جاز هناك جاز هنا وما امتنع هناك امتنع هنا.

الإلغاء: في قولهم: (**البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر**)

البركة:مرفوعة و(**أعلمنا**): هذا فعل ينصب ثلاث مفعولات، و(**نا**) هو مفعول به أول، و**الله** هذا فاعل، (**مع الأكابر**): في محل مفعول به ثالث.

هنا يجوز لك أن تلغي عن المفعولين الثاني والثالث، أما المفعول الأول فلا يجوز أن تلغي العامل عنه بل تعمله فيه، كما حصل في هذا الفعل لأن (**نا**) هنا مفعول به، و(**البركة**): مرفوعة، معناه أنه ألغى العامل لتوسطه، لأنه توسط بين المبتدأ والخبر.

-ومثله أيضا قول الشاعر:

وأنت أرانـي اللهُ أمنعُ عاصمٍ * وأَرْأَفُ مُستكفَى وأَسْمَحُ واهبِ

(**أنت**): هذا مبتدأ، و(**أمنع**): خبر، والفعل هو: (**أرى**)، و**النون**: للوقاية، و**الياء**: مفعول به وقد ألغاه لتوسط العامل بين المعمولين بدليل أن أنت هذا ضمير لا يقع إلا في محل رفع.

(**أمنع**): هذه جاءت مرفوعة، فصارت في تقدير: **أنت أمنعُ عاصمٍ أرانـي الله.**

التعليق:

- قال الله سبحانه وتعالى {**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**}.

الشاهد: (**ينبئ**)؛ هذا الفعل معلق عن العمل، لأن المعمولات التي جاءت بعده فيها **لام الابتداء** وهو من معلقات الفعل عن العمل، (**ينبئكم**): هذا المفعول به أول، ولا إشكال فيه لابد يبقى عمله في المفعول به الأول.

(**إنكم لفي خلق جديد**): جاءت الهمزة هنا مكسورة ولو أعمل الفعل لقال: (**أنكم**) لكن لا يجوز لوجود لام الابتداء ولام الابتداء تعلق الفعل عن العمل.

- ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك للذي ** ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

حذار فقد نبئت: نبأ فعل مبني المجهول، و**التاء** نائب عن الفاعل، وجملة (**إنك للذي**) معلقة، عُلق الفعل عن العمل فيها بدليل وجود هذي الهمزة المكسورة، والسبب في ذلك هو وجود **لام الابتداء**، فإذا وجدت في جملة فإنها تعلق العامل عن العمل.

➢ **الفعل رأى إذا كان بصريا وأدخلت عليه الهمزة فماذا تفعل؟**

الأفعال السابقة كان الفعل فيها بمعنى (**علِمَ**) أو كان من أفعال القلوب.

لكن إن كانت رأى من الرؤية البصرية وعلم بمعنى عرف، وأدخلت عليها الهمزة فإنها تكون حينئذ متعدية إلى مفعولين.

- ومن ذلك قول الله تعالى: {**مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ**}

(**أرى**): هذه بصرية وقد دخلت عليها الهمزة، ورأى البصرية تتعدى في الأصل إلى مفعول به واحد، فتقول: **رأيت عبد الله** أو **رأيت صالحا** أو **رأيت المسجد**، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدت إلى مفعولين فتقول: (**أريت محمدا المسجدَ**) يعني جعلته ينظر **للمسجد**؛ **فمحمد** هذا مفعول به أول، و**المسجد** هذا مفعول به ثاني.

وكذلك في الآية الكريمة (**مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ**) (**أرى**): هذه فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره **هو** يعود على الله سبحانه وتعالى، و(**الكاف**): مفعول به أول و(**ما**): اسم موصول بمعنى **الذي** وهي مفعول به ثاني: (**مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ الذي تُحِبُّونَ**) فيكون عندنا عمل هذا الفعل في مفعولين، **وهو محول عن رأى البصرية، دخلت عليه همزة التعدية فتعدى إلى مفعولين**؛ الأول منها هو (**الكاف**) والثاني هو (**ما**).

ما حكم هذي المفعولين من حيث الإلغاء والتعليق ومن حيث الحذف لدليل أو لغير دليل؟

الجواب أن:

- الحذف في هذين المفعولين **يمتنع**.

- الحذف إذا وجد دليل يدل على هذين المفعولين **فلا مانع**.

- وأما الإلغاء والتعليق في الأفعال التي أصلها **رأى** بمعنى **أبصر ونظر** أو **علم** بمعنى **عرف وقد عديتها بهمزة** فيمتنع فيهما الإلغاء والتعليق كما نص على ذلك صاحب الكتاب وهو ابن هشام رحمه الله.

واستدرك المصنف فقال أن هناك من يرى أن في هذا الحكم نظراً، **ما هو هذا الحكم؟**

هو منع الإلغاء والتعليق؛ **قال فيه نظر من موضعين**:

الموضع الأول: **أن علم بمعنى عرف**: **لم يحفظ نقلها يعني تعديها إلى مفعولين بالهمزة، وإنما حُفظ تعديها إلى مفعولين**

بالتضعيف إذا قلت: (**علَّمت محمدا المسألة**) ولا تقول: (**أعلمته المسألة**) وذلك إذا كانت **علم** بمعنى **عرف**، وقال **هذا هو المشهور**، **أنه لا يتعدى الفعل علم إذا كان بمعنى عرف إلا بالتضعيف**؛ يعني بأن تقول (**علَّمت**) ولا تقول: (**أعلمت**) هذا **نظر من بعض النحويين** على الحكم السابق من أنه يمكن تعدية (**علم**) إذا كانت بمعنى **عرف** بالهمزة.

قال هذا المحفوظ من كلام العرب أنهم لا يعدون (**علم**) بمعنى **عرف** بالهمزة فلا يقولون: (**أعلمت محمدا الكتاب** أو **القرآن**)، وإنما يقولون: (**علّمت محمدا القرآن**).

كذلك نحن منعنا سابقاً الإلغاء والتعليق في هذا الباب وذلك إذا كانت (**علم**) بمعنى **عرف**، **وإذا كانت رأى بمعنى أبصر**، **فقد منعنا فيه الإلغاء والتعليق ولم نُجزه** لأننا عاملناها معاملة باب (**كسا**)، تقول:**كسوت زيدا جبة**، ولا يجوز أن تلغي (**كسوت**)، فكذلك إذا كانت (**رأى**) معدَّاة بالهمزة في بابنا هذا، أو (**علم**) معدَّاة بالهمزة في بابنا هذا فقد منعوا فيها **التعليق والإلغاء**.

يقول: الكلام فيه نظر، قال:

الموضع الثاني:**إن أرى البصرية يعني التي أصلها رأى ثم أدخلنا عليها الهمزة**، **سُمع تعليقها بالاستفهام** في قوله تعالى: {**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**} **هل هذه الرؤية رؤية بصرية أو رؤية علمية؟ إن كانت رؤية علمية** فلا إشكال فيها لأن التعليق في أفعال القلوب سائغ وموجود، وقد سبق ومثلت له في باب ظن وأخواتها ولا إشكال فيه، وقد حملنا عليه ما وجد من أفعال هذا الباب التي تنصب ثلاثة مفعولات.

لكن هل السؤال لما قال إبراهيم ﷺ لربه: (قال رب أرني) هل هي رؤية علمية؟ يعني أدخل في علمي كيف يحصل هذا، أم أرني بصريا؟

والظاهر -والله أعلم- أن الرؤية هنا بصرية لأن الله سبحانه قال لإبراهيم ﷺ {**قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**} فهذه في الظاهر ليست رؤية علمية؛ يعني يدخل في علمه هذا الأمر؛ وإنما هي رؤية بصرية يبصرها ؛ الطيور يقطعها ثم يجعل على كل جبل منهن جزءا ثم يدعوا هذه الطيور فتأتي إليه سعياً، بدليل أن الله سبحانه قد أحياها فأبصرها إبراهيم ﷺ بعينه، وهذا أكثر إعجازا وأكثر دلالة على هذا الموضوع.

{قال **رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**} **فإن كانت الرؤية علمية فلا إشكال**، **وإن كانت الرؤية بصرية** فإن الموضوع به إشكال نوعا ما وخاصة إنا منعناه، أما إن كنا لم نمنعه وأجزناه فلا إشكال، فيصير هذا الباب ينطبق عليه كما انطبق على بقية أفعال هذا الباب.

- وبما أن المصنف رحمه الله ابن هشام اعترض على نفسه فقد قال: **وقد يجاب عنه أي عن هذين النظرين لأنه نظر إلى ناحيتين**:

الموضع الأول **أنه قال أن المعهود والمسموع من كلام العرب أن علم لا تتعدى بالهمزة**، فلا تقول أعلمت فلانا القرآن، وإنما تقول **علَّمت فلانا القرآن**.

أجاب عن هذه النقطة قال:**قد يجاب عن هذه النقطة بأنه يجوز في كل فعل لازم أن يعدَّى بالهمزة، وفي كل فعل متعد إلى واحد أن يعدَّى بالهمزة إلى مفعولين، قد يقال أن التعدية بالهمزة قياسية، فلا مانع بأنك تعديها بالهمزة.**

(**لبس**) هذه (**لبستُ جبةً**): مفعول به واحد.

لما تقول تدخل عليها الهمزة فتقول: (**ألبستُ محمدًا جبة**)، بدل ما كانت متعدية إلى واحد صارت متعدية إلى مفعولين.

وقد يجاب أيضا عن الرؤيا في قول الله سبحانه: {رَبِّ أَرِنِـي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} أن المقصود بالرؤية هنا رؤية علمية وليست رؤية بصرية، وإن كنت أرجح والله أعلم أن الرؤية بصرية وليست علمية بدليل ما تبقى من الآية.

الحلقة (١٧)

الفاعل

سنتحدث في بعض أحكام الفاعل وقبله سنتحدث في تعريف الفاعل، ثم في الحكم الأول وهو أن حقه أن يكون مرفوعا، ثم في الحكم الثاني من أحكام الفاعل في أن حقه أن يكون بعد المسند يعني بعد عامله سواء كان هذا العامل فعلا أو اسما يقوم مقام الفعل، ونبدأ بـ

➢ **تعريف الفاعل**:

قد قال ابن هشام وغيره: **إن الفاعل**: **اسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مقدمٌ عليه أصلي المحل والصيغة.**

(**اسم**): ومعنى ذلك أنه لا يكون فعلا ولا يكون حرفا ولا يكون جملة، وأيضا أضاف بعضهم أنه لا يكون جارا ومجرورا ولا يكون ظرفا، **فالفاعل لابد أن يكون اسما.**

(**مقدم عليه**): أي المسند مقدم على الفاعل.

(**أصلي**): أي هو في محله الذي يستحقه.

(**الصيغة**): أي تكون صيغته أصلية.

فأما قول المعرِّف: **إن الفاعل اسم** فهذا يخرج به أن يكون الفاعل فعلا، فلا يقع الفاعل فعلا ولا يقع الفاعل حرفا ولا جملة اسمية ولا جملة فعلية، ولا يقع الفاعل ظرفا ولا جارا ومجرورا.

ومن هذه الأحكام يطلق أيضا على المبتدأ، فإن المبتدأ أيضاً لا يقع جملة ولا يقع ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، المبتدأ، وكذلك ما كان أصله مبتدأ نحو **اسم كان**، أو **اسم إن وأخواتها**، أو **اسم أفعال المقاربة**، كل هذه تأخذ حكم المبتدأ، وأما الفاعل فلا يكون **إلا اسما أو ما في تأويله.**

أو ما في تأويله هو قد يكون غير اسم لكنه يؤول يعني يرجع بدل أن يكون ليس اسما يصير فيما بعد ذلك مع التأويل اسما، وسنمثل لكل إن شاء الله.

فأما **الاسم**، فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**}

(**تبارك**): فعل ماض، (**الله**): لفظ الجلالة فاعل، (**أحسن الخالقين**): وصف للفظ الجلالة.

ونلاحظ (**الله**): لفظ الجلالة اسم وليس فعلا ولا حرف ولا جملة ولا شبه جملة.

أو ما في تأويله، الذي في تأويله يعني هو في حقيقته وواقعه ليس اسما، ولكنه يؤول لأن يكون اسما، وذلك نحو قول الله سبحانه: {**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**}

الهمزة: للاستفهام، و**الواو** حرف عطف كما يقولون عاطفة على مقدر، (**لـم**):حرف نفي وجزم وقلب، (**يكفِ**):هذا فعل مضارع مجزوم بلـم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والضمير إما (**الهاء والميم**) معا وإما (**الهاء**) وحدها **وهو أغلب أقوال النحويين** في محل نصب مفعول به مقدم، و(**الميم**): للجمع.

أو تكون قوله: **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ**، (**هم**): هذه تكون في محل نصب مفعول به معا.

أَنَا أنزلنا: **أن واسمها وجملة أنزلنا خبر**، هذه ظاهرها أنها جملة وأنها وقعت فاعلا، لكن في الحقيقة هي مؤولة بالاسم، وإلا فهي (**أنَّ**) و(**نا**): اسمها و(**أنزلنا**) هذه الجملة واقعة في محل الخبر، **والجملة كلها هذه تؤول بمصدر**؛ لأن أنّ مصدرية، فتؤول مع ما بعدها بمصدر، والمصدر اسم فيكون هو الفاعل، والتقدير فيه -والله أعلم- **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إنزالُنا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**.

إذا الفاعل يكون اسما ويكون مؤولا بالاسم، أي في نتيجته وفي نهايته يصير اسما أو في ما تأويله.

أسند إليه فعل: **الإسناد** في الحقيقة في اللغة: **بمعنى الإمالة، أو الإضافة أو نحو ذلك**، تقول أسندت الخشبة إلى الجدار بمعنى أملتها إليه، وإسناد الفعل أو ما في تأويله إلى الفاعل يعني: **أنه يُتحدث عن الفاعل بقيامه بما يتضمنه الفعل هذا أو ما في تأويله.**

أسند إليه فعل: يعني مثلا في قول الله سبحانه وتعالى: {**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**} وفي قولك: **أحسن محمد إلى علي**، أسندنا الإحسان في قولنا: **أحسن** أسندناه إلى **محمد**، فهذا الإسناد المقصود به أننا تحدثنا عن محمد بأنه حصل منه هذا الإحسان إلى علي، هذا المقصود بالإسناد.

فالإسناد في أصل اللغة: بمعنى الإمالة، فتسند الخشبة إلى الجدار يعني تمال إليه؛ **وهنا نسند ما تضمنه الفعل إلى الفاعل أسند إليه فعل**، مثل: {**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**}، وكقولك: **حضر عبدُ الله، وسافر محمدٌ، وغاب زيدٌ**، هذه كلها أفعال وقد أسندنا مضمونها إلى الفاعل؛ يعني تحدثنا عن الفاعل بحصول هذا العمل منه.

يقول أسند إليه فعل أو ما في تأويله: في بعض الأحيان يكون المسند الذي تقدم على الفاعل وأسند إليه لا يكون فعلا، ولكنه يكون اسما يقوم مقام الفعل، يعني يعمل عمله.

- **والأسماء التي تعمل عمل الفعل كثيرة منها**: المصدر ومنها **اسم الفاعل** ومنها **اسم المفعول** ومنها **الصفة المشبهة** ومنها **أفعال التفضيل** ومنها **اسم الفعل**، وأشياء كثيرة ولكن في كل واحد منها شروطا تجعله لا يعمل عمل الفعل إلا إذا استوفى هذه الشروط، وهي مذكورة في بابها، وسيأتي لها تفصيلات إن شاء الله في بعض مقررات النحو في هذه الكلية.

- **أو ما في تأويله** نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**}.

(**يخرج**): فعل، (**شراب**): هذا فاعل لهذا الفعل، لكن في قوله تعالى: (**مختلف ألوانه**): كلمة (**مختلف**) هذا ليس فعلا ولكنه يقوم مقام الفعل لأنه في معنى **يختلف**، أو **تختلف ألوانه** فهو: **اسم فاعل**، ويعمل عمل الفعل، وهو هنا مستوف لشروط عمل اسم الفاعل، لأنه مستند على الموصوف في قوله تعالى: (**يخرج من بطونها شراب**)، كلمة (**شراب**): هنا موصوف، واسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا استوفى الشروط وقد استوفاها هنا.

الحاصل أن:**مختلف ألوانه**، كلمة (**مختلف**): هنا **اسم فاعل** وهو في تأويل الفعل لأنه يقوم مقام (**تختلف ألوانه**)، (**ألوان**): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

فالذي يقوم مقام الفعل أو يؤول بالفعل أشياء كثيرة منها: اسم الفاعل كما حدث في هذه الآية الكريمة - في قوله تعالى: {**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**}.

قوله في التعريف **مقدم**: أما كونه مقدما فهذا **حكم من أحكام الفاعل أنه يجب أن يتقدم عليه العامل**، وسواء كان هذا العامل فعلا كما في قوله تعالى: {**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**}، أو كان عاملا عمل الفعل كما في قوله تعالى: {**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**} فإن حقه أن يتقدم على الفاعل **ولا يجوز تأخيره إلا عند الكوفيين** كما سيأتي

في أحكام الفاعل إن شاء الله.

قال المصنف: أصلي المحل، صار أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل. لا تزال هذه الأوصاف، قوله مقدم هذا متعلق بالفعل أو ما في تأويله.

وقوله **أصلي المحل**: **يعني أنه واقع في محله الذي يستحقه وذلك ليخرج** نحو قولك: **قائم زيد**، فلو قلت **قائم زيد**، المسند هو **قائم** وهو مسند إلى **زيد**، ولكن **قائم** هنا خبر وليست في موقعها الأصلي الذي تستحقه، لأن حق الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ، و**زيد** هنا مبتدأ مؤخر تقدم عليه الخبر، فلا نعد كلمة **زيد** فاعلا أسند إليها كلمة **قائم**، وإن كان بعضهم يجيز أن يكون **قائم اسما عمل** عمل الفعل بدون أن يستند على شيء، وتكون كلمة **زيد** بعده فاعلا لهذا المسند، -وسيأتي بيانه في مواضع أخرى ليس هذا وقت التفصيل فيها-.

- **إذا وقع هذا المسند في غير مكانه الأصلي فإنه لا يعمل عمل الفعل، ولا يعد ما بعده فاعلا**، وإنما إذا قلت: **(قائم زيد)**، فإن كلمة **(زيد)** هنا: **مبتدأ مؤخر**، و(قائم): **خبر مقدم**.

قال: **أصلي المحل والصيغة يعني هو أصلي المحل وأصلي الصيغة.**

الصيغة الأصلية للفعل وما يقوم مقامه: أن يكون مبنيا للفاعل يسميه بعضهم مبنيا للمعلوم، فإن كان الفعل أو ما في تأويله مبنيا للمفعول -أو كما يسميه بعضهم مبنيا للمجهول- إن كان كذلك فإن المرفوع بعده ليس فاعلا.

فمثلا الصيغة الأصلية للفعل الماضي أن تقول مثلا: **(ضَرَبَ محمدٌ)** فإنك لو حولت هذه الصيغة إلى صيغة أخرى فإن الصيغة الأخرى ليست أصلية، فمثلا: **(ضُرِب زيدٌ)** بدل **ضَرب** فإنك حينئذ تجعل ما بعدها نائبا عن الفاعل وليس فاعلا، لأن هذه الصيغة ليست هي الصيغة الأصلية للفعل.

فإذا لابد من اجتماع هذه الشروط حتى نعرب الكلمة الموجودة عندنا أنها فاعل، نذكر التعريف مرة ثانية: **الفاعل**: **اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم -لابد أن يكون الفعل مقدما- أصلي المحل -يعني في موقعه الذي يستحقه- والصيغة -أي صيغته التي بني عليها في الأصل هو واقع عليها الآن-.**

إذا اجتمعت هذه الشروط فإنك تعرب هذا المرفوع فاعلا، أو ترفع الفاعل بعدها حينما تستوفي الكلمة هذه الشروط.

المثال أو الشاهد في قوله تعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} كلمة **(تبارك)**: فعل، ومتقدم، ومسند إلى هذا المتأخر، والفعل هذا في مكانه الذي يستحقه، وهو بصيغته التي تستحقها الأفعال على وجه العموم، وهي أن الأصل فيها أن تكون مبنية للفاعل، انتهينا من التعريف ومن ذكر المحترزات عليه.

➢ أحكام الفاعل:

الحكم الأول: **للفاعل أن يكون مرفوعا**

تقول مثلا:**جاء عبدُ** الله، **وسافر محمدُ**، **وحضر أنسُ** وهكذا، تعرب الفعل المتقدم هذا سواء كان ماضيا أو كان مضارعا أو كان أمرا، -طبعا الأمر لا يرفع الفاعل الظاهر إنما يرفع ضميرا مستترا وجوبا- لكن نفرض أنه ماض أو مضارع **فيكون الذي بعده مرفوعا وحقه أن يكون مرفوع**؛ **حضر عبدُ** الله **وسافر محمدُ** وغاب **زيدُ**.

كل هذه التي جاءت بعد الفعل في هذه الأمثلة فاعل مرفوع وهذا هو حق الفاعل أن يكون مرفوعا.

قول المصنف **وقد يكون الفاعل مجرورا لفظا**، هنا لابد أن نتأكد من قوله لفظا، فإنه في الحقيقة هو فاعل من الناحية المعنوية، لكنه في الإعراب لا تعربه فاعلا، كما سيتبن من الأمثلة التي سنذكرها.

متى يكون الفاعل مجرورا؟ الجواب: إذا أضيف إليه المصدر؛ يعني يكون الفاعل مضافا إليه، وهذا هو **إعرابه** يكون مجرورا بالإضافة، لكنه من إضافة المصدر إلى فاعله، أو إضافة اسم المصدر إلى فاعله.

ما الفرق بين المصدر واسم المصدر؟

هناك قواعد صرفية، يتوجب أن يكون المصدر على صيغة معينة، فإذا خالف المصدر هذه الصيغة التي تستلزمها القواعد الصرفية إذا خالفها بزيادة أو نقصان أو تغير حركة أو نحو ذلك ولكنه في الوقت نفسه متضمن معنى المصدر فإنه يسمى باسم المصدر.

على سبيل المثال: **قبَّل، يُقبِّل، تقبِيلا**: كلمة **تقبيل** هذه هي المصدر الذي يستحقه الفعل الذي على وزن **فعَّل** لأنه يصير حينئذ تفعيلا، لو جعلت مكان **قبَّل، يُقبِّل**، مكان **تقبيلا** "**قبلة**" أي **قبَّل يقبِّل قبلة**، فـ**(قبلة)** هذه ليست مصدرا وإنما هي اسم مصدر، وقد تغيرت صيغتها.

إذا قد يكون الفاعل مجرورا بإضافة المصدر إليه أي يكون المصدر مضافا، والفاعل المعنوي: أي الذي معناه أنه هو الذي قام بالفعل يكون مجرورا بإضافة المصدر إليه، وقد يكون مجرورا بإضافة اسم المصدر إليه، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد، ولهذا شروط ستذكر في باب حروف الجر إن شاء الله تعالى.

أمثلة الفاعل:

-إذا كان مرفوعا فلا إشكال عليه: (**حضر عبدُ** الله) و(**سافر محمدُ**)، لا إشكال.

لكن إذا وقع مجرورا فإنه يكون مجرور المحل؛ أي مجرور لفظا، ولكن حقه أن يكون مرفوعا، ومن ذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ**}

الشاهد: في كلمة (**دَفْعُ**) فإنها مصدر، وقد أضيفت إلى لفظ الجلالة **الله** وهو الفاعل من حيث المعنى، ولكنه هنا مجرور لفظا مرفوع محلا؛ يعني حقه أن يكون مرفوعا، لكننا لا نعربه فاعلا وإنما نقول هو: مضاف إليه، وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله، طبعا في هذه الآية الكريمة الله سبحانه هو الذي يدفع الناس بعضهم ببعض، و**الناس** مدفوعون أو: مفعول به، (ولولا دفع الله الناس): فلفظ الجلالة هنا: فاعل مجرور لفظا مرفوع محلا.

- من ذلك قول النبي ﷺ: **(من قُبلةِ الرجل امرأته الوضوءُ)** تقدير الكلام: **الوضوء من قبلة الرجلِ امرأته، من**: حرف جر، **قبلة**: اسم مصدر وهو مضاف وهو مجرور، **الرجل**: فاعل من الناحية المعنوية لأنه هو المقبِّل، ولكنه بالإضافة اسم المصدر إلى فاعله.

ومثله كذلك قول الله تعالى (**مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ**) {**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ**} **بشير**: هنا مجرور بـ**من** الزائدة، وهو فاعل من الناحية المعنوية لكنه يقال مجرور لفظا مرفوع محلا لكونه يستحق أن يكون فاعلا، هذا هو الحكم الأول من أحكام الفاعل وهو أن حقه أن يكون مرفوعا، وقد يجيء مجروراً لفظا لكنه من ناحية المعنى هو الفاعل.

الحكم الثاني: **أن حق الفاعل أن يقع بعد المسند.**

المسند قد يكون فعلا كقولك: **تبارك الله**، وقد يكون اسم فاعل أو نحو ذلك، وذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**}.

فحق الفاعل أن يكون بعد العامل هذا، سواء كان فعلا أو كان هذا العامل ليس فعلا، ولكن في بعض الأحيان يجيء في

الكلام ما ظاهره أنه فاعل، ومع ذلك تقدم على عامله أو تقدم على المسند إليه، في بعض الأحيان يكون هذا يكون عندنا ما هو فاعل من الناحية المعنوية، ولكنه متقدم على ما ظاهره أنه المسند، أو أنه الفعل الذي أسند إليه، كقولك: **محمد سافر من الذي سافر؟** هو **محمد** طبعا، وهنا لا تعرب كلمة **محمد** على أنها فاعل مقدم عن فاعله، وإنما تقول:

محمد هذا مبتدأ، وجملة **سافر** أو الفعل **سافر** متضمن فيه ضمير مستتر يعود على محمد، وهذا **الضمير المستتر** هو الفاعل حتى يكون الفاعل متأخرا عن العامل، في بعض الأحيان يتقدم ما حقه أن يعرب مبتدأ، كقولك: **محمد سافر**.

- وقد يكون هذا المتقدم مما ظاهره أنه هو الفاعل قد يكون فاعلا لفعل محذوف ومنه قول الله سبحانه وتعالى {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**} المستجير هو: **أحد** هذا، وليس فاعلا **لاستجارك** المتأخر هذا، ولكنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا الفعل واجب الحذف، والتقدير فيه والله أعلم: وإن **استجارك أحد** من المشركين **استجارك**.

-وقد يكون هذا المتقدم يجوز أن تعربه: مبتدأ خبره ما بعده، ويجوز أن تعربه: فاعلا لفعل محذوف وذلك إذا تقدمت عليه همزة الاستفهام، نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**}

فكلمة (**بشر**): هنا يجوز إعرابها مبتدأ وهي نكرة صحيح لكنها مسبوقة بالاستفهام، والنكرة المسبوقة بالاستفهام يجوز الابتداء بها، وجملة (**يَهْدُونَنَا**): هي الخبر، ويجوز أن تعرب كلمة **بشر**: على أنها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: **أيهدينا بشر** يهدوننا.

وكذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى {**أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ**}

فـ(**أنتم**): هنا فاعل لفعل محذوف والتقدير: **أ تخلقونه أنتم**.

ولكن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل، واستدلوا بقول الشاعرة: **ما للجمال مشيها وئيدا**. كلمة (**مشي**): فاعل عند الكوفيين، لقوله **وئيدا**، وعلى هذا تقدم الفاعل على المسند، ولهذا توجيهات يذكرها النحويون، منها: أن تكون **مشيها** مبتدأ، **ووئيدا** حال، والجملة التي منها هذا الحال خبر لهذا المبتدأ، والتقدير: **مشيُها يظهر وئيدا**.

الحلقة (١٨)

ذكرنا من أحكام الفاعل **الحكم الأول**: **أن يكون مرفوعا**

الحكم الثاني: **أن حق الفاعل أن يقع بعد المسند**

الحكم الثالث: **أنه لابد منه، وجوب ذكر الفاعل لأن الفاعل عمدة.**

وهذا يؤيد قول النحويين القائلين أنه عمدة، والعمد لا يجوز حذفها، بل يجب أن تكون مذكورة، فالعمدة يجب أن يكون مذكوراً.

- فإن ظهر في ظاهر اللفظ فبها، كقولك: **أحسن الله إليك**، فـ(**الله**): لفظ الجلالة هنا فاعل، وهو مذكور لفظاً ولا إشكال فيه.

- وقد يكون الفاعل ليس اسماً ظاهراً كالسابق بل هو **ضمير**، كقولك: **الرجلان سافرا**، فإن **الألف** في قولك (**سافرا**) هذه هي الفاعل وهي ضمير.

فإن ظهر الفاعل في ظاهر اللفظ فهذا الذي يستحقه ولا إشكال فيه، ولكنه في بعض الأحيان يكون غير موجود في اللفظ، فلابد حينئذ من تقديره، و**هذا التقدير له صور**:

-**الصورة الأولى**: أن يكون ضميرا مستترا عائداً إما لمذكور -وهو في أغلب هذه الصور- حين يكون الفاعل غير ظاهر في اللفظ يكون ضميرا ويكون ضميرا مستترا، والمستتر في حكم الموجود، وهناك فرق بين أن تقول إن الضمير مستتر وبين إن الضمير محذوف، فالمحذوف ليس له وجود، وأما إذا قلت إنه مستتر فإنه موجود، فأنت حين يكون لديك رجل مستتر وراء الجدار، فتقول لصاحبك: "**إن محمدا مستتر وراء الجدار**"، فهو موجود ولكنك لا تراه، وإنما هو وراء ساتر.

وكذلك هذا الضمير الذي نقدره مستتر هو موجود ولذلك فإن العمدة لا يحذف؛ فأما إن كان ظاهرا في ظاهر اللفظ فهذا لا إشكال فيه، وأما إن كان غير ظاهر باللفظ فهو مستتر؛ هذا المستتر يعود على مذكور سابق، أي يرجع إلى مذكور سابق، كقولك: "**محمد حضر**"، فـ(**محمد**): هذا مبتدأ، و(**حضر**): هذا فعل ماض، و(الفاعل): **ضمير مستتر يعود على محمد**؛ فـ(**محمد**) مذكور، والضمير المستتر موجود لكنه غير مذكور في ظاهر اللفظ، ولكنه مستتر مختبئ.

-**الصورة الثانية**: قد يكون هذا الضمير عائدا على شيء مدلول عليه بالفعل المذكور؛ أي ليس عائدا على الاسم المذكور، بل على شيء دل عليه الفعل المذكور.

كقول النبي ﷺ: (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**) هنا عندنا فاعل مرة مذكور في اللفظ، ومرة ضمير مستتر يعود إلى مذكور في اللفظ، ومرة ضمير مستتر يعود إلى شيء غير مذكور لكنه مفهوم من الفعل المذكور.

قوله ﷺ: (**لا يزني الزاني**)، هذه **الزاني**: فاعل وهو ظاهر في اللفظ ولا إشكال فيه، إعرابه: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

وأما قوله ﷺ بعدها: (**حين يزني**)، فـ(**يزني**): فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر يعود على **الزاني** المذكور سابقا، وهذه أيضا لا إشكال فيها، لأنه -كما ذكرنا سابقا- قد يكون عائدا على اسم مذكور.

لكن في قول النبي ﷺ: (**ولا يشرب الخمر**)، **يشرب**: فعل، والفاعل هو ضمير مستتر، يعود على الشارب، **أين الشارب؟ لم يسبق له ذكر في الكلام**، صحيح لم يذكر في الكلام، لكنه معروف من (**يشرب**)، لأن من يشرب يقتضي أن يكون هناك شارب، أي كلمة يشرب تستلزم وجود شارب، فقوله ﷺ: (**ولا يشرب الخمر**) **الخمر** مفعول به، **ويشرب**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من قوله يشرب، لأن يشرب متضمن معنى الشارب، والله أعلم.

فالصورة الثانية: أن يعود الضمير على مفهوم من الفعل السابق عندنا يشرب الخمر فيشرب تتضمن أو تستلزم وجود شارب، فهو عائد على الشارب المفهوم من يشرب.

الصورة الثالثة: يكون الفاعل غير مذكور في اللفظ، ولكنه ضمير يعود إلى المفهوم من السياق كله، وليس مفهوما من كلمة أو فعل معين، لا، بل هو مفهوم من السياق كله.

ويستشهدون بقول الله سبحانه وتعالى: {**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ(٢٦)وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (٢٧)**}

(**بلغ**): هذا فعل ماض، **والتاء** هذا حرف يدل على أن الفاعل مؤنث، وتبحث عن الفاعل هنا فلا تجده، لأن كلمة **التراقي** هنا مفعول به، (كَلَّا إِذَا **بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**) **ما الذي يبلغ التراقي؟** -والتراقي بالمناسبة جمع ترقوة وهي العظمة الموجودة أسفل الرقبة- وهنا بدون شك أن المقصود **الروح**، وذلك حين تبلغ الروح الترقوة أو التراقي خارجة إلى الخارج، وهذا قبيل الموت نسأل الله لنا ولكم العفو والعافية وأن يطيل أعمارنا على طاعته.

لكن الشاهد عندنا: أن **بَلَغَتِ** هنا ليس لها فاعل مذكور وإنما هو ضمير مستتر تقديره هي، كلا إذا بلغت (**هي**)، **هي** هذه

تعود لأي شيءٍ؟ سورة القيامة كلها لم تذكر بها كلمة الروح هذه، يعني في الكلام الذي سبق (**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**)، إذن **من أين أخذنا كلمة الروح؟** قال: السياق كله يدل على أن المقصود هي كلمة **الروح** والله أعلم بالصواب.

إذن قد يكون الضمير عائدا على مفهوم من السياق، وليس مفهوما من فعل معين، وليس له ذكر فيما سبق.

- يقولون ومنه قول بعض العرب: (**إذا كان غدا فأتني**).

أولا (**كان**): هي فعل ماض ناقص، ولكنه هنا أراد بها أن تكون تامة وهي إن كانت تامة تكتفي بمرفوعها، **فأين مرفوعها؟ أو أين فاعلها إذا كانت تامة؟** هو ضمير مستتر يعود على لا شيء، **كيف تقدره؟** قال التقدير: **إذا كان -أي إذا حصل أو استمر- ما نحن عليه من سلامة غدا فأتني.**

- قالوا ومنه قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ** إلى قطريٍّ لا أخالك راضيا

الشاهد هنا في قوله: **لا يرضيك**، فإن (**يرضي**) هنا فعل مضارع، و**الكاف** مفعول به ولا فاعل فيها، **فلا يوجد فاعل، إذن كيف نقدره؟** قال: نقدره على أنه ضمير مستتر يعود على المفهوم من السياق، يعني: إذا كان ما تشاهده مني من فرار من قطري، وأنت تريد أن ترجعني إليه، **إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا أخالك راضيا**، هنا نقدر العامل على أنه: ضمير مستتر يعود على المفهوم من السياق، يعني إذا كانت الحال المشاهدة لا ترضيك أو لا يرضيك ما تشاهده مني حتى تردني إلى قطري لا أخالك راضيا لأنك لم تستطع إعادتي إليه، والشاهد في قوله لا يرضيك.

أ. هذا قول معظم النحويين، معظم النحويين يقولون **لا يجوز حذف الفاعل**، وأنه إذا لم يكن مذكورا في اللفظ فإنه لابد أن تقدره ضميرا مستترا يعود ١-إما على مذكور ٢- وإما على مفهوم من فعل مذكور ٣- وإما على مفهوم من السياق، وقد استشهدنا للمواضع الثلاثة كلها.

ب. وخرج عن النحويين أحدهم وهو أحد علماء الكوفة وهو رأس من رؤوس المدارس الكوفية وأحد القراء السبعة وهو **الكسائي** رحمه الله فأجاز بناءً على بعض ما ذكر من الأمثلة حذف الفاعل، يقول الأصل في الفاعل أن يكون مذكورا لكن لا مانع من أن يكون محذوفا.

دليل الكسائي، قول الله سبحانه وتعالى: {**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**}، فـ(**بَلَغَتِ**): فعل ولا فاعل له حتى لو قلت أنه ضمير فإنه لابد له من مرجع تعيده إليه، وهو ليس له مرجع في الآيات الكريمة.

ومثله قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ** إلى قطريٍّ لا أخالك راضيا

والشاهد: (**لا يرضيك**): هنا يعني **لا يرضيك** ما تشاهده مني أو **لا يرضيك** هو أي ما تشاهده مني.

الكسائي يقول: لا نحتاج إلى تقدير وهذا رأيه، ولكن جمهور النحويين يقدرون كما ذكرت لك في التقدير.

الحكم الرابع: من أحكام الفاعل أنه يجوز حذف فعله وبقاء الفاعل.

الفاعل مذكور في اللفظ والفعل محذوف، لكن لابد من دليل يدل على هذا الفعل المحذوف، هذا الدليل قد يكون بسبب:

-وقوع الفاعل جوابا عن استفهام، والاستفهام مذكور فيه الفعل.

-أو أن يقع الفاعل المحذوف فعله جواباً عن كلام منفي، والكلام المنفي قد ذكر فيه الفعل، فتقدر الفعل على حسب المذكور في الجملة الأولى، سواء الجملة المنفية أو الجملة المستفهم عنها.

- **فأما المنفي** فنحو قولك: **(بلى محمد)** في جواب من قال: **(ما حضر أحد؟)**، أو **(ما سافر أحد؟)**، فتقول أنت: **(بلى محمد)**، **محمد** هذا ما إعرابه؟ إعرابه فاعل، فاعل لفعل محذوف، والتقدير: **(بلى سافر محمد)** أو **(بلى حضر محمد)**، إذا كان هذا الكلام وقع جوابا لكلام منفي.

- قال ومنه قول الشاعر:

تجلدت حتى قيل لم يعُر قلبه ** من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

يعني من كثرة تحملي وصبري يظن من يراني أني لست ذا هوى وعشق، لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد.

والشاهد عندنا في قوله: **أعظم الوجد** فإن كلمة **أعظم**: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: قلت بل عراه أعظم الوجد، لأن الكلام الذي قبلها منفي، وحينئذ نقدر الفاعل هنا على أنه فاعل لفعل محذوف ويكون التقدير في هذا المثال: **(بل عراه أعظم الوجد)** هذا إذا كان جوابا عن نفي.

- **أما إذا كان جوابا عن استفهام،** فنحو قول الله تعالى {**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ**} فـ**(الله)**: لفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف والتقدير فيه والله أعلم: **ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن خلقنا الله**، والتقدير على أن هذا الفعل جواب لاستفهام، وهو المذكور في قوله تعالى **(وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ)**، ولفظ الجلالة **الله**: فاعل لفعل محذوف استنتجناه من مضمون السؤال السابق، وهو قوله تعالى **من خلقهم**.

- وكقولك: **هل جاءك أحد؟** فيقول المجيب: **نعم زيد، (زيد)**: هذه فاعل لفعل محذوف أو مقدر تقديره: **نعم جاءني زيد،** لأنه وقع في جواب استفهام، هذا الاستفهام قد يكون ظاهرا، كقولك **هل جاءك أحد؟** فتقول **نعم زيد، هل سافر أحد؟ نعم عبد الله، هل نام أحد؟ نعم علي،** السؤال هنا موجود في اللفظ.

- **ولكن قد يكون الاستفهام مقدراً،** وذلك مثل قول الله سبحانه وتعالى: {**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ(٣٦)رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ**} هذه القراءة هي قراءة متواترة وهي أنها قرئت: **يُسبِح** بكسر الباء المشددة، وعليه فإن كلمة **رجال** هي: فاعل لـ**(يسبح)**: أي **يسبح لله عز وجل، (فيها)**: يعني في البيوت التي يذكر فيها اسم الله، يسبح له فيها **(بالغدو والآصال رجال)** هذه لا إشكال فيها لأن **رجال** فاعل، و**يسبح** هو الفعل الموجود فلا إشكال فيها.

لكن هناك قراءة فيها أخرى منسوبة إلى الشامي وأبي بكر قرأها: {**يُسبَح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ**} **فما إعراب كلمة رجال على القراءة الثانية؟**

إعرابها: فاعل لفعل محذوف، **كيف أتيت به؟** قال: هذا الفاعل لفعل محذوف واقع جوابا عن استفهام مقدر، **كيف قدرت هذا الاستفهام؟** قال: فُهم هذا الاستفهام من أول الآية، لأنه كأنه قيل -والله أعلم-: **يُسبَح له فيها بالغدو والآصال،** فقيل **مَن يسبح؟** فقيل في الجواب: **يُسبِحه رجال،** فتكون حينئذ كلمة **(رجال)**: فاعلا لفعل محذوف، والتقدير: **يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة.**

- قال: ومثله قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

هذا بيت من قصيدة فيها رثاء ليزيد، فقوله: **(لِيُبْكَ يزيدُ)**، يزيد: نائب فاعل ليُبكى.

الشاهد: في قوله ضارعٌ، ووجه الاستشهاد قال: ضارع هذا فاعل لفعل محذوف، والتقدير: كأنه لما قال **ليُبك** يزيد كأن سائلا سأل **من يبكيه؟** فصار الجواب: **(ضارعٌ)**، وحينئذ يكون قوله **ضارع** فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: **يُبكيه ضارعٌ**

لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح، وهؤلاء يبكون يزيد، وكلمة **(مختبط)**: معطوفة على **ضارع**، لأن **ضارع** فاعل لفعل محذوف وهو واقع جواباً عن استفهام مقدر، كأن سائلا سأل من يبكيه ؟ فقال يبكيه **ضارع** لخصومة، وهو لم يذكر هنا كلمة يبكيه ولو قال يبكيه لانكسر البيت لكنهم يقدرونه تقديرا.

كما أن الآية الكريمة وما سبق ذكره كله مقدر تقديرا؛ يعني العامل قد يحذف ويبقى حينئذ الفاعل مذكوراً، ولكن لا يجوز حذف الفعل -بل ولا غيره- فلا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل فقد يكون هذا الدليل ملفوظا به، وقد يكون هذا الدليل مفهوما من السياق أو نحو ذلك.

➢ **بعض النحويين يرون مثل هذا الخاصة الثانية هذه الذي يقدر فيه أن يكون فاعلا لاستفهام مقدر، يقولون إنه قياسي، يعني يجوز لك دائما أن تقدره إلا أن يحصل لبس.**

كقولك: **يُوعظ في المسجد رجلٌ**، فـ**(رجل)**: هذه لا يجوز أن تقول أنها فاعل لفعل محذوف والتقدير **يُوعظ** في المسجد ثم تقف، فيسأل سائل **من يعظ في المسجد؟** فيكون رجل فاعلاً لفعل محذوف وتقول التقدير يعظ رجل وليس يُوعظ، **لماذا امتنع هذا؟** قال: لوجود اللبس في هذه الكلمة، جاء اللبس لأن رجل هذه أول ما يتبادر إلى الذهن أنها نائب عن الفاعل لقوله **(يُوعظ)**، فلا نصرف أذهاننا إلى شيء بعيد وهناك شيء أقرب منه.

لكن لو قلت: **يُوعظ في المسجد رجالٌ زيد**، فإنه هنا يصح تقدير كلمة **(زيد)** على أنها فاعل لفعل محذوف ناتج عن سؤال، كأنك حين قيل لك: **(يُوعظ في المسجد رجالٌ)**، قلت: **من يعظهم؟** فقيل لك: **زيد**.

➢ **في بعض الأحيان يكون هذا المحذوف يستلزمه ما قبله** ومنه قول الشاعر:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً ** حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ

فإن الخمر هنا فاعل لفعل محذوف، والتأويل فيها -والله أعلم-: **وحلت له الخمر**.

➢ **في بعض الأحيان يكون الفاعل مذكورا والفعل محذوف وجوبا**، ومنه قول الله سبحانه وتعالى:

{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} **(فإن أحد)**: فاعل لفعل محذوف وجوبا، والسبب في أنه واجب الحذف أن هذا العامل المحذوف مفسر بما بعده، ويقولون لا يجمع بين المُفسِر والمُفَسَّر، والتأويل فيه -والله أعلم-: **وإن استجارك أحد استجارك**.

الحلقة (١٩)

الحكم الخامس: **حكم الفعل إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا، وسواء كان المجموع جمع مذكر أم جمع مؤنث أم جمع تكسير.**

➢ **أولا: حكم الفعل إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعا:**

أ- حقه عند عامة العرب **أن الفعل يبقى على حاله من التوحيد، يعني يبقى كأنه مسند إلى واحد** وليس مسنداً إلى اثنين وليس مسنداً إلى جماعة، نمثل أمثلة ثم نستشهد شواهد.

١/ **حضر رجل**: الفعل حضر لا علامة فيه لأن الفاعل واحد ولا إشكال فيه.

٢/**حضر رجلان**: الفاعل مثنى والفعل بقي على حاله لم يتغير.

٣/ **حضر رجالٌ**: كذلك الفعل واحد الفعل حضر ما تغير والفاعل جماعة وهم رجال.

٤/ **حضر المسلمون**: كذلك حضر هو الفعل ولم يتغير المسلمون جماعة ولم يتغير الفعل.

٥/ **حضرت المسلمات**: كذلك لم يلحق بالفعل ما يدل على أن الفاعل جماعة للمؤنث.

➢ **شواهده هي على النحو الآتي**:

- قال الله تعالى: {**قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ**}

الشاهد في قوله تعالى: (**قَالَ رَجُلَانِ**).

فإن (**قَالَ**): فعل ماضي، و(**رَجُلَانِ**): فاعل، والفاعل هنا مثنى ولم يحصل تغير في الفعل، بل بقي على حاله: (**قَالَ رَجُلَانِ**)، (**رَجُلَانِ**): فاعل مثنى وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

- وقال الله سبحانه وتعالى: {**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا**}

(**وَقَالَ الظَّالِمُونَ**): (**الظَّالِمُونَ**): هذا جمع مذكر سالم، و(**قَالَ**): هذا موحد لم يأتِ فيه علامة تدل على أن الفاعل جمع مذكر سالم؛ يعني لم يقل: **وقالوا الظَّالِمُونَ** مثلاً، بل بقي على حاله وهذا هو الغالب في كلام العرب.

- وقال الله تعالى: {**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**}

الشاهد: في قوله تعالى: (**وَقَالَ نِسْوَةٌ**).

(**نِسْوَةٌ**): هذا يدل على جماعة من الإناث، والفعل (**قَالَ**) بقي على حاله، ولم يتغير حق الفاعل.

حق الفعل أن يبقى على حاله سواء كان الفاعل مفرداً كـحضر عبد الله، أم كان مثنىً كحضر الرجلان، أم كان جماعة ذكور كحضر الرجال، أم كان جماعة إناث كحضرت النسوة؛ لا يتغير الفعل، فلا يلحق به علامة تدل على أن الفاعل مثنى ولا مجموعاً، هذا هو الغالب في كلام العرب.

ب- لكن أورد البصريون عن (طيء) وبعض (أزد شنوءة) **جواز أن يلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموعاً جماعة ذكور أم جماعة إناث يلحق به بالفعل علامة**

واستشهدوا لذلك ببعض كلامهم، وسنذكر أمثلة لذلك إن شاء الله تعالى ونوجهها التوجيه الصحيح.

البصريون حين ذكروا ذلك استدلوا له ببعض كلام العرب بل ببعض ما يمكن توجيهه على هذه اللغة من كلام الله عز وجل ومن سنة رسوله ﷺ.

- **أولاً** هذه اللغة التي تلحق بالفعل المسند للمثنى والجمع المذكر السالم **يسميها النحويون** عامة لغة **أكلوني البراغيث**، ولكن **ابن مالك رحمة الله سماها**: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، وهي تسمية أخرى مأخوذة من نص حديث الرسول ﷺ المذكور في صحيح البخاري ومسلم، وهي تسمية حسنة فيما أرى وهي قول الرسول ﷺ: (**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**)، فـ (**يتعاقبون**): هذا هو الفعل، وقد لحق به علامة وهي **الواو** تدل على أن الفاعل جماعة، والجماعة: هم كلمة **ملائكة**.

فأجاز البصريون بناء على ذلك وعن المنقول عن (طيء وأزد شنوءة) أن تقول: **ضرباني الرجلان**، و**ضربوني الرجال**، و**أكرمنني النسوة**، واستشهدوا لكل بشواهد:

- **الشاهد الأول في المثنى** في قول الشاعر:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ** أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

الشاهد في: (**أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ**)، الفعل هنا: مبني للمجهول، ومعنى ذلك أن المرفوع نائب عن الفاعل، لكن ما ينطبق على نائب

الفاعل ينطبق على الفاعل فلا إشكال، والشاهد: أن (**ألفيا**) هذا هو الفعل، وقد ألحق به علامة تدل على أن الفاعل مثنى وهي **الألف** (**أُلْفِيَتَا**) (**عَيْنَاكَ**) هو الفاعل، وسنذكر توجيه ذلك إن شاء الله.

- **الشاهد الثاني** هو قول الشاعر:

يَلُومُونَنَي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِأَهْلِي فَكُلُّهم أَلْوَمُ**

يَلُومُونَنَي أَهْلِي: الفاعل هنا هو (**أَهْلِي**)، والأهل جماعة، والفعل هو (**يلوم**) ولكنه ألحق به علامة تدل على أن الفاعل جماعة وهي (**الواو**): **يَلُومُونَنَي أَهْلِي**.

- **الشاهد الثالث** هو قول الشاعر:

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ** أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

(**غُرُّ السَّحَائِبْ**): جمع غراء معناها أنها جماعة إناث، و(**ألقح**): هو الفعل، والنون تدل على أن الفاعل جماعة.

- وقبل هذا وذاك يمكن أن يوجه عليه ما ورد في قول الله تعالى: { **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**}

(**الَّذِينَ ظَلَمُوا**): هذا هو الفاعل وهو هنا جماعة ذكور، وقد ألحق بالفعل **الواو**، وهذا دليل على أن الفاعل جماعة، وهذا يمكن أن يوجه على هذه اللغة التي تلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.

- ومنه قول الله تعالى: {**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**} الشاهد في قوله: (**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ**)، فإن **كثير** هذه تدل على أن الفاعل جماعة أكثر من واحد، والفعل **عمي** وصم قد ألحق بكل من الفعلين علامة تدل على أن الفاعل جماعة وهي **الواو** في (**عَمُوا**) والواو في (**صَمُّوا**).

- الدلائل الموجودة:

*أولا الآيتين الكريمتين وهما قول الله سبحانه وتعالى: (**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**)

*والآية الثانية: (**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا** -إلى الآن ما جاء الشاهد لكن نشاهد في قوله- **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**).

*وأيضاً منه قول الرسول ﷺ: (**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**).

*ومنه أيضاً: (**أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ** أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ**

عَيْنَاكَ: مثنى وقد ألحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى ألا وهي (**الألف**).

*والشاهد الأخر قول الشاعر: **يَلُومُونَنَي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهم أَلْوَمُ**

(**أَهْلِي**) جماعة وهم الفاعل هنا، وقد ألحق بالفعل **يلوم** علامة على أن الفاعل جماعة وهي **الواو**.

*وقوله أيضاً: **نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ** أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ**

فـ(**غُرُّ**) هنا: جمع غراء وهذا دليل على أن الفاعل جماعة للمؤنث، وقد ألحق بالفعل هنا علامة تدل على ذلك وهي **نون النسوة**.

➢ **الآن ما توجيه هذا الكلام:**

لا خلاف مادام أنه واقع وهو كثير في كلام العرب فلا بد أن نقبله، وما علينا إلا أن نوجهه التوجيه الذي نراه صحيح، **اختلف في توجيهه، ولعل أصوب التوجيهات بمثل هذا أن يقال:** إن ما ألحق بالفعل حروف تدل على أن الفاعل إما مثنىً وإما مجموعاً جماعة ذكور وإما مجموعاً جماعة إناث، حروف وليست أسماء -ليست ضمائر، لأنها لو كانت ضمائر لأعربت فاعلاً-

ولا محل لها من الإعراب، وما بعدها هو الفاعل في الحقيقة، لكن هذه الحروف ألحقت بالعامل وهو الفعل ليدل على أن الفاعل إما مثنى وإما مجموع جماعة ذكور وإما مجموع جماعة إناث.

-مثال: (**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**).

(أَسَرُّوا): **الواو حرف يدل على أن الفاعل جماعة وليس ضميراً**، و(**الَّذِينَ**): هو الفاعل لأسرَّ؛ يعني كأنه قيل -والله أعلم-: **وَأَسَرّ النَّجْوَى، والَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوَى؛ الواو** هذه ليست فاعلاً وأنما هي حرف.

-ومثله قول الله تعالى: (**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**).

فإن **الواو** في (**عَمُوا**) والواو في (**صَمُّوا**) حرف لا محل له من الإعراب، و(**كَثِيرٌ**): هي الفاعل لـ (**عَمُوا**) على التوجيه الصحيح.

-ومثله (**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**). **ملائكة**: فاعل **والواو** حرف.

-ومثله قول الشاعر: (**أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ**)، **عَيْنَاكَ**: نائب فاعل، و**الألف** حرف يدل على أن الفاعل مثنى.

-ومثله قول الشاعر: (**يَلُومُونَنِي أَهْلِي**)، **أَهْلِي**: هو الفاعل، و**الواو** حرف يدل على أن الفاعل جماعة.

-وقول الشاعر (**أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ**)، **غُرُّ**: هو الفاعل، و**النون** حرف يدل على أن الفاعل جماعة إناث.

هذا هو الأصوب في توجيه مثل هذا.

هل هناك رأي آخر؟

ب. هناك رأيان آخران ؛ **منهم من يرى أن (الواو)** في (**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**) هي الفاعل وتكون حينئذ ضميرا، وكذلك (**الواو**) في (**يتعاقبون**) وكذلك الواو في (**عَمُوا وَصَمُّوا**) وكذلك **الواو** في (**يَلُومُونَنِي**) وكذلك **الألف** في (**أُلْفِيَتَا**) لكنها نائب عن الفاعل، وكذلك **النون** في (**أَلْقَحْنَهَا**)، **كل وحدة من هذه الكلمات ليست حرفا، وإنما هي ضمير وموقعها من الإعراب فاعل**.

والسؤال **ما إعراب الاسم المرفوع الذي بعدها؟** قولان:

- منهم من يرى أنه بدل من الواو أو من الألف أو من النون يكون بدلاً مما قبله.

- ومنهم من يرى هذا اسم متأخر يعرب مبتدأ والجملة التي قبله خبره، فيكون التقدير:

(**كَثِيرٌ منهم عَمُوا وَصَمُّوا**)، (**والَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوَى**)، لأنه يكون مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم، و(**أَهْلِي يَلُومُونَنِي**) و(**عَيْنَاكَ أُلْفِيَتَا**) و(**غُرُّ السَّحَائِبْ أَلْقَحْنَهَا**)، فيكون على التقديم والتأخير؛ يكون ما تأخر مبتدأ، وما قبله هو الخبر.

لكن الأصوب في هذه المسألة هو الإعراب الأول وهو أن تكون هذه الملحقات بالأفعال إنما هي حروف تدل على التثنية والجمع، وفيها دلالة على أن ما بعدها إما مثنى وإما جماعة، وهذا هو الأصح إن لم يكن هو الصحيح.

الفرق بين الأصح والصحيح أننا إذا قلنا هو الأصح فغيره أيضاً صحيح ولكنه مرجوح، وإذا قلنا هذا هو الصحيح فغيره ليس صحيح، **وابن هشام رحمه الله اعتمد التعبير الثاني فقال إنه هو الصحيح**، فاعتد بأن هذه الكلمات الملحقة إنما هي حروف وما بعدها هو الفاعل، كما أنك تلحق إذا كان الفاعل مؤنث ألحقت بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث كقولك: **حضرت فاطمة**، (**التاء**) هذه حرف تدل على أن الفاعل مؤنث وتلحق هنا إذا قلت (**أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ**) أو قلت: (**جاءا الرجلان**) فأنت تلحق العلامة هذه لتدل على أن الفاعل مثنى وهكذا إلى آخره.

وقد استدل على أنها ليست ضمائر للفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير وليس ما بعدها أيضاً تابعاً على الإبدال لأن ذلك -يعني هذه اللغة- ليست لغة لعامة العرب، وإلا لوجهناها بالتوجيهين الأخيرين، فهي لغة جماعة من العرب **وهي**

تنسب إلى بعض الطائيين وبعض أزد شنوءة، أما التقديم يعني تقديم الخبر وتأخير الخبر، وكذلك الإبدال من الفاعل أو من غيره هذا **لغة جميع العرب** يجيزونه؛ كل العرب يجيزونه، أما هذه اللغة خاصة لفئة معينة من العرب، فكيف نوجه ما هو خاص بلغة أو بفئة معينة من العرب بشيء عام من عند العرب؟ **وعلى كل حال فالمسألة في هذه سهلة ولعلنا نستصوب القول بأنه هو الأصح يعني التوجيه الأصح وليس الصحيح، حتى يكون الرأيان الآخران مقبولين أيضاً، ولكنهما مرجوحان والله أعلم.**

- يقول المصنف: الصحيح أيضاً أن هذه اللغة لا تمتنع في المفردين المتعاطفين، وفي المفردات المتعاطفات.

معنى هذا: يجوز لك مثل ما جاز لك أن تقول: "**قال الرجلان**" "**قالَا الرجلان**" مثل ما جاز لك أن تلحق في المثنى، كذلك تلحق فيما إذا كانت التثنية عُلمت بوجود اثنين، كيف هذا؟

قال يجوز لك أن تقول: "**جاءا محمد وعلي**" وأنت قد عرفت التثنية فيهما بالعطف وليس بكونهما مثنيين، وكذلك لو قلت: "**جاء محمد وعلي وصالح**" فإنه يجوز أيضاً أن تقول: "**جاءوا محمد وعلي وصالح**" يعني بهذه اللغة التي أجازوا فيها أن يلحق بالعامل ما يدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.

و قد يسأل سائل علام استدل المصنف أو اعتمد المصنف ابن هشام رحمه الله في قوله: "إن ذلك جائز في المفردين المتعاطفين وفي المفردات المتعاطفات"؟

- استدل بقول الشاعر: **تولى قتال المارقين بنفسه ** وقد أسلماه مبعد وحميم**

تولى: فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره **هو**، و**(قتال)**: مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة على آخره، الإشكال في قوله: **(وقد أسلماه مبعد وحميم)**؛ **(مبعد)**: هذا فاعل، و**(حميم)**: معطوف على مبعد، والفعل أسلم، وقد لحق به علامة تدل على أن الفاعل أكثر من واحد يعني اثنين، **كيف؟** قوله: **قد أسلماه مبعد** هذا واحد، و**حميم** هذا الثاني، فدل على أنه كما تجوز هذه اللغة فيما إذا كان الفاعل مثنى؛ تجوز أيضاً فيما إذا كان الفاعل مفرداً وقد عطف عليه مفرداً آخر، **وكما تجوز في المفردين المتعاطفين لا تمتنع أيضاً في المفردات المتعاطفة**، كقولك: **حضر محمد وعلي وصالح**، فإذا ألحقت هذه العلامة قلت: **حضروا محمد وعلي وصالح**، وهذا كلام صحيح ولا إشكال فيه، مادام وجد عندنا من الشواهد ما يدل على ذلك.

-**عند المصنف شاهد آخر** وهو قول الشاعر:

ذريني للغنى أسعى فإني ** رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليهم ** وإن كانا له نسب وخير

هذا الشاعر يخاطب زوجه –الأولى تذكير زَوجَهُ، وهو الوارد بالقرآن والتأنيث زَوجَتهُ جائز- الشاعر يخاطب زوجه فيقول: ذريني للغنى أسعى؛ أي اتركيني أبحث عن الغنى، فإني رأيت الناس شرهم الفقير -في رأي الشاعر طبعاً- وهذا البيت ينسب لعروة بن الورد العبسي، وهو من الصعاليك؛ والصعاليك مجموعة من الشعراء كانوا في الأغلب فقراء، ولكن كان فيهم شجاعة وكرم، فكانوا يعدون على الناس فيسلبون ما عندهم ويوزعونه على الفقراء -وهذا طبعاً بدون شك أنه خطأ- لكن هؤلاء هم الصعاليك هذا واحد منهم، يقول:

ذريني للغنى أسعى فإني ** رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليهم ** وإن كانا له نسب وخير

قال وأحقرهم وأهونهم عند الناس هم الفقراء مع الأسف الشديد، وإن كان حتى إن كان هذا الفقير صاحب نسب وصاحب فضل كثير؛ فإنه إذا كان فقيراً فإنه محتقر عند الناس للأسف الشديد.

الشاهد: في قوله (و إن كانا له نسب وخِير) بكسر الخاء والمقصود بـه وخير الكرم والشرف؛ يعني وإن كان ذا نسب وإن كان شريفاً وكريماً فإنه مع ذلك محتقر عند الناس إذا كان فقير.

الشاهد، في قوله: **(وإن كانا له نسب وخير)**، فإن **نسب** هذا واحد، و**خير** هذا اثنين، الفاعل واحد ولكن عطف عليه واحد ثانٍ، وألحق بالفعل المسند إليه علامة تدل على إن الفاعل مثنى.

وهذا جائز على هذه اللغة التي تسمى بلغة **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار عند ابن مالك**، والتي يسميها النحويون أكلوني البراغيث، وهذا جائز عند بعض العرب ولكن ليس جائز عند كل العرب.

الحلقة (٢٠)

الحكم السادس: **تأنيث الفعل للفاعل.**

إذا كان الفاعل مؤنثاً فهل تؤنث له الفعل؛ هل تجعل علامة على الفعل تدل على أن الفاعل مؤنث؟

الجواب: أن الفاعل إذا كان مؤنثاً فتلحق الفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وهذا اللحاق أحيانا يكون **واجباً**، وأحيانا يكون **جائزاً**.

- **العلامة تكون في الفعل الماضي** بلحاق تاء ساكنة في آخره، فتقول: **قامتْ هندٌ.**
- **إن كان العامل فعل مضارع** ألحقت تاءً متحركة في أوله، فتقول: **تَقوم هندٌ.**
- وكذلك لو كان الذي رفع الفاعل **قائماً مقام الفعل** أو **اسماً يعمل عمل الفعل** كأن يكون **اسم فاعل** فإنك تلحق أيضا بالعامل هذا علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وذلك على النحو الآتي:

يجب أن تلحق علامة تدل على أن الفاعل مؤنث في موضعين، ويجوز الإلحاق وعدم الإلحاق في موضعين آخرين.

➢**الموضعان اللذان يجب فيهما تأنيث الفعل للفاعل فهما:**

١- أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث، سواء أكان هذا المؤنث الذي عاد إليه مؤنثاً حقيقياً أم كان مؤنثاً مجازياً فإنه يجب أن تلحق علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وذلك بالتاء الساكنة في آخر الفعل الماضي، والتاء المتحركة في أول الفعل المضارع.

فتقول: **(الشجرةُ نمتْ)**، ولا تقول: **(الشجرةُ نما)**، لأن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره **"هي"** يعود على الشجرة **المؤنث المجازي**، والشجرة صحيح أنها مؤنث مجازي لكن لا يهم.

(هندُ قامتْ): هذا لا إشكال فيه لأن الفاعل هنا **مؤنث حقيقي** التأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره **هي**؛ يعني ما يدل على أنه فاعل ضمير يعود على هند، و**(هند)**: هذه ليست فاعل في الحقيقة، إنما الفاعل هو الضمير الذي عاد إليها، فإذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث لا يختلف سواءً كان المؤنث الذي عاد إليه مؤنثاً حقيقياً كهند أو مؤنثاً مجازياً كشجرة؛ فقولك: **الشجرةُ نمتْ** أو **الشجرةُ تنمو**، أو **هندٌ تَقومُ** أو **هندُ قامتْ؛ هنا واجب لابد من أن تأتي بالتاء.**

الضمير هذا المقصود به الضمير المستتر، وقد عبر عنه ابن هشام بأنه ضمير متصل، ولكن لعل الأصل في ذلك أن يعبر عنه بأنه "ضمير مستتر يعود إلى مؤنث حقيقي" وهذا بعكس أن يكون الضمير مفصولاً بإلا مثلاً، كقولك: **ما قام إلا هي**، أو **ما**

يقوم إلا هي، فسيأتي بيان أنه لا يجوز التأنيث، بل بعضهم يحصر التأنيث على أن يكون في الشعر فقط أما إذا كان في كلام غير الشعر فإنه لا يجوز فيه التأنيث.

هذا الوجوب لا يجوز تركه أبدا إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الكلام شعراً.

الشرط الثاني: أن يكون ما عاد إليه هذا الضمير **مؤنثاً مجازياً** وليس مؤنثاً حقيقا.

- ومنه قول الشاعر: **فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقها ** وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**

أما قول: (**فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقهَا**) فهذا قد ألحق به العلامة ولا إشكال فيه، لكن الإشكال في قوله: **وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**، كان حقه أن يقول: **وَلَا أَرْضَ أَبْقَلتَ إِبْقَالَهَا** لكن لو قال ذلك لا انكسر البيت.

إذاً اجتمع الشرطان هنا، **الشرط الأول** أن يكون الكلام شعراً وهذا الكلام شعرا، **والشرط الثاني** أن يكون ما عاد إليه هذا الضمير مؤنثاً مجازياً وليس مؤنثاً حقيقاً، كلمة **أرض** هنا مؤنث مجازي وليست مؤنث حقيقيا.

- ومثله قول الشاعر أيضا: **فإمَّا تَرَيِنِي وَلِيَ لِمَّةٌ ** فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها**

الحوادث هنا مؤنث مجازي لأنه يدل على الجماعة، و(**أودى**) هذا هو الفعل الذي لم يتصل به العلامة مع كونه رافعاً لضمير يعود إلى الحوادث، و**الحوادث** مؤنث مجازي، والكلام شعر، فإذاً اجتمع الشرطان فلا إشكال في ذلك.

هذا هو الموضع الأول الذي **يجب** المجيء فيه بعلامة تدل على أن الفاعل مؤنثاً، وهو أنه يكون الفاعل ضميراً يعود على مؤنثٍ مجازي التأنيث أو حقيقي التأنيث، ليس الفاعل مؤنثاً لا، ضمير يعود على مؤنث، والضمير كما ذكر المصنف هو "الضمير المتصل" وإن قلت "المستتر" فلا بأس، لكن "المتصل" قد تخرجك من أن يكون الضمير الذي عاد على المؤنث المجازي ضميراً منفصلاً وهو مفصول **بإلا**، كقولك: **هند ما قام إلا هي**، أو **ما يقوم إلا هي**، فإن التأنيث هنا ممنوع.

٢- الذي يجب فيه تأنيث الفعل للفاعل هي: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقيَّ التأنيث غير مفصول عن عامله-يعني متلاصقان - أي الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي مثلاصقان.

ما المؤنث الحقيقي وما المؤنث المجازي؟

المؤنث الحقيقي كما ذكر بعض النحويين هو: **ما يحمل ويلد**، وبعبارة أخرى يقول بعضهم: المؤنث الحقيقي هو ماله فرج، وماعدا ذلك فليس مؤنثاً حقيقاً، فاليد مؤنث مجازي، والنار مؤنث مجازي، وقوله تعالى: (**هذه جهنم التي كنتم توعدون**) **جهنم** مؤنث مجازي، العين مؤنث مجازي، وهكذا، هذه كلها مؤنثات مجازية.

فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عن عامله، وجب تأنيث الفعل للفاعل.

-ومنه قوله {**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**}

الشاهد: قوله (**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ**)، **امرأة عمران**: هذا مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل: **قال**، وهما متلاصقان يجب تأنيث الفعل بالفاعل، وكقولك: **تقوم هندٌ**، و**تحضر أمة الله وصالحة وفاطمة**.

وشذ قول بعضهم: "**قال فلانة**" شذوذه لأنه لم يلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث مع كونهما متلاصقين، قال المصنف وهذا رديء لا ينقاس، ليس بقياسي وهو رديء في الوقت نفسه.

لو قال لك قائل، قد قالوا: **نعم المرأة هند**، وبئس المرأة دعد، **لماذا لم يلحقوا بالفعل نعم وبالفعل بئس علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كون الفاعل هنا لفظ المرأة، والمرأة مؤنث حقيقي التأنيث؟**

لمَ يجز أن تقول **نعم المرأة** بدون أن تلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كونهما متصلين والفاعل كلمة مرأة مؤنث حقيقي التأنيث؟

الجواب: يقال أن الفاعل مع **نعم** و**بئس** بالذات ليس مع كل الأفعال، أنه ليس المقصود هنا مدح امرأة بعينها أو ذم امرأة بعينها، وإنما المقصود مدح الجنس كاملاً أو ذم الجنس كاملاً، **والجنس معلوم -كما سيأتي- أنه يجوز معه التذكير والتأنيث.**

لكن لو قلت **جاءت المرأة** وجب أن تأتي بالعلامة التي تدل على أن الفاعل مؤنث، **جاءت المرأة**، لكن (نِعْمَ) تدل على أنك تمدح الجنس ثم تخصص **هندا**، أو تذم الجنس ثم تخصص **دعدا** في قولك في **نعم المرأة هند**، و**بئس المرأة دعد.**

➢**الموضعان اللذان يجوز فيهما تأنيث الفعل للفاعل فهما:**

١- أن يكون الفاعل مؤنثاً سواءً كان مؤنثاً حقيقي التأنيث أو مؤنثاً مجازي التأنيث لكنه مفصول عن عامله بأي فاصل بشرط أن لا يكون الفاصل هذا هو لفظ إلاَّ، لأنه يكون له حكم سنذكره فيما بعد، إذا فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث حقيقياً أم مجازياً بفاصل جاز لك تأنيث الفعل وتذكيره.

مثل قولك: **حضر القاضي امرأة**

حضر: فعل ماض، **امرأة**: فاعل، و**القاضي** قد فصلت بين الفعل والفاعل **ويجوز** أن تقول: **حضرت القاضي امرأة، والأفضل التأنيث**، لكن الثاني جائز ولا إشكال فيه.

-وقد ورد في قول الشاعر: **لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أَمُّ سُوءٍ ** على بابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ**

أم: هي الفاعل وهو مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل: **ولد**، ولم يؤنث الفعل للفاعل مع أن الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث لوجود هذا الفاصل وهو كلمة **الأخيطل**، لأن **الأخيطل** هذه مفعول به وقد فصل به بين الفعل والفاعل.

والأكثر بدون شك التأنيث، إلا في **مسألة** وهي أن يكون الفاصل بين الفعل والفاعل أن يكون لفظ "**إلاَّ**" **فإنهم يقولون لا يجوز التأنيث حتى لو كان الفعل مؤنث حقيقي التأنيث، فلا يجوز إلا في الشعر.**

إذن تقول: **ما قام إلا هند**، ولا تقول: **ما قامت إلا هند**، لأن الفاعل في الحقيقة مقدر، وتقديره **ما قام أحد**، و(**أحد**) هذا مذكر، فكيف تؤنث الفعل؟ **ما قام أحد إلا هند**، طبعاً لو ذكرت **أحد** لا يجوز لك أن تؤنث، لكن مع حذفه أيضا لا يجوز أن تؤنث إلا في الشعر كما ذكر بعضهم.

قالوا ومن الشعر الذي ورد فيه الفعل مؤنثاً مع وجود الفاصل وهو **إلا** قول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

(**برئت**): الفاصل بينه وبين الفاعل هو كلمة (**إلا**)، وقد أُنِّث الفعل هنا والتأنيث خاص بالشعر كما يرى بعضهم.

والحقيقة أن ابن مالك رحمه الله قال: هذا التأنيث قليل ولكنه ليس ممنوعاً، واستشهد بشاهدين من كلام الله على بعض القراءات، طبعاً الشعر إذا أنثته فلا إشكال لأنه شعر، وقد يكون لضرورة الشعر، لكن استشهد ابن مالك رحمه الله بنحو قول الله: {**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ**}

طبعاً على قراءة (**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**) **صيحة** سيكون خبر كان، واسمها ضمير ولا إشكال في التأنيث.

لكن فيها قراءة أخرى: **إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ** على هذه القراءة يكون قد أنث مع أن الفاعل مفصول عن عامله **بإلا**، وهذا الكلام طبعاً كلام الله سبحانه وتعالى وليس شعراً، قولاً واحدا.

-قال ومنه قراءة أخرى في قول الله سبحانه وتعالى: {**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ** } فيها قراءه أخرى: (**فأصبحوا لا تُرى**

إلا مساكنهم)، وقد أنث الفعل بالتاء الموجودة في أول (**ترى**) مع كون الفاصل بين الفعل والفاعل هو لفظ **إلا**.

ومع ذلك فإننا نقول: إن الكثير والغالب في مثل هذه الحالة أن يكون العامل المفصول **بإلا** أن يكون لا تلحق به علامة التأنيث، فيبقى مذكرا، هذا هو الغالب والكثير.

لكن على هذه القراءة وهذا الشاهد الشعري الذي ذكره المصنف يكون الفعل قد أنث لفظاً، يعني قد لحقت به علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كون الفاصل بينهما هو لفظ **إلا**، وهذا قد يؤول بتأويلات أخرى.

٢- التي يجوز فيها تأنيث الفعل للفاعل هو أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازي التأنيث، ليس حقيقي التأنيث حتى لو كان متصلاً بعامله فلا إشكال في ذلك.

فإذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً جاز لك أن تذكِّر الفعل وأن تأنثه.

ومنه قوله: {**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**}

(**جمع**): هنا مبني للمفعول يعني أن ما بعده مرفوع على أنه نائب فاعل، لكن النائب عن الفاعل والفاعل أحكامهما واحدة، فما يجب في الفاعل يجب في النائب عن الفاعل، وما صح في النائب عن الفاعل يصح في الفاعل.

والشاهد عندنا: أن كلمة (**الشمس**) مؤنث مجازي، وكلمة (**جمع**) هنا لم تلحق بها علامة تدل على أن الفاعل مؤنث وإنما جاءت مذكرة، لكن لو قيل في غير القرآن: **وجمعت الشمس والقمر**، لكان كلاماً صحيحا وهذا لا إشكال فيه.

➢ **يلحقون بالمؤنث المجازي المفرد؛ اسم الجنس** والمقصود به: ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً في المفرد.

مثلاً: كلمة **شجر**، كلمة **بقر**، كلمة **ثمر**، هذه كلها مفردها بالتاء، وجمعها ليس فيه التاء.

ومثله كلمة (**عرب وعربي**) فإنه يفرق بين المفرد والجمع أو **اسم الجنس الجمعي** يفرق بالياء المشددة في المفرد.

➢ **الحاصل أن اسم الجنس يجوز معه التذكير والتأنيث** فتقول: (مشت البقر) و(مشى البقر) و(**حُصدت الثمر**) و(**حصد الثمر**) **يجوز ذكر التاء ويجوز حذف التاء.**

➢ **ومثله وأيضا اسم الجمع وهو ما لا مفرد له من لفظه**، ككلمة **النساء** فإن مفردها **امرأة**، وكلمة **الإبل** فإن مفردها **ناقة** أو **جمل**، وهكذا، كلمة **رهط** فإن مفردها **واحد**، كلمة **قوم** فإن مفرده **رجل**، هذا **يجوز معه التذكير والتأنيث أيضا** ومنه قول الله: {**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**}

(**كَذَّبَتْ قَوْمُ**)، **قوم**: في ظاهره أنه مذكر، لكن يسمونه اسم جمع لا مفرد له من لفظه يجوز تأنيث الفعل قال الله: {**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**} ومنه قول الله: {**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**}.

هذا أيضا كل ما يدل على الجمع من **اسم الجنس، واسم الجمع، وجمع التكسير، أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فلهما حكم خاص.**

لكن جمع التكسير يجوز معه التذكير والتأنيث فتقول: **حضرت الرجال**، وتقول **حضر الرجال**، للتذكير والتأنيث، إن قلت: (**حضرت الرجال**) فأنت تقصد جماعة الرجال، وإن قلت: (**حضر الرجال**) فأنت تقصد جمع، والجمع غير الجماعة، الجمع مذكر والجماعة مؤنث، ومنه قول: (**أورقت الشجر**)، ويجوز أن تقول: (**أورق الشجر**)، ومثله مما جاز فيه التذكير قول الله تعالى: {**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ** } فإن (**قوم**): اسم جمع؛ يعني لا مفرد له من لفظه، وقال الله: {**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**} ولم يقل (**وقالت نسوة** في المدينة)، وتقول: (**قام الرجال**) وتقول: (**قام الهنود**)، **والهنود**: جمع هند وهند اسم امرأة، فتقول: **قام الهنود**، ويجوز أن تقول: **قامت الهنود**.

➢**إذا كان الجمع الموجود عندك جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم فما حكم تأنيث الفعل وتذكيره؟**
- الحكم أنه إن كان **جمع مذكر سالم وجب معه التذكير**؛ يعني ما تؤنث الفعل، فلا تقول: **قالت المسلمون**، تقول: **قال المسلمون**، ومنه قوله: {**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا**}.
➢**وإن كان الفاعل جمع مؤنث سالم فإن تأنيث الفعل واجب**، فتقول:**حضرت المسلمات**، ولا تقول **حضر المسلمات**.
إذن يُنظر إلى الجمع من ناحية أنه جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم:
فإن كان جمع مذكر سالم وجب معه التذكير؛ لسلامة مفرده من التغيير، لأنك إن قلت: **قام المسلمون**، فكأنك قلت: **قام المسلم**.
وإن كان جمع مؤنث سالم وجب معه التأنيث لسلامة مفرده من التغيير، لأنك إذا قلت: **قامت المسلمات**، فكأنك قلت: **قامت المسلمة**.
-ورد استشهاد عند المصنف بما يأتي في قول الله: {**قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**} (**بَنُو**): هذا ملحق بجمع المذكر السالم، ومع ذلك جاء الفعل (**آمن**) ملحق بعلامة تأنيث.
- قال ومنه قول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ** والظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

(**بَنَاتِي**): هذا أيضا جمع مؤنث سالم، وقد جاء الفعل **بكى** بدون علامة تأنيث.
-وقال الله: {**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ**} فما السبب في هذا الاختلاف في القاعدة؟
وجه قول الله تعالى: (**إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**): لأن كلمة (**بَنُو**) هنا لم يسلم مفردها من التغيير، فجاز أن تؤنث الفعل لها وأن تذكره، كما يحصل في جمع التكسير، فجمع التكسير لا يسلم مفرده من التغيير في الغالب، فيجوز تأنيث الفعل والتذكير معه.
و(**فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ**) قال: (**بَنَاتِي وأبنائي والبنون**) هنا بمعنى واحد لم يسلم فيها المفرد من التغيير، فجاز التذكير والتأنيث.
أما في قول الله تعالى: {**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ**} (**المؤمنات**): جمع مؤنث سالم، وجاء هنا بلا علامة، لأن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث لكنه مفصول عن عامله يجوز معه التذكير والتأنيث، وهذا مفصول عن عامله لأن **جاء** و**المؤمنات** هو الفاعل قد فصل بينهما **بالكاف**، وهذا هو وجه الجواز في هذه الآية.

الحلقة (٢١)

➢ **رتبة الفاعل**
أين يكون الفاعل؟ سبق أن ذكرنا أحكام الفاعل أنه لا بد أن يتأخر عن الفعلِ، لكننا نتحدث عن ترتيبهِ بالنسبةِ له هو والمفعول به، **هل تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً أم جوازاً؟**
➢ **الأصل في الفاعل أن يذكر بعد الفعل، وأن يذكر بعدهما المفعول به، هذا هو ترتيب الجملة الفعلية، الفعل أو العامل، ثم الفاعل، ثم المفعول به، هذا ترتيبها الأصل.**
قد يحصل تقديم أو تأخير جوازاً، وجوباً، لكنه خلاف الأصل، فإن جاء على الأصل فلا يسأل عنه، وهكذا في كل شيءٍ يجيءُ على الأصل لا يقال لماذا جاء على الأصل؟ فإنه هو الأصل، فيجيءُ على الأصل وهو تقديم الفعل أولاً، ثم أن يذكر الفاعل بعده، ثم يذكر المفعول به بعدهما.

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ} {وَوَرِثَ}:هذا هو الفعل وقد جاءَ مقدماً، {سُلَيْمَانُ}: هذا هو الفاعل، {دَاوُودَ}: هذا هو المفعول به، وهذا إذا جاء على الأصل فلا يسأَلُ عنه.

في بعض الأحيان هذا الأصل يكونُ واجباً، لكن الأصل أنه جائز، يعني لو كان في غير القرآن الكريم كان ممكن أن تقول: **(وورث داوودَ سليمانُ)**، فتقدم المفعول به وتأخر الفاعل لا إشكال فيه.

➢ **الصورةُ الأولى في رتبة الفاعل: التزام الأصلِ جوازاً**؛ كأن تقول: **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**، تأتي بالعكس في غير القرآن -فتقولُ: **وورث داوودَ سليمانُ**.

➢ **الصورة الثانية**: **يجب التزام الأصل –وهو أن يتقدم الفعل ثم يليهُ الفاعل ثم يليهما المفعول به– يجب التزام الأصل في مسألتين**:

١. المسألة الأولى: أن يخشى التباس الفاعل بالمفعول فلا يدرى؛ أي إذا كان الفاعل والمفعول ليس فيهما علامةٌ تبين أين الفاعل من المفعول به، فإن التزام الأصل وهو أن يتقدم الفاعل على المفعول به ويتأخر عنهما المفعول به هذا **واجب** إذا كان هناك لبس، في هذه الحالة لا يجوز حتى تقديم المفعول به على الفعل والفاعل **أمثلتهُ**:

- **أن يكون الفاعل والمفعول كلاهما مقصورين** -هذا مثال- يعني لا تظهر عليهما الحركة.

- **أن يكون الفاعل والمفعول به مبنيين** فحينئذ أيضاً يجب فيهما التزام الأصل، لأن المبني لا تظهر عليه الحركة، هو مبني عل صورة معينة فما تتغير.

المثال: قولك **(أكرم موسى عيسى)**، **(موسى)**: هذا فاعل **يجب أن يكونَ هو الفاعل**، وأن يكون **(عيسى)** مفعولاً به، لأنك لو قدمت **عيسى** وهو مفعول به؛ فإنه لا يظهر للمستمع أنه مفعول به، بل قد أول ما يتبادر إلى ذهنه أن **عيسى** هو الفاعل لأنه هو هذا مكانه الذي يستحقه، لأن حق الفاعل أن يكون متقدماً، وليس هنا قرينة تبين أن هذا فاعل وذلك مفعول به.

إذاً إذا كان **موسى** هو الفاعل فيجب أن يكون مقدماً على **عيسى**، ولا يجوز أيضاً حتى أن تقول: **(عيسى أكرمَ موسى)** لأنهُ قد يتوقع أن **عيسى** المتقدم هذا مبتدأ، و**أكرم** فيه ضمير يعود على **عيسى** فيكون **موسى** مفعولاً به.

نقول إذا لم تكن هناك قرينة لا لفظية ولا معنوية، وكانت علامة الإعراب غير ظاهرة في الفاعل والمفعول به وجب التزام الأصل، وهو أن يتقدم الفعل ثم يليهُ الفاعل ثم يليهما المفعول به، وذلك نحو قولك: **(أكرم موسى عيسى)**.

فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول فالجواب قدّم ما شئتَ وأخّر ما شئت.

- هذا الرأي قاله به أكثر المتأخرين، ونصَ ابن هشام رحمه الله على أن الذي قالهُ هو ابن السراج، ووكثر المتأخرين كالجزولي وابن عصفور وابن مالك.

وجاءَ نحويٌ آخر فخالفَ النحويين فخالف هؤلاء وقال: بل يجوز تقديم ما شئت، حتى لو لم تكن هناك قرينة تبين الفاعل من المفعول به، ومحتجاً بما يأتي:

أ. الدليل الأول: أنه يجوز في التصغير أن تصغر عُمَر وعَمرو فتقول فيهما (عُمَير) في تصغيرهما، مع وجود اللبس، لأنه لا يدرى هل أنت صغرت عَمْراً أم صغرت عُمَراً ؟

ب. الدليل الثاني: الدليل الذي استدل به **ابن الحاج** أن الإجمال -يعني الإيجاز- من مقاصد العقلاء مقاصد العقلاء هو الإجمال، والمقصود به الإيجاز والاختصار، بل قد قالوا إن البلاغة هي الإيجاز.

ج. الدليل الثالث: أنه يجوز لك أن تقول **(ضربَ أحدهما الآخرَ)** وهذا مع كون الحركة الإعرابية يعني تقول: **(محمدٌ وعبد الله**

أكرمَ أحدهما الآخر) فلا تدري من المُكرِم ولا تدري من المُكرَم، وهذا أيضاً من ما يجيزون فيه وقوع اللبس، وهو حاصلٌ في كلامهم.

د. الدليل الرابع: إن تأخير البيان لوقت الحاجة -يعني إذا حصل عندك لبس وأحد احتاج أن تبين لهُ هذا اللبس فبينه، وإذا لم يسألك أحد عن هذا اللبس فلا تبينه- يقول تأخير البيان لوقت الحاجة جائزاً عقلاً وشرعاً باتفاق وشرعاً على الأصح، يعني المسألة فيها خلاف عن تأخير البيان لوقت الحاجة وهذه مسألة فقهيه لا أدخل فيها، لكنَ هذه أدلة ابن الحاج.

هـ. الدليل الخامس: من أدلته أيضاً أن **الزجاج** نقلَ -الزجاج هذا واحد من النحويين أبو إسحاق الزجاج- نقل أنه لا خلاف بين النحويين أنه يجوز في قول الله تعالى: {**فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ**} **(تِّلْكَ)** و**(دَعْوى)**، **(تِّلْكَ)** لا يظهر عليها الإعراب و**(دَعْوَى)** لا يظهر عليها الإعراب، أنه يجوز في ذلك أن تعرب: **(تِّلْكَ)**: اسم **مازال** و**(دَعْوَاهُمْ)**: خبرها، أو العكس، هذا نقلهُ الزجاج، ونقلَ أنهُ لا خلاف في ذلك.

وهذه دعاوى يرد عليها من عدد من النواحي ليس هذا مجال الرد عليها، ولكن الحاصل أن ابن الحاج اعترض على النحويين بهذه الأمور.

لكني أرُد على مسألةٍ واحدة وهي قولهُ **إنَ الإجمالَ من مقاصد العقلاء** وهذه أقوى واحدة في هذه الأمور التي ذكرها، أقوى شيء في الأمور التي ذكرها هي قولهُ: **(إنَ الإجمالَ من مقاصد العقلاء فكيف نصرف الذهن عنهُ)، فنقول لهُ جواباً على ذلك:**

يقال لابن الحاج الإجمال فعلاً من مقاصد العقلاء لكن ليس الإبهام والغموض من مقاصد العقلاء، لا، الإبهام إذا لم يكن لهُ غرض فإنهُ لا يؤتى بهِ، بل الأصل في الأشياء هو الوضوح والبيان، وأما كون الإجمال من مقاصد العقلاء فنعم، لكنه ليس الإبهام والغموض هو الذي من مقاصد العقلاء، وأنت إذا قلت في **(ضربَ موسى عيسى)** أو **(أكرمَ موسى عيسى)** إنه يجوز لك؛ فليس هذا من باب الإجمال بل هو من باب الإبهام والغموض، فلا يجوز، وهذه أعظم أو أقوى حجة ذكرها.

إذاً **الصورة الأولى** التي **يجب فيها التزام الأصل** وهو الترتيب الذي أذكرهُ الآن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل ثم يليهما المفعول به هذا يجب في مسألتين:

المسألةُ الأولى: **أن يكون الفاعلُ والمفعول به لا تظهر عليهما علامة الإعراب إما لكونها مقصورين أو لكونهما مضافين لياء المتكلم** مثلاً **(أكرم أبي أخي)**، هذه لابد أن تقدم الفاعل وتُؤخر المفعول به، لأنك ما تدري إذا قدمت أخي مثلاً هل هو الفاعل أم المفعول به، فلابد أن تلتزم الأصل.

أقول **أو قد يكونا مبنيين (أكرم هذا ذلك)** لابد أن يكون واحد منهما؛ إذا رتبناهما فلا بد أن نلتزم الأصل، وإلا فإن هذا خطأ.

فإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول، فالجواب قدم ما شئتَ وأخر ما شئت.

على سبيل المثال:

- إذا قلت **(أكرمتْ موسى ليلى)**: عندنا **(التاء)** هذه تدل على أن الفاعل مؤنث، إذاً لا مانع تُقدم الفاعل أو تأخرهُ، **هذه قرينة لفظية.**

- **(أكرمَ موسى القويّ عيسى)** لو كانت كلمة **(القوي)** معنا هنا موجودة أو **(أكرم موسى الفائز عيسى)**، كلمة **(الفائز)** هذه تظهر عليها الحركات وهي صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف، فإذا قلت **(أكرمَ موسى الفائزَ عيسى)** فأنت قد قدمت المفعول به، لكن عندك دليلٌ على هذا التقديم أنهُ مفعولٌ به، لأن الصفة تتحمل الحركة، فلو قلتَ: **(أكرم موسى عيسى**

القويُ) لـجاز أيضاً، لأن **عيسى** هذا مع أنه متأخر وهو فاعل لكننا لما وصفناه بكلمة **القويُّ** دل على أنه هو الفاعل لأن كلمة القوي تتحمل الحركة وقد جئنا بها مرفوعة فدل على أن **عيسى** هو الفاعل.

- **(أكلَ الكمّثرى موسى) من الآكل ومن المأكول؟** لاشك أن الآكل هو **موسى** مع أنه لا يظهر عليهم الحركة، لكن عندنا **فيه قرينة معنوية** فلا مانع من تقديم ما شئت منهما.

- (**أرضعت الصغرى الكبرى**) كلهما مؤنث **الصغرى والكبرى**، والعلامة الموجودة في **أرضعت**، وهي التاء تصلح **للصغرى** وتصلح **للكبرى**، لكن عندنا **دلالة معنوية أو قرينة معنوية** تبين أن **الكبرى** هي الفاعل، لأن **الصغرى** لا يمكن أن ترضع **الكبرى**.

إذاً: إذا وجدت قرينةٌ لفظيةٌ أو معنوية حتى لو خفيت علامة إعراب الكلمة، فإنه لا مانع أن تقدم الفاعل أو تقدم المفعول به، ولا يلزم التزام الأصل.

٢. المسألةُ الثانية: أن يكون المفعول محصور بـ(إنما) قولاً واحداً، هنا لابد أن يتأخر المفعول به لأن المحصور بـ(إنما) لا يعرف إلا بكونه متأخرا.

المحصور بـ(**إنما**) لا يعرف إلا بكونه متأخرا: (**إنما أكرم محمدٌ علياً**)، (علياً) هنا يجب أن يكون متأخراً لأنه محصور بـ(**إنما**)، إذاً إذا كان المفعول به محصور بـ(**إنما**) قولاً واحداً لا خلاف في أنه يجب التزام الأصل وهو أن يكون المفعول به متأخرا والفاعل يكون متقدماً.

➢ **المحصور بـ(إلا) أهو مثل ذلك؟**

- **يعرف المحصور بـ(إلا) بكونه يجيء بعد (إلا) مباشرة، فيجوز فيه أن تقدمه وأن تؤخره عند معظم النحويين.**

- **بعضهم يقول إنه يلزم حتى لو كان الحصرُ بـ(إلا) أن تؤخر المحصور يعني المفعول به إذا كان محصورا.**

و الصواب أنهُ يعرف المحصور بـ(إلا) بكونه يجيء بعد إلا مباشرة فلا مانع من أن تقدمهُ أو أن تؤخرهُ، الذين أجازوهُ **البصريون، والكسائي وهو من الكوفيين، والفراء وهو من الكوفيين، وابن الأنباري وهو أيضا من الكوفيين، قد أجازوا أن يتقدم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل لأن المحصور بـ(إلا) يعرف بكونه بعد (إلا).**

- الشاهد الأول: قالوا ومنهُ قول الشاعر:

ولما أبى إلا جماحاً فؤادهُ * ولم يَسْلُ عن ليلى بمال ولا أهل**

الشاهد عندنا:(**ولما أبى إلا جماحاً فؤادهُ**)، **جماحاً**: محصور بـ(**إلا**)، و**فؤادهُ**:فاعل، و**جماحاً**: مفعول به، وقد تقدم المفعول به المحصور بـ(**إلا**) على الفاعل وهو (**فؤادهُ**)، وهذا جائز عند كثير من النحويين.

- الشاهد الثاني: لتقديم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل هو في قول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليمِ ساعةٍ * فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كَلامُها**

(**إلا ضِعْفَ**): هذا مفعول به مقدم على الفاعل وهو (**كَلَامُها**)، مع أن المفعول به هنا محصور بـ(**إلا**)، لكن المفعول به المحصور بـ(**إلا**) يعرف بكونه بعد (**إلا**) مباشرة، فلا مانع، وقد أجازهُ معظم النحويين.

- ومنهُ قول الشاعر:

وهل يُنْبِتُ الخطِّيَّ إلاَّ وشِيجُهُ ** وتُغْرَسُ إلاَّ في مَنَابِتِها النَّخْلُ**

الشاهد: في الشطر الثاني، ذلك أن الجار والمجرور في منزلة المفعول به، وقد تقدم الجار والمجرور مع كونهِ محصوراً بـ(**إلا**) على

الفاعل وهو قوله (**النخل**) وذلك جائز عند كثير من النحويين، والسبب في جوازه أن المحصور بـ(**إلا**) يعرف بكونهِ بعد إلا مباشرةً، هذا هو الموضع أو مواضع وجوب التزام الأصل.

تلخيص لما سبق: الأصل أن تقدم العامل وهو الفعل أو ما يقوم مقامه ثم تذكر بعده الفاعل ثم تذكر بعدهما المفعول به، هذا الأصل جائزٌ لكنه في بعض الأحيان يكون واجباً **فيجب في مسألتين:**

المسألةُ الأولى: أن يخشى اللبس وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول به لا تظهر عليهما علامة الإعراب لكونهما مقصورين، أو مضافين إلى ياء المتكلم، أو لكونهما مبنيين، هنا يجب التزام الأصل، وهذا قال به أبو بكر ابن السراج وابن مالك وكثير من المتأخرين، وعارضهم في ذلك ابن الحاج مستدلاً بأدلة قد ذكرناها وأجبنا عن بعضها.

المسألة الثانية: الذي يجب فيه التزام الأصل هو أن يقع المفعول به **محصوراً** بـ(**إنما**) وهذا لا خلافَ فيه، كقولك (**إنما أكرم محمدٌ عبدَ الله**)، هذا لا إشكال في أنهُ يجب تأخير المفعول به وتقديم الفاعل أو التزام الأصل فيهما، وأيضاً يلحق به بعض النحويين المحصور بـ(**إلا**)، ولكنهُ خُولفَ في ذلك لأن المفعول به المحصور بـ(**إلا**) عامةً يُعرف بكونهِ ملاصقاً لـ(**إلا**) فلا مانع من تقديمهِ أو من تأخيره، وقد استشهدوا له بشواهد.

مسألة أخرى: وهي مخالفة الأصل، وذلك بأن تذكر الفعل أولاً ثم توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وهذا لهُ حالتان:

١. الحالة الأولى: الجواز فنحو قول الله تعالى: {**وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ**}

(**آلَ**): هذا مفعول به مقدم، و(**النذر**): هذا فاعل، وقد قدم المفعول به على الفاعل.

- هل يجوز العكس ؟

نعم -في غير القرآن- يجوز لك أن تقول: "**ولقد جاء النذرُ آلَ فرعون**"، فتلتزم الأصل ولا إشكال فيه.

ومنهُ قول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت لهُ قدراً * كما أتى ربَّهُ موسى على قدر**

(**ربَ**): هذا مفعول به، و(**موسى**): هذا فاعل وقد تقدم المفعول به على الفاعل جوازاً، لو كان مثلاً في غير الشعر هذا -لأنهُ مطلوب استقامة الوزن- كان يجوز أن يقول: "**كما أتى موسى ربَّهُ**" ولا إشكال في ذلك، بل هو الأصل والتزام الأصل أفضل.

٢. الحالة الثانية:وجوب مخالفة الأصل وذلك بتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل، ففي مسألتين:

المسألةُ الأولى: **أن يكون في الفاعل ضمير يعود على المفعول به.**

- وذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ**}

فإن رَبُّهُ هنا فاعل، وفيه ضمير يعود على **إبراهيم**، فلو قدمنا الضمير هذا أو الفاعل وهو متصل بالضمير لعاد على المفعول به المتأخر في اللفظ والرتبة، فلا يجوز لك في الكلام -حتى لو كان في غير القرآن- لا يجوز أن تقول: **وَإِذِ ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ.**

- أما الشاهد الثاني فنحو قول الله تعالى: {**يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**}

{**الظَّالِمِينَ**}: مفعول به و{**مَعْذِرَتُهُمْ**}: فاعل، وقد التحق بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فلا يجوز العكس.

- وأجازهُ بعض النحويين **وخصوه** بالشعر، وبعضهم يقول يجوز مطلقا، **لكن الصواب** أنهُ خاصٌ بالشعر.

ومنهُ قول الشاعر:

جزى ربُّهُ عنِّي عديَّ بنَ حاتمٍ ** جَزَاءَ الكِلاب العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

(**ربُّهُ**): هذا فاعل ومعه ضمير يعود على المفعول به، هذا أجازهُ بعض النحويين، والصحيح: أنهُ خاصٌ بالشعر.

المسألةُ الثانية: التي يجب فيها أن تقدم المفعول به على الفاعل ذلك **إذا كان الفاعل محصوراً بـ(إنما)**.

- ومنه قول الله:{**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**}

(**الْعُلَمَاءُ**): هنا فاعل، **ولكونه محصوراً بـ(إِنَّمَا) قولاً واحداً يجب تأخيرهُ.**

وكذلك الحصر بـ(إلا) -عند غير الكسائي- أما عند الكسائي فهو يجيز، فالكسائي أجاز في المحصورِ بـ(إلا) إذا كان فاعلاً أن تقدمهُ واستشهد بقول الشاعر:

ما عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ** وَلا جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلَا

(لئيمٌ): هنا فاعل وقد تقدم مع كونهِ محصوراً بـ(**إلا**) على المفعول به، وهو كلمة (**فِعْلَ**).

- ومنه قول الشاعر أيضاً:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ ** وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ

فإن لفظ الجلالة **اللهُ** هنا محصور بـ(**إلا**) وقد تقدم على الجار والمجرور، وهذا جائزٌ عند الكسائي وممنوعٌ عند غيره.

- ومثلهُ قول الشاعر:

فلمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ** عَشِيَّةً آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

فإنه قد تقدم الفاعل لفظ الجلالة **اللهُ** المحصور بـ(**إلا**) على المفعول به، ولكن هذا خاصٌّ بالشعر، ولا شواهدَ لهُ إلا في الشعر.

الحلقة (٢٢)

➢تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن حق الفعل أن يتقدم في الجملةِ الفعلية، ثمَ يليه الفاعل، ثم يليهما المفعول به، هذا هو الأصل، ولكن **قد يُخَالف هذا الأصل إما جوازاً وإما وجوباً، وقد يلتزم هذا الأصل إما جوازاً وإما وجوباً**، وفيما مضى تحدثنا عن وجوب التزام الأصل وجواز التزامهِ، ووجوب مخالفة الأصل بتقديم أو توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وجواز ذلك.

الحديث سيكون عن **تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل جوازاً ووجوباً**.

فالأصل هو كما ذكرت، لكن يجوز أن تقدم المفعول به على الفعل والفاعل، فتقول: (**محمداً أكرمتُ**) أو (**محمداً أكرمَ عبدُ الله**)، فيصير **محمداً** هذا مفعولاً به مقدماً وهذا جائز، ولكن الأصل أن تقول: (**أكرمَ عبدُ الله محمداً**)، فتجعل رتبة المفعول به مؤخراً.

ومما تقدم فيه المفعول به على الفعل، والفاعل جوازاً:

- نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**} والشاهد في قوله: {**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**}

فإن كلمة (**فَرِيقاً**) في الجملة الأولى والجملة الثانية: مفعولٌ به مقدم على الفعل والفاعل، الفعل هو: (**كَذَّبَ**) والفاعل هو: (**التاء**) وهي تاء الفاعل، و**الميم** علامة الجمع، هذا بالنسبة للجملة الأولى، والمفعول به في الجملةِ الثانية هو قوله: {**فريقاً**} وقد تقدم على الفعل (**تَقْتُلُونَ**) وهو من الأفعال الخمسة أو من الأمثلةِ الخمسة، مرفوعٌ وعلامة رفعة ثبوت النون، و(**الواو**) فاعل.

إذاً تقدم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً في مثل هذه الآية، ولو قيل -في غير القرآن الكريم-: **فكَذَّبْتُمْ فريقاً وقتلتم فريقاً**، لكان ذلك سائغاً، بل كان أيضاً موافقاً للأصل، ولكن تقديمهُ في هذا الموضع قد يكون له أسباب، وفي بعض الأحيان يكون تقديم المفعول به مسوغاً؛ إما لإفادة الحصر أو نحو ذلك، هذا تقديم المفعول به على الفعل والفاعل **جوازاً**.

➢ **تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً**:

يجب مخالفة الأصل، لأن الأصل هو أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل ثم يليهما المفعول به، هذا يخالف الأصل هذا **وجوباً** وليس جوازاً؛ يعني ليس لك أن تجعل المفعول به في مكانه، بل يجب أن تقدمهُ على الفعل والفاعل **وذلك في مسألتين**:

١. المسألةُ الأولى: هي أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، **والألفاظ التي لها الصدارة كثيرة، منها أسماء الاستفهام وأسماء الشرط**.

- **أما دليل أسماء الاستفهام** الذي تقدم فيه المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً

نحو قول الله سبحانهُ تعالى: {**وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللّهِ تُنكِرُونَ**}

{**وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ**}: هذه لا إشكال فيها، لأن فيها الفعل (**يُرِي**)، والفاعل ضمير مستتر، و(**الكاف**): مفعول به أول، و(**آيَاتِهِ**) مفعول به ثاني.

وفي قوله تعالى: {**فَأَيَّ آيَاتِ اللّهِ تُنكِرُونَ**} أيضاً لا إشكال فيها، بل هذا هو الأصل والواجب، ذلك أن المفعول به هنا اسم استفهام وهو: (**أَيَّ**)، فقد تقدم على الفعل والفاعل وجوباً، تقدم المفعول به وهو (**أَيَّ**) في هذه الآية الكريمة على الفعل والفاعل وجوباً.

- **كذلك مما تقدم فيه اسم الشرط** وهو مفعول به تقدم على الفعل والفاعل وجوباً قول الله تعالى: {**أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**}

(**أَيّاً**): هذا مفعول به وهو اسم شرط مفعول به مقدم وجوباً، و(**مَّا**): يقال لها صلة -تأدباً مع القرآن لا يقال أنها زائدة وإنما يقال صلة، فلا يوجد في القرآن الكريم لفظٌ زائد بمعنى أنه لا لزوم له أبداً، لكن قد يعبر أنه زائد من الناحية الإعرابية، ولا بد أن يكون لأي زيادةٍ في اللفظِ أن يكون لها زيادة في المعنى، والأمثلة التي توضح ذلك كثيرة جداً ولكن هذا ليس موضع بيانها-.

الحاصل أن قول الله سبحانه وتعالى: {**أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**} (**أَيّاً**) هذا اسم شرط وهو مفعول به مقدم وجوباً، الفعل هو قولهُ (**تَدْعُواْ**)، وهو فعل من الأفعال أو الأمثلة الخمسة مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، و(**الواو**) فيه ضمير متصلٌ مبنيٌ على السكون في محل رفع فاعل.

هذه المسألةُ الأولى التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل هي أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، يعني لها صدر الكلام، ومعنى قوله **لها صدر الكلام**: أن تكون تستحق أن تكون في بداية جملتها، ولا يعني ذلك أنها تكون في بداية كل كلام، بل الجملة التي هي فيها سواءً أكانت جملة فعلية أو كانت جملة اسمية، يجب في حينها أن يكون هذا اللفظ متصدراً في الجملةِ نفسِها، وكل جملة بحسبها؛ فلا يحمل بعض الجمل على بعض، فإنه لو ألزمنا أنفسنا بتقديم أسماء الاستفهام أو أسماء الشرط في كل كلام أو على كل كلام، لكان هذا خلف من القول بدون شك.

لكن نقصد أنها تتقدم في جملتها، يعني إذا كانت الجملة جملة اسمية، فتكون أول ما يتقدم هو لفظ الاستفهام سواءٌ أكان حقه التصدير كان مبتدأً مثلاً يعرب مبتدأً، أم كان هذا اللفظ من الألفاظ يعني كان خبراً، وحق الخبر أن يكون مؤخراً،

وسواءً كانت الجملة فعليةً أيضاً فإنه إذا كان اسم الاستفهام مفعولاً به فإنه يجب تقديمهُ في جملته هذه المسألةُ الأولى.

٢. المسألة الثانية: التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً هي: أن يقع عاملهُ (يعني الفعل الذي نصبَ المفعول به) أن يقع بعد الفاء، وليس لهذا العامل معمولٌ آخر مقدمٌ على الفاء، ليس للعامل هذا معمول غير المفعول به مقدم على الفاء، حينئذٍ يجب تقديم المفعول به.

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**}

فإن المفعول به هو قولهُ: (**رَبَّ**): مفعول به مقدم **وجوبا**، لأن عاملهُ وهو (**كَبِّرْ**): وقع بعد **الفاء** وليس في الجملة معمولٌ آخر لهذا العامل يقدم، ليس له مقدم، إن كان مؤخراً لا يضر ذلك، لكن المهم أن لا يكون مقدماً هذا المعمول، حتى تكتمل أركان وجوب تقديم المفعول به يكون ذلك:

١. بأن يتقدم المفعول به وجوباً.

٢. أن يقع العامل (الفعل الذي نصب المفعول به) بعد الفاء.

٣. أن لا يكون لهذا العامل معمول آخر مقدم على الفاء.

- وهذا مثالهُ أو شاهدهُ قول الله تعالى: {**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**}.

- كذلك يستشهد لهُ بقوله تعالى: {**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**}

{**الْيَتِيمَ**}: هنا مفعول به مقدم وجوباً، وقد وقع عاملهُ بعد الفاء، وهو قولهُ: {**فَلَا تَقْهَرْ**}، فعل (**تَقْهَرْ**) هو الذي نصب المفعول به المقدم هذا، وليس لهذا العامل وهو **تَقْهَرْ** معمول آخر مقدم على الفاء.

لكن لو كان لهُ معمول آخر، يعني نمثل بمثالٍ يكون فيه معمول آخر وننظر ما مدى وجوب تقديم المفعول به في ذلك المثال: وذلك كقولك: (**أما اليومَ فاضرب زيداً**)، الآن العامل هو: (**اضرب**) و(**زيداً**): هو المفعول به، وقد تأخر، مع أن العامل هنا وقع بعد الفاء، قال: لوجود معمولٍ آخر وهو كلمة: (**اليوم**)، فإنهُ جازَ تأخير المفعول به مع كون عاملهِ واقعاً بعد الفاء، وذلك لما ذكرتُ من أنه يوجد معمول آخر متقدم عليه.

هاتان هما المسألتان اللتان يجب فيهما تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

المسألة الأولى: أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها صدارة.

المسألة الثانية: أن يقع عامل المفعول به المتقدم وجوباً بعد الفاء، وليس لهذا العامل معمولٌ آخر مقدمٌ على الفاء.

تتمةٌ لهذا الباب وهي تتعلق بالمفعول به والفاعل وترتيبهِما في الجملة، **لكن التنبيه هنا على أن المفعول به والفاعل كليهما أو واحد منهما يكونُ ضميراً.**

- إما أن يكون الفاعل والمفعول به **ضميرين**.

- وإما أن يكون الفاعل **ضميراً** والمفعول به **اسماً ظاهراً**.

- وإما أن يكون **العكس**؛ أن يكون الفاعل **اسماً ظاهراً** والمفعول به **ضميراً**.

➢ **فما الحكم حينئذ؛ حين يكون المفعولين كليهما أو واحد منهما يكونُ ضميراً؟**

الجواب عن ذلك أن يقال لا يخلو من:

أ- أن يكون الفاعلُ والمفعول به ضميرين، وحينئذٍ يجبُ فيهما أمران:

الأمر الأول: أن يكونا متصلين، ولا يجوز أن يكونا منفصلين، هذا إذا كان كلٌّ منهما ضميراً.

الأمر الثاني: أن يتقدم الفاعل وأن يتأخرا المفعول به؛ يعني **يجب** فيهما التزام الأصل وهو أن يتقدم الفعل ثم أن يليهُ الفاعل ثم أن يليهما المفعول به.

والمصنف قد ذكرها هنا في آخر الباب مع أن حقها أن تذكر مع المسائل التي يجب فيها التزام الأصل، **لكنه يُشترط هنا أو ينبه هنا على أنه يجب أن لا يكون واحد من الضميرين محصورا يعني تكون المسألة بهذه الصورة:**

إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين، وليس واحدٌ منهما محصوراً وجب تقديم الفاعل على المفعول به، أو وجب التزام الأصل وهو أن يكون ترتيب الجملة على هذا النحو الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به.

-مثال قولكَ: **(لقد أكرمتُكَ)** العامل: هو **أكرم** و**(التاء)**: هي ضمير، و**(الكاف)**: هو ضمير و**(التاء)**: هنا فاعل، و**(الكاف)**: مفعول به؛ **(لقد أكرمتُكَ)**، **(لقد أكرمتُهُ)**، **(لقد أكرمتَنِي)**.

أكرمتُكَ: **(التاء)** هنا فاعل و**(الكاف)**: مفعول به، و**ليس واحداً منهما محصورا**، فهنا **يجب** أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل ثم يليهما المفعول به، وهذا الذي حصل في هذه الجملة سواءً كانت: **(أكرمتُكَ)** أم **(أكرمتُهُ)** أم **(أكرمتَنِي)** و**النون** الموجودة في **أكرمتَنِي** للوقاية، لأن **ياء المتكلم** لا بد أن يكون ما قبلها مكسوراً، فيأتون بها لوقاية الفعل في الأصل من الكسر.

ما الحكم إن كان واحداً منهما - أعني الفاعل أو المفعول به محصوراً؟

إن كان واحد من الفاعل أو المفعول به محصوراً فإنهُ يجب تأخير المحصور منهما؛ سواءً أكان الحصرُ بـ**(إنما)** أو كان الحصر بـ**(ما)** و**(إلا)** فيجب تأخير المحصور -سواءً أكان الفاعل أم كان المفعول به- **ويجب في المحصور أن يكون ضميراً منفصلا**.

- مثال: **(إنما أكرمك أنا)**: **(أنا)**: هذه هي الفاعل، و**(الكاف)**: مفعول به مقدم، وهنا يجب تأخير الفاعل لأنه محصور **بإنما** قولاً واحداً لا إشكال فيها.

- المثال الثاني قولك: **(ما أكرمني إلا أنت)**، **(ما أكرمتُ إلا إياك)** كما سبق وجب تقديم المفعول به لأن الفاعل محصور.

نعكس الآن فنجعل المفعول به محصوراً، هنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به لأنه محصور.

- مثالهُ **(إنما أكرمتُكَ)**: هذا بالنسبة للمحصور بـ**(إنما)**.

أما المحصور بـ**(إلا)** فنحو قولك: **(ما أكرمتُ إلا إياك)**، **(أكرم)**: هو الفعل، و**(التاء)**: هي الفاعل، و**(إياك)**: هو مفعول به، وهنا جاء المفعول به محصوراً وهما ضميران **وجب** تأخير المفعول به قولاً واحداً ولا إشكال في ذلك، ووجب في الضمير أن يكون منفصلاً، لأن الضمير لا يقعُ بعد **(إلا)** إلا منفصلا، ولا يقع متصلاً بعد **(إلا)** إلا في ضرورة الشعر، والله أعلم بالصواب.

ب - أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً: وجب في الضمير أن يكون يكونَ متصلا، ووجب تأخير الفاعل؛ يعني يجب تقديم المفعول به، كقولك: **(أكرمني محمدٌ)** و**(ضربك زيدٌ)** و**(أكرمهُ عمروٌ)**، فإن **(الكاف)** و**(الياء)** و**(الهاء)** هذه ضمائر، وكلها لا تقع في محل رفع، وإنما تقع إما في محل نصب وإما في محل جر، وهي هنا في محل نصب لكونها مفعولاتٍ بها، و**(زيدٌ)** أو **(عمروٌ)** أو **(محمدٌ)**. . . إلى آخره **هو مؤخر هنا وجوباً، إذا كان المفعول به ضميراً والفاعل اسما ظاهراً فيجب تأخير الفاعل ويجب في الضمير أن يؤتى به متصلا وليس منفصلا.**

ج - نعكس القضية فإن كانَ الفاعل ضميرا والمفعول به اسماً ظاهراً: فإنه يجب في الضمير أن يكون متصلاً، ويجوز لك في المفعول به أن تؤخره ويجوز أن تقدمهُ.

فإن أخرته قلتَ: **(أكرمتُ محمداً)** **(التاء)** هنا: ضمير متصل وهي هنا في محل رفع فاعل، و**(محمداً)**: مفعول به، وهنا جاء

متأخراً لأنه يجوز حينئذٍ في المفعول به أن تقدمهُ ويجوز أيضاً أن تؤخره.

تقول:(**أكرمتُ محمداً**)، (**التاء**) هنا لا يجوز أن تقول: (**أكرم أنا محمداً**) فإذا كان في مثل هذه الصورة فيجب في الفاعل أن يكون ضميراً متصلا والمفعول به إما أن تؤخرهُ عنهما، وإما أن تقدمهُ عليهما:

- فإن أخرته عليهما فإنك تقول: (**أكرمتُ محمداً**)، (**أكرمَ**): فعل ماضٍ، و(**التاء**) فاعل ضمير متصل وجوباً، لا يجوز أن تأتي به منفصلا، و(**محمداً**): مفعولاً به في هذه الجملة.

- نعكس قال: ويجوز لك في حالة ما يكون الفاعل ضميراً، والمفعول به اسما ظاهرا، يجوز أيضاً أن تقدم المفعول به على الفعل والفاعل لكن بشرط أن لا يكون هناك لبسٌ، كما تقول: (**أكرمَ موسى عيسى**)، إذا كان كذلك فإنهُ لا يجوز إلا التزام الأصل.

نعود إلى موضوعنا هذا وهو أن يكون الفاعل ضميراً ويكون المفعول به اسماً ظاهراً؛ هنا يجب في الضمير أن يكون متصلا على كلا الحالتين.

وأما المفعول به فيجوز تأخيرهُ عن الفعل والفاعل ويجوز تقديمهُ عليهما، كقولك: (**زيداً أو محمداً أكرمتُ**) وهذا مما يجب فيه أولا: في الضمير أن يكون متصلاً، ويجوز فيه في المفعول به حينئذٍ أن تقدمهُ وأن تؤخره؛ فإن قدمتهُ فلك ذلك، وإن أخرتهُ فلك ذلك.

والتقديم نحو قولك: (**محمداً قابلتُ**) أو(**أكرمتُ**) والتأخير مثل قولك: (**أكرمتُ محمداً**).

ابن هشام اعترض في مصنفهِ هذا على ابن مالك فقال:

"كلام الناظم يوهم امتناع التقديم في نحو قولك (**زيداً أو محمداً أكرمتُ**)، قال: لأنه في الألفية سوَّى بين هذه المسألة (وهي ما إذا كانَ الفاعلُ ضميراً وكان المفعول به اسما ظاهراً) سوى بينها وبين نحو قولك (**أكرم موسى عيسى**) وهما مختلفان" فمنع التقديم هنا والواقع أنه لا يمتنع التقديم في مسألتنا هذه، وإنما يمتنع التقديم في نحو: (**أكرم موسى عيسى**)، لأنك إذا قلتَ: (**موسى أكرم عيسى**) فهناك احتمال بأن تكون كلمة (**موسى**) مبتدأً، وحينئذٍ يكون في (**أكرمَ**) ضمير يعود عليها، فإذاً هناك يجب التزام الأصل، وهنا لا يلزم أو لا يجب التزام الأصل؛ بل يجوز أن تقدم المفعول به فتقول: (**محمداً قابلتُ**) أو (**محمداً أكرمتُ**)، ويجوز في المفعول به أن يكون مؤخراً، لكن الضمير واجب الاتصال.

الحلقة (٢٣)

باب النائب عن الفاعل

انتقلنا إلى باب جديد وهو باب النائب عن الفاعل، يحذف الفاعل وينوب عنه غيره في عدد من الأمور، فيصير هذا النائب عن الفاعل مرفوعا، ويحل محل الفاعل، وليس كل كلمةٍ يجوز أن نجعلها نائبةً عن الفاعل، بل هناك بعض الأمور التي سنشرحها ونبينها تباعاً.

لم يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامه؟

- يقول بعضهم إنه لابد أن يكون هناك غرض لفظي أو غرض معنوي، وإلا فالأصل أن يبقي كل شيءٍ على حاله؛ الأصل أن يبقى الفاعل فاعلاً ولا يحذف لأنه عمدة، لكن إذا حذف وأقيم غيره مقامه فإن هذا القائم مقامه يأخذ أحكامه.

فلماذا نحذفه أصلاً؟ لم لا نبقيه ونجعل ما كان بعده منصوباً على أنه مفعول به أو غير ذلك؟

قالوا: لابد عند حذف الفاعل من أحد أمرين يعني لا يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامه إلا إذا كان هناك: **١. إما غرض لفظي. ٢. وإما غرض معنوي.**

١. والغرض اللفظي في ناحيتين:

أ- إما في استقامة السجع. ب- وإما في استقامة وزن الشعر.

أ- إما في استقامة السجع: يعني إن كان الكلام نثراً فإن حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه من الناحية اللفظية يكون ذلك بسبب أنك تريد استقامة السجعة.

السجعة: أن تتفق كلمتان في آخر الجملتين؛ تتفق في الحروف وفي الحركات.

هنا أُمَثِّلُ مثالاً ليتضح ويذهب الإشكال:

- قولهم: **(من طابت سَرِيرَتُه، حُمِدت سيرته)**

هنا: **(طاب)** هذه فعل ماضي، **(سرِيرَتُه)** هذه فاعل، والتاء للتأنيث، هذه ليس فيها حذف وإنما الفاعل موجود.

في الجملة الثانية: **(حُمِدت سيرته)** كلمة **(سِيرَته)** هنا: نابت عن الفاعل، لأن الفاعل محذوف غير موجود، وهي هنا تعرب (نائباً عن الفاعل).

لنفرض أننا أبقينا الفاعل وأبقينا كلمة **(سيرته)**؛ فلو قلنا: **(من طابت سرِيرَتُه حمد الناسُ سيّرَتَهُ)**

فإن التاء في **(سيرةَ)**: ستكون منصوبة في حين أن الجملةَ الأولى (من **طابت سَرِيرَتُه**) **(سرِيرَتهُ)** فهي: مرفوعة، فإذاً ستختل السجعة بشيء من شروطها وهي أن الحركةَ في الكلمتين ستصير مختلفة، فهذا هو الغرض اللفظي الأول **وهو استقامة السجعة**، وذلك نحو قول العرب: "**من طابت سرِيرَته، حمدت سيرته**" فنظراً للرغبةِ في استقامة السجعة يحذف الفاعل ويقوم غيرة مقامة.

الغرض إما في النثر وإما في الشعر؛ أو بعبارة أخرى إما في الشعر وإما في غيره، لأن هناك كلام **هل يعد القرآنُ نثراً؟** هذا الكلام فيه خلاف لكن ليس هذا موضعه، الحاصل أننا في استقامة يعني السجعة قد مضت.

ب- وإما في استقامة وزن الشعر: يعني قد يقصد بحذف الفاعل وإقامة غيره مقامه أن يستقيم وجه البيت وذلك يمثلون له بقول الشاعر:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً ***غَيْرِي وعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

ينسب إلى الأعشى هذا البيت؛ والشاهد فيه **(عُلِّقْتُها)** و**(عُلِّقَتْ)** و**(عُلِّقَ)** فإن الأفعال الثلاثة في هذا البيت مبنيةٌ للمفعول أو كما يقولون مبنيةٌ للمجهول، والشاهد أنه حُذف الفاعل وأنيب غيره مقامه لغرض لفظي، والغرض اللفظي في هذا هو استقامة وزن البيت؛ لنفرض أننا لم نحذف الفاعل وقلنا:

عَلَقَنِي الله إياها، وعلقها غيري، وغيري هذا علقَه بأخرى، فسيختل الوزن، وسيكون كلاماً آخر ليس شعرا، فلاستقامة الوزن حولت هذه، طبعاً هنا الظاهر أنه ليس هناك غرضٌ معنوي في هذا البيت، وإنما هو غرضٌ لفظي فقط، وهو الرغبة في استقامة الوزن، هذان غرضان لفظيان ولا أعرفُ غيرهما من الناحية اللفظية.

٢. وإما غرض معنوي هناك أغراضٌ معنويةٌ كثيرة يحذف الفاعل ويقوم غيرهُ مقامه من أجلها، وأكثرها شيوعاً هو:

- **أن يكونَ الفاعلُ مجهولاً**، ولذلك أكثر المعربين حينما يقولون: "هذا فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمجهول" الأولى ألا يقال مبني للمجهول، وإنما يقال: مبني للمفعول، لكن لو قلت: مبني للمجهول، فهو أكثر ما يحذف الفاعل ويقام غيرهُ مقامه: أن

الفاعل مجهولٌ.

مثاله قولك: (**سُرِقَ المتاعُ**)، إنك تجهل الفاعل، لا تدري من الذي سرق المتاع، فتقول: (**سُرِقَ المتاعُ**)؛ تخبر بأنه حصل سرقةٌ للمتاع لكن من هو السارق؟ أنت لا تعلمه.

- الغرض المعنوي الأول: **هو الجهلُ بالفاعل أو جهل الفاعل** أنت ما تعرفه ما تدري من هو.

- الغرض المعنوي الثاني: **الخوف من الفاعل**، وهذا أيضاً يمكن أن يمثلَ لهُ بهذا المثال:

وهو قولك: (**سُرِقَ المتاعُ**) ذلك أن الفاعل هذا لو قُلتَ (**سرقَ زيدٌ المتاعَ**) فنطقتَ باسمه فربما يضرك، فحتى لا يأتيك ضرر تقول: (**سُرِقَ المتاعُ**).

- الغرض المعنوي الثالث: **الخوف على الفاعل**، يقولون أيضاً يصلحُ لهُ قولكَ **سُرِقَ المتاعُ؛ كيف؟** قال: لأنك لو ذكرت اسمهُ فربما كشفت سره وأُمسكَ بهِ وأعطي جزاءه، فإذا خفت على الفاعل فإنك لا تذكره وإنما تحذفه وتقيم غيرَهُ مقامه، هذه من الأغراض المعنوية.

- الغرض المعنوي الرابع: **كون الفاعل معلوماً**، ما يحتاج أن تذكره لأنه معلوم، ومنهُ قول الله تعالى:{**خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ**} **من الذي خلق الإنسان؟** معروف أنه **الله** سبحانه وتعالى.

- الغرض المعنوي الخامس: **تنزيه الفاعل عن ذكره مع المفعول به**، وذلك كقولك مثلاً: **خُلق الخنزيرُ**، الذي خلقهُ هو الله، لكنك لا تريد أن تقرن اسم الله عز وجل بهذه الدابة، فتنزه الفاعل فتحذفهُ.

- الغرض المعنوي السادس: **غرض قويّ جداً** وهو: **ألا يتعلق بذكره غرض**؛ يعني أنه لا يهم من الذي فعل هذا الفعل، فلا تستفيد من ذكره شيئاً لأنك تريد أن يكون الفاعلُ أعم، أو عاماً في عددٍ كبيرٍ مما يمكن أن يطلق عليه، ويستشهدون له بقوله تعالى: {**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**} {أُحْصِرْتُمْ}: هنا هذا فعل مبني للمفعول، وقد حذفَ فيه الفاعل، و**التاء** هذه نائبه عن الفاعل، يعني أياً كان الذي منعك من تكملةِ فريضة الحج أياً كان نوعه، من الناس، من الجنود، من غيرهم، من زيد، من عبيد؛ أياً كان المانع من مطر من سيول من مشاكل أيّ مشكلةٍ كانت {**فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ**}.

ويستشهدُ لهُ بقول الله تعالى {**وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا**} ولعل المراد من هذا -والله أعلم- أن أيّاً يُحيّك فحيه بأحسن مما حياك به، أو على الأقل رد تحيتهُ إليه؛ فلم يتعلق بذكر الفاعل غرض هنا، لو قال: وإذا حياك عبد الله أو محمدٌ أو صالحٌ أو زيدٌ أو عبيدٌ فسيبقى طول الدهر وهو يعد عليك الأسماء ولا تصل إلى نتيجة، لكن لما قال: {**وَإِذَا حُيِّيْتُم**} فإنه يعمُ هؤلاء كلهم، ويعم غيرهم معهم حتى يدخل فيه كل من حياك.

ويستشهدُ له بقول الله: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا**} الشاهد عندنا في: {**قِيلَ**} في الموضوعين فإنه لا يهم من كان القائل من يكون، إذا قيل لك تفسح في المجالس فتفسح، وإذا قيل انشز فانشز، كائناً من كان القائل، لا يلزم أن يكون زيداً أو عبيد أو عبد الله أو أب أو كبير أو أمير أو حقير، كلهم أي واحد يقول لك تفسح في المجالس فافعل ذلك، وهذا الغرض يُسَمونَهُ بالغرض الذي "لا يتعلق بذكر الفاعل فائدة" أو أن الفاعل يكون عاماً في عدد كبير فلو بدأت تحصرهم أو تذكرهم تباعاً لانتهى الوقت وأنت ما وصلت إلى نتيجة والله أعلم بالصواب.

- يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامهُ، يقوم غيره مقامهُ في أي شي ؟

١- يقوم النائب عن الفاعل يقوم مقام الفاعل في رفعهِ بدل ما كان منصوباً أو مجرورا يصير مرفوعاً.

٢- وفي عُمديتهِ، بدل أن كان فضلة يسير عمدة.

٣- وفي وجوب التأخير عن فعلهِ عن عاملهِ، يجب أن تؤخر النائب عن الفاعل بعد أن كان يجوز تقديمهُ عليه.

٤- أيضاً مما ينوبُ فيه غيرُ الفاعل عن الفاعل هو: استحقاقه للاتصال به؛ يعني حق النائب عن الفاعل أن يكون متصلاً بالعامل أي بالفعل أو ما يقوم مقام الفعل، في حين أنه أول ما كان يلزم ذلك، يعني ممكن أن يكون مفصولا وممكن أن يكون متصلاً به، لكن الآن صار مستحقاً للاتصال به.

٥- ومن ذلك أيضا أن نائب الفاعل الذي تُنيبه عن الفاعل إذا كان مؤنثاً فإنك تؤنثُ الفعل لهُ، لما كان مفعولاً به لا تؤنث الفعل من أجله، لو قلت: **(أكرم محمدٌ هنداً)** فإنه الآن **أكرم** لم يؤنث، لكن لو حذفت الفاعل وأقمت هند مقامهُ فإنك تقول: **(أُكْرِمَتْ هندٌ)** وجوباً.

والآن نشرح هذه المسائل ونمثل لها، أولاً نقول إن غير الفاعل يقوم مقام الفاعل في خمسة أمور في:

١.رفعه. ٢.عمديته. ٣.وجوب التأخير عن عامله.

٤.واستحقاقه للاتصال به. ٥.وتأنيث الفعل له.

أولاً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في رفعه، فإذا قُلت: **(أكرمَ عليٌ محمداً)**، **(محمداً)**: هذا كان منصوباً، حذف الفاعل وهو **(عليّ)** تقول: **(أُكرمَ محمدٌ)**؛ فصار بدل ما كان منصوباً صار مرفوعاً.

ثانياً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في عمديته: في السابق الذي ينوب عن الفاعل وهي أربعة أشياء -سنذكرها لاحقاً- كلها في الأصل فضلات؛ يعني يمكن الاستغناء عنها، لكن لما تنوب عن الفاعل تصير عُمد يعني؛ لا يمكن الاستغناء عنها، على سبيل: المثال الذي ذكرناه قبل قليل وهو قولك: **(أكرمَ عليٌ محمداً)**، **(محمدا)**: هذه كانت في الكلام فضلة، كان ممكن أن تقول: **(أكرمَ عليٌ)**، يعني تخبر أنه حصل منه إكرام وما تذكر المفعول به، لكن لما تحذف الفاعل يجب أن تقول: **(أُكرمَ محمدٌ)** فتذكر هذا الذي كان فضلةً في الكلام يصير عمدة.

ثالثاً:يقوم غير الفاعل مقام الفاعل وجوب التأخير عن فعلهِ عن عاملهِ، لما تقول: **(محمداً أكرمَ عليٌ)**، **(عليٌ)**: هذا فاعل، **(محمداً)**: في هذا المثال متقدم على العامل، حينما تريد أن تحذف الفاعل وتنيب **محمداً** منابه، فإنهُ يجب أن تؤخره عن العامل فتقول: **(أُكرمَ محمدٌ)**، ولا يجوز لك على أنه نائب عن الفاعل تقول: **(محمدٌ أُكرمَ)** لكن على إعرابٍ آخر: **محمدٌ أُكرمَ** هنا لا يجوز إلا على إعرابٍ آخر، أما إذا كنت تعدهُ نائباً عن فاعل فلا بد أن تؤخرهُ عن الفعل **أكرمَ**.

رابعاً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في استحقاقه للاتصال به فلما تقول: **(أكرمَ عليٌ محمداً)** **(محمداً)** هذا مفصول عن **(أكرمَ)** بكلمة **(عليّ)** بالفاعل، لكن لما تحذف الفاعل وتقيم **محمداً** مقام الفاعل يصير يستحق أن يتصل به ويكون من حقهِ أن لا تفصلَ بينهما وذلك كقولك: **(أُكرمَ محمدٌ)** حينئذٍ كلمة **(محمد)** تستحق أن تكون موصولةً بكلمة **(أكرم)**.

خامساً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في وجوب التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، إذا صار المفعول به –مثلاً- نائباً عن الفاعل وكان مؤنثاً حقيقياً، فإنه يجب أن تؤنث الفعل له، إذا قلتَ: **أكرم محمدٌ هنداً** في هذا المثال كلمة **(أكرمَ)** ليست مؤنثة، لم يلحق بها علامة تأنيث، حينما تحذف كلمة **(محمد)** وتجعل كلمة **(هند)** نائباً عن الفاعل فإنهُ يجب أن تقول: **(أُكرمتْ هندٌ)** أو بخاصة إذا كانا متصليّن، يعني أنهما لم يفصل بينهما فاصل كما ذكرنا في أحكام الفاعل.

فهذه الخمسة من أحكام الفاعل تنتقل إلى النائب عن الفاعل:

الحكم الأول: أنه يكون مرفوعاً بعد أن كان غير مرفوع.

الحكم الثاني: أنه يكون عُمدةً بعد أن كانَ فضلة.

الحكم الثالث: أنه يجب تقديم معامله عليه بعد أن كان يجوز أن يتقدم عليه وأن يتأخر عنه.

الحكم الرابع: أنهُ يستحقُ حينئذٍ أن يكون متصلاً يعني ملاصقاً للفعل.

الحكم الخامس: أنه يُؤَنَّثُ الفعلُ من أجلهِ إذا كان النائبُ عن الفاعلِ مؤنثا.

✿ **ما الأشياء التي تنوب عن الفاعل؟ ينوب عن الفاعل أربعة أمور:**

الأول: المفعول به، يعني تحذف الفاعل وتقيم المفعول به مقامه.

الثاني: الجارُ والمجرور، أو المجرور؛ منهم من يقول أن **الجار والمجرور** كلاهما نائبان عن الفاعل، **ومنهم من يقول إن المجرور وحدهُ النائب عن الفاعل، ولعل هذا هو الأصوب.**

الثالث: الظرف المتصرف المختص.

الرابع: المصدر المتصرف المختص.

الأول: المفعول به: والمفعول به أولى من غيره في النيابةِ عن الفاعل، حتى لو اجتمع معه غيره فإن الأولى أن تنيب المفعول به عن الفاعل، لو اجتمع مما يجوز أن ينوب عن الفاعل مع المفعول به، فإن الأولى **بل أوجبهُ البصريون** أن تنيب المفعول به، ولا يجوز أن تنيب غيره منابه.

- يستشهدونَ لما ناب به المفعول به عن الفاعل بقول الله: {**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**}

الشاهد عندنا: في قوله تعالى {**وَغِيضَ الْمَاءُ**}، **(غيض)**: هنا مبنية للمجهول أو مبنية للمفعول، و{**الْمَاء**}: هنا نائب عن الفاعل، أصلهُ والله أعلم: وغاضَ **اللهُ الماء**، يعني: جعله يغيض يتسرب في الأرض؛ حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه، وهذا لا يحتاج إلى قيدٍ ولا إلى شرط، بل ينوب عن الفاعل مباشرةً.

الموضع الثاني الذي ناب فيه المفعول به عن الفاعل هو في قوله: {**وَقُضِيَ الأَمْرُ**}، وشاهدهُ: أن أصل الكلام -والله أعلم-: **وقضى اللهُ الأمرَ**، ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه وهو كلمة **(الأمر)**، فصار مفعولاً به، وصارَ عمدةً إلى آخر ما ذكرنا فيما مضى.

هذا النوع الأول وهو المفعول به، ونيابة المفعول به عن الفاعل جائزةٌ مطلقاً بل هي الأولى، بل **بعضهم أوجب أن لا تنيب غير المفعول به مع وجوده.**

الثاني:الجارُ والمجرور، أو المجرور وهو مَوّضِعُ خلاف، هل ينوب عن الفاعل؟

الذين يجيزونهم معظم النحويين يستشهدون لهُ بقول الله: {**وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**}

الشاهد عندنا:في قوله {**وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ**} فإنهم يقولون إن **المجرور** هنا قد ناب عن الفاعل، وهذا رأي **جمهور** النحويين.

ويرى **بعض** النحويين أن **الجار والمجرور** لا ينوب عن الفاعل، وهم ابن **درستويه والسبيلي وتلميذهُ الرندي** ويقولون: إن النائب في مثل هذه الآية هو **المصدر المفهوم من الفعل المذكور**، أو **ضمير المصدر**، ويكون التقدير: ولما **سُقِطَ هو، (سقط هو)** أيّ السقوط في أيديهم، وتكون الجار والمجرور متعلقة بـ **(سقط)**، ولا تكون نائبةً عن الفاعل، ولهم في ذلك أدلة فيها

شيءٌ من التكلف لذلك نُعرض عنها.

الحلقة (٢٤)

الثالث: نيابة المصدر عن الفاعل

المصدر: هو في الأصل المفعول المطلق، ويعرِّفهُ بعضهم بأنهُ: **التصريف الثالث للفعل** حينما تقول (**أكرمَ، يكرمُ، إكراماً**) (**ضربَ يضربُ ضرباً**) (**قتلَ يقتلُ قتلاً**) (**حزِنَ يحزنُ حزناً**) إلى آخره.

التصريف الثالث للفعل، كل ثالث في هذه التصريفات التي ذكرتها هو المفعول المطلق أو هو المصدر، وهو الذي نتحدثُ أنهُ ينوب عن الفاعل، لكنهم يشترطون في المصدر: **أن يكون متصرفاً مختصا**.

- الشرط الأول: المتصرف فالمقصود به: **أن يقع في مواقع إعرابية مختلفة؛ يعني أن لا يلزم النصب على المصدرية؛ يعني ممكن أن يقع مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به... إلى آخره.**

- مثالهُ: (نمثل له ثم نجرب هل هو متصرف أم غير متصرف) مثالهُ كلمة (**إكرام**)، **إكرام** هذا: مصدر وهو متصرف ذلك أنه يجوز لك أن تقول: (**أعجبني إكرامُكَ زيداً**)، (**إكرام**): هنا فاعل.

(**إكرامُكَ زيداً إكرامٌ طيب**)، **إكرام**: هنا مصدر وهو قد وقع مبتدأً، ووقع في الكلمة الثانية (**إكرامُكَ زيداً إكرامٌ طيب**): وقع خبراً أيضا.

و(**عجبتُ من إكرامِكَ محمداً**): وقع مجروراً، إذاً هذا متصرف والمقصود بكونه متصرفاً: **أن يقع في محال إعرابيةٍ مختلفة ولا يلزم النصب على المصدرية.**

- ➢ **هل هناك مصادر تلزم النصب على المصدرية؟ نعم، يقولون منها**

- كلمة: (**سبحانَ**) فإنك تقول: (**سبحانَ اللهِ**) ولا تجعلهُ مبتدأً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مجروراً ولا خلافه بل هو دائماً ملازم للنصب على الظرفية.

- كلمة: (**مَعَاذَ اللهِ**) كلمة (**مَعَاذَ**) هذه مصدر ميمي وهي ملازمة للنصبِ على المصدرية، ولا يجوز أن تكون في إعرابٍ أو في وجهٍ إعرابيٍ آخر، بل يجب ويلزم أن تكون دائماً منصوبة على المصدرية، فكلمة (**سبحانَ**) وكلمة (**مَعَاذَ**) **لا يجوز أن تنوب عن الفاعل لأنها ملازمة للنصب على المصدرية**، أما كلمة (**إكرام**) **فيجوز أن تكون نائبةً عن الفاعل.**

نشترط في المصدر حتى ينوب عن الفاعل أن يكون متصرفاً مختصاً.

الشرط الثاني: **الاختصاص** فيكون بواحدٍ من ثلاثة أمور:

١. إما بوصف هذا المصدر؛ أن يكون موصوفاً.

٢. وإما بأن يكون مقترناً بـ(أل) العهدية.

٣. وإما بإضافته؛ أن يكون مضافاً.

- ويستشهدون له بنحو قول الله سبحانه وتعالى: {**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**}

أولاً نعرب {**نُفِخَ**}: هذا فعلٌ مبني للمفعول، {**فِي الصُّورِ**}: جار ومجرور، {**نَفْخَةٌ**}: هذا هو النائب عن الفاعل، وهو مصدر، وهو مرفوع وهو متصرف وهو مختص.

ننظر هل هو فعلاً متصرف يقع في مواقع إعرابية مختلفة؟ هل هو فعلاً مختص؟

- **فأما كونهُ متصرفاً** فنعم وذلك أن تقول: (**النفخةُ الثانيةُ دليلُ قيام القيامة**) و(**أعجبني نفخَتُهُ**) و(**نفختُهُ نفخة عجيبة**)

وقع مبتدأً مرة، وخبراً أخرى، وهكذا فوقع في مواقع إعرابية مختلفة معنى ذلك أنه متصرف، هذا متصرف ومختص.

- **أما اختصاصه** في هذه الآية الكريمة **فإنه قد وقع موصوفاً** بقوله تعالى: {**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**}، {**وَاحِدَةٌ**}: هذه صفة لكلمة {**نَفْخَةٌ**} فإذاً هو هنا متصرف وهو هنا مختص فينوب عن الفاعل.

- كذلك يمكن أن تقول: (**ضُرِبَ ضَرْبُ الأميرِ**) أو (**ضَرْبُ الشرطيِّ**)، (**ضَرْبُ**): هذا نائب عن الفاعل وهو **متصرف** لأنه يمكن أن يقع مبتدأً وخبراً وإلخ، وهو **مختص** هنا **لأنهُ مضاف إلى كلمة الأمير**.

- وكذلك يجوز لك أن تقول: (**ضُرِبَ الضربُ**) فإنه هنا **وقع مقترناً بـ(أل) العهدية و(أل) العهدية تدل على أن هذه الكلمة مختصة**، وكما ذكرنا هي **متصرفة**.

- يقول المصنف: "يمتنع أن تقول (**ضُرِبَ ضربٌ**) وتسكت" **لأنه غير مختص فعلاً** لا هو **موصوف** ولا **مضاف** ولا **مقترن بـ(أل) العهدية**.

ويقول: إن امتناع أن تقول: (**ضُرِبَ**) وتسكت ويكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (**ضُرِبَ**) من بابِ أولى، **وهذا كلام حق، لأنه إذا لم يَجُز لك أن تنيب المصدر وهو مذكور فمن باب أولى أن لا تنيب المصدر وهو محذوف – تنيبه عن الفاعل، وهو محذوفٌ- ومدلول عليه بالضمير الذي يعود إلى الفعل المذكور.**

- **وبعضهم يُجيز أن تنيب ضمير المصدر ولا يجيز أن تنيب المصدر غير المختص، لكن يجيز أن تقول (ضُرِبَ) ويكون نائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على الضرب المفهوم من ضُرِبَ**، وهذا يقول المصنف إنه كلامٌ مخالف للواقع، بل إن امتناع أن تقول: (**ضُرِبَ ضربٌ**) أو (**سِيرَ سيرٌ**) دليل **واضح على امتناع أن تنيب عن الفاعل الضمير الذي يعود إلى المصدر المفهوم غير المذكور؛ من باب أولى.**

- قال: ومنه وأما قول الشاعر:

وقالتْ متى يُبْخَلْ عليكَ ويُعْتَلَلْ * يَسُؤْكَ، وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ**

المعنى: متى تبخل هيَ بالوصل عليه وتتعلل بعلل مختلفة يسؤهُ هذا الأمر، وإن يكشف غرامكَ تدربِ يعني تتدرب وهي لا تريد أن ينكشف غرامها بهِ.

الـشـاهد في قوله (**متى يُبْخَلْ**) فإن الذين يجيزون نيابة الضمير عن الفاعل وعودته على المصدر المفهوم من (**يُبْخَلْ**) استشهدوا بهذا الشاهد، وهذا الشاهد كما يقول صاحب الكتاب يقول: إن (**يُعتَلَل**) و(**يُبخَل**) في هذا الشاهد يمكن أن نجعل النائب عن الفاعل مقدراً ويكون التقدير: (**ويُعتَلل الاعتلال المعهود**) وحينئذٍ يكون المصدر الذي أنبناه عن الفاعل مختصاً لأنهُ مقترن بـ(أل) العهدية، أو أن يكون أيضاً مصدراً مخصصاً لقولهِ (**عليك**)، لأن الجار والمجرور تقع صفةً للمصدر المحذوف ويكون التقدير: (**ويُعْتَلَل اعتلال عليكَ**)، **متى يُبْخَلْ عليكَ**، (**عليكَ**) يمكن أن يكون النائب الفاعل، هو الجار والمجرور في (**يُبخَل**)، لكن في: (**يُعتلل**) هو موضع الشاهد هنا في أنهم قالوا يجوز أن ينوب الضمير الذي يعود على المصدر بناءً على هذا البيت.

والواقع أن هذا البيت لهُ هذا التأويل المذكور ويكون التقدير: (**و يُعتلل الاعتلال**) وحينئذٍ تكون فيه (أل) العهدية أو يكون التقدير: **الاعتلال المعهود**، أو أن يكون: (**ويُعْتَلَل اعتلال**) ويكون موصوفاً بجار ومجرور مقدر يدل عليه الجار والمجرور السابق، ويكون التقدير في هذا: (**ويُعْتَلَل اعتلال عليكَ**) يعني كائن عليك، والله أعلم بالصواب.

- وبذلك أيضاً يُوجه نحو قول الله سبحانهُ: {**وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ**} {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ}:

يمكن (**حِيلَ**): هنا مبنية للمفعول والنائب عن الفاعل يمكن أن يكون مقدراً وتقديرهُ: (**وحيلَ الحولُ المعهود**) وحينئذٍ تكون أو يكون النائب عن الفاعل مصدراً مختصاً لأن (أل) الموجودة فيه هي أل العهدية، أو أن يكون التقدير (**وحيلَ حولٌ بينهم**)، فيكون النائب عن الفاعل مصدراً موصوفاً بقوله (بينهم).

قال ومثلهُ قول الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونُهَا * ومَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُو نَائِلُهْ**

الشاهد: (**حيلَ دونها**) فإن كلمة **حيلَ** هنا مبنية للمفعول، **والنائب عن الفاعل ضميرٌ يعود على المصدر المقدر** لكنهُ مصدرٌ مقترنٌ بـ(أل) العهدية، ويكون التقدير حينئذٍ (**وحيلَ الحولُ**) يعني **الحول المعهود** لأن أل فيه عهدية، أو **حيلَ حولٌ** وموصوف بقوله: (**دونها**) وهذا احتمال أو تأويل لهذا الشاهد الشعري.

الحاصل أن المصدر إذا ناب عن الفاعل فإن حقه أن يكون متصرفاً، وحقهُ أن يكون مختصاً، والاختصاص: هو أن يكون مقترناً بـ(أل) العهدية، أو أن يكون موصوفاً، أو يكون أن يكون مضافاً، ولا يجوز أن يكون غير مختص كقولك: (**ضُربَ ضربٌ**)، ولا أن يكون فقط ضميراً يعود على المصدر المفهوم من الفعل المذكور كقولكَ: (**ضُربَ**) وتسكت، كلها لا يجوز، وأما ما استُشهدَ به من الشواهد فقد أولها المصنف رحمنا الله وإياه.

قال: ومنه -مما يوجه بهذا التوجيه- قول الشاعر:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ** فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حينَ يَبْتَسِمُ

(**ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ**)، (**يُغْضَى**): هذا فعل مضارع مبني للمفعول، والنائب عن الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل لكنهُ عند تقديره يقدر بالمقترن بـ(أل) العهدية، أو أن يكون غير مقترن بـ(أل) العهدية لكنهُ موصوف بقوله (**من مهابتهِ**).

فإن سأل سائل لمَ لا نجعل الجار والمجرور (**من مهابته**) هنا نائباً عن الفاعل، ألم تقل في قول الله: {**وَلَمَّا سُقِطَ فِيَ أَيْدِيهِمْ**} إن الجار والمجرور نائب عن الفاعل، فلم لا تجعل (**من مهابته**) نائباً عن الفاعل؟

قال: هنا أصل كلمة (**من مهابته**) أيّ (**لمهابتهِ**) فهي تدل على أنها على التعليل، والجار والمجرور إذا كان دالاً على التعليل فإنهُ يكونُ من باب المفعول لأجله ولا يدخل معنا، ولا يجوز نيابتهُ عن الفاعل، وبعبارةٍ أخرى **إذا كان الجار والمجرور دالاً على التعليل فلا ينوب عن الفاعل**.

وقد ذكر ابن هشام أن هذا البيت ليس من باب النائب عن الفاعل لأنهُ مفعولٌ له، يعني مفعول لأجله، صحيح أنهُ مجرور، ولا نعربه مفعول لأجله وإنما نقول جار ومجرور لكن (من) هنا تدل على التعليل، وهذا معروف في باب المفعول لأجله كما سيأتي بيانهُ إن شاء الله.

الرابع: مما ينوب عن الفاعل هو (الظرف): وبالشرطين السابقين المذكورين في المصدر؛ **وهو أن يكون متصرفاً، وأن يكون مختصاً**.

أما كونهُ متصرفاً: أن يجوز أن يحُلَ في محال إعرابيةٍ مختلفة؛ كأن يقع مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو نحو ذلك.

أما الظرف المختص: واحدٌ من أربعة:

١.إما موصوف **٢.وإما مضاف** **٣.وإما مقترن بـ(أل) العهدية** **٤.وإما علم.**

- أمثلة **وقع فيها الظرف متصرفاً**؛ وقع في مواقع إعرابية مختلفة، وذلك ككلمة (**يوم**، **وحين** **وساعة** وما شاكلتها) فإنها

متصرفة تصرفاً تاماً فتقول:
(هذا يومُ الجمعة) صار **يوم** خبر، و**(يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ)**: صار **يوم** في الكلمة الأولى مبتدأ و**(يوم)** في الكلمة الثانية خبر.
و**(مر بنا يوم الجمعةِ)** هذا صار فاعلاً، إذاً هو يتصرف تصرفاً تاماً.
- **أما كون الظرف مختصاً** فسنمثل له ونجعلهُ في المواضع كلها نائباً عن الفاعل إن شاء الله.
١. موصوف: تقول: **(صِيمَ يومٌ حارٌ)** و**(مُكثت ساعةٌ طويلةٌ)**، **(ساعةٌ)**: هنا نائب عن الفاعل، و**(طويلة)**: صفة، وساعة هذه متصرفة ومختصة لأنها موصوفة بقولك **(طويلة)**.
٢. مضاف: وأما كونهُ مضافاً فكقولك **(صِيمَ يومُ الخميسِ)**: فإن كلمة **يومُ** هنا نائب عن الفاعل وهي مضافة إلى كلمة **الخميس** فهذا دليلٌ على أنها مختصة.
٣. مقترن بأل العهدية: لو كان بينك وبين المخاطب حديثٌ عن يوم الخميس مثلاً، فقال: **(يوم الخميس هذا يوم شديد الحر)**، فقلت لهُ: **(صِيمَ اليومُ)** أيّ يوم؟ هو **يوم الخميس** و**أل** الموجودة في اليوم يسمونها أل العهدية الذكْرية، لأنها سبق لها ذكرٌ بينك وبين المخاطب، هذا إذا كانت مذكورةً في الكلام، فإن لم تكن مذكورة في الكلام فإنهُ قد يكون العهد ذهنياً يعني العهد الذهني أو العهد الذكْرِي **(صيمَ اليومُ)**.
٤. يقع الظرفُ علماً: وحينئذٍ يجوز أن ينوب عن الفاعل كقولك: **(صيمَ رمضانُ)**، **رمضان**: علم على شهر من أشهر السنة، وبما أنه علم فإنهُ يكون حينئذ متصرفاً، ويكون مختصاً، اختصاصه من ناحية كونه علماً، وتصرفه من ناحية وقوعه مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو نحو ذلك.

➢نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول به:
- **البصريون لا يجيزون أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به، سواءً أكان الموجود ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم مصدراً أم أي شيء، لا يجوز أن ينوب عن الفاعل** فإذا قلت مثلاً: **(أُكرِمَ القومُ أمامَ الأميرِ يوم الجمعةِ إكراماً حسناً)** **فإن البصريين** لا يجيزون أن تنيب عن الفاعل إلا كلمة **القومُ**، لأنها **(أكرمتُ القومَ)** هذه مفعول به، لا يجوز أن تقول **(أُكرم القومَ يومُ الجمعةِ)**، فتنيب الظرف "**يومُ**" مع وجود المفعول به "**القومَ**" هذا لا يجيزهُ البصريون.
- **الكوفيين يجيزون مطلقاً أن تنيب أيّ شيءٍ تشاء من هذه الأربعة؛ إما المفعول به وإما الظرف وإما المصدر وإما الجار والمجرور، لكنهم يفضلون أن تُنيب المفعول به، لكن لا يمنعون البقية.**
ولهم شواهد، والكوفيين يقولون لا يلزم أن يتقدم النائب أو يتأخر، أَنِبْ ما شئتَ، يعني يجيزون أن تقول مثلا: **(أُكرِمَ القومَ يومَ الجمعةِ إكرامٌ جيدٌ أو حسنٌ)**، وحينئذ تكون أنبت المصدر **(إكرامٌ)** مع تقدم المفعول به **(القومَ)** والظرف عليه **(يومَ)**، هذا يجيزه الكوفيين مطلقا.
- ويستشهدون بقول الله تعالى -طبعاً الآية على القراءة المتواترة- هي {**قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ**} أما قراءة أبي جعفر: {**لِيُجزَى قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ**} وقد أناب الجار المجرور **(بِما)** عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدمه **(قَوْماً)**.
الكوفيون والأخفش يجيزون أيضاً أن تنيب ما تشاء، لكن **الكوفيين بدون شرط؛ يعني بدون اشتراط تقدم النائب**، أما **الأخفش فهو يجيز كالكوفيين لكن يشترط أن يتقدم النائب ويتأخر المفعول به**، ويستشهدُ له بنحو قول الشاعر:

وإنما يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ** مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

(**مَادَامَ مَعْنِيًّا**)، **مَعْنِيًّا** هذا اسم مفعول وهو يرفع النائب عن الفاعل، وقد رفع الجار والمجرور (**بِذِكْرٍ**) ونصب المفعول به (**قَلْبَهُ**) يعني بقي المفعول به منصوباً، والجار والمجرور هنا متقدم على المفعول به فهذا يجوز طبعاً عند الكوفيين من باب أولى، ولكنه عند الأخفش هو الجائز فقط، **لكن لو تقدم المفعول به فإن الأخفش لا يجيز أن تنيب غيرهُ منابهُ.**

ويستشهدُ الأخفشُ لرأيه أيضا بقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً ** ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدى

(**بِالعَلْيَاءِ**): جار ومجرور وقد ناب عن الفاعل، ونصب المفعول به وهو (**سَيِّداً**) **مع تقدم النائب**، وهذا الذي يشترطهُ الأخفش، أما الكوفيون **لا يشترطون شيئاً فيجيزون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده تقدمَ النائب أم تأخر.**

الحلقة (٢٥)

➢ ما ينوب عن الفاعل إذا تعددت المفعولات:

بعض الأفعال تنصب مفعولين، بعضها تنصب ثلاث مفعولات، بعضها تنصب مفعولاً به واحداً، فإذا كان ناصباً أكثر من مفعول؛ يعني مفعول به مفعولين أو ثلاث مفعولات، **من الذي ينوب منها: الأول أو الثاني أم الثالث؟ ما الذي ينوب عن الفاعل إذا تعددت المفعولات؟**

(طبعا نحن قلنا إنه **ينوب عن الفاعل أربعة أشياء** إما المفعول به أو الظرف المتصرف المختص وإما المصدر المتصرف المختص وإما الجار والمجرور)

إذا كان الفعل ناصباً لمفعولين فأيهما الذي تنيب عنه؟

تحذف الفاعل وتنيب المفعول به الأول؟ أم تحذف الفاعل وتنيب المفعول به الثاني وتجعل المفعول به الأول منصوباً؟ بالمناسبة إذا كان عندنا أكثر من منصوب فإذا أنبت واحداً فإنك ترفعهُ والباقي تنصبهُ، إما تنصبهُ حقيقةً أو يكون في محل نصب ذلك إذا كان مبنياً مثلاً، أو كان جاراً ومجروراً فإن الجار والمجرور ستكون في محل المفعول به المنصوب.

➢ **في باب ما ينصب مفعولين إذا حذفنا الفاعل ونقيم غيره مقامه فهل ننيب الأول أم ننيب الثاني؟**

بدون شك ولا خلاف أن **إنابة المفعول به الأول عن الفاعل جائزةٌ** عند الجميع ولا خلاف في ذلك.

- مثلاً: (**عَلِمَ مُحَمَّدٌ المَسأَلَةَ واضِحَةً**)، هذه ما فيها شيء، لأن الفعل مبني للمعلوم، هنا نحذف الفاعل، عندنا مفعولان هما (**المسألة**) و(**واضحة**) ماذا ننيب؟

الأَولى بدون شك أن تنيب الأول فتقول: (**عُلِمَتْ المَسأَلَةُ واضِحَةً**)، **التاء** الموجودة في **عُلِمَتْ** هي تاء التأنيث الساكنة وهي حرف لا محل لهُ من الإعراب، و(**المسألة**) هي النائبة عن الفاعل وهي المفعول به الأول.

-(**أعطيتُ زيداً ديناراً**) أردت أن تحولها فتحذف الفاعل وتنيب غيرهُ منابه، تحذف الفاعل فتقول:

-(**أُعْطِيَ...**) تنيب **دينار** أو تنيب **زيداً**؟

أما إنابة (**زيد**) فلم يخالف فيها أحد فيجوزُ جوازاً مطلقاً أن تقول (**أُعطِيَ زيدٌ ديناراً**)، لكن إنابة المفعول به الثاني **ما حكمها؟**

إنابة المفعول به الأول فيما ينصب مفعولين جائزةٌ مطلقا، بل كذلك فيما ينصب ثلاث مفعولات إنابة المفعول به الأول جائزةٌ مطلقاً ولا خلاف فيها.

ننتقل الآن إلى إنابة المفعول به الثاني فيما كان ناصباً لمفعولين، أهو جائز أم غير جائز؟

فنقول: إنابة **المفعول به الثاني** إن كان في باب (**كسا**) أو في باب (**أعطى**) **وهو الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر** كقولك (**كَسَوتُ محمداً ثوباً**) "**محمد**" و"**ثوب**" مفعولان، وليس واحد منهما مبتدأ والآخر خبرا **فيجوز إذا لم يوجد لبس**، هنا إنابة "**محمد**" لا إشكال فيها، لكن إنابة "**ثوب**" **هل يجوز أن تنيبهُ عن الفاعل؟** قال قومٌ: **نعم إذا لم يلبس** كما في هذا المثال فتقول: (**كُسي محمداً ثوبٌ**)، فأنبت **الثوب** وهو المفعول به الثاني أنبته عن الفاعل ولا إشكال فيه لأنه ما فيه لبس.

لكن لو كان في باب **كسا** أيضاً أو في باب **أعطى ووجد فيها لبس** كقولك: (**أعطيتُ محمداً علياً**) هنا لبس؛ كل واحد منهما يصح أن يكون آخذا، والثاني يصح أن يكون مأخوذا، فهنا لا يجوز إنابة غير المفعول به الأول لوجود اللبس، يعني لا يجوز أن تنيب عن الفاعل إلا الآخذ منهما، إن كان الأول وإن كان الثاني، فإنه لابد أن يكون هو النائب عن الفاعل فتقول: (**أُعْطِيَ زيدٌ عَمراً**)، فإن أردت أن يكون **عَمرو** هو الآخذ **وزيد** هو المأخوذ تقول: (**أُعطيَ عَمروٌ زيداً**)، فلا يناب عن الفاعل إلا الآخذ لوجود اللبس.

- في هذه المسألة أولاً في باب **كسا إن ألبس امتنع اتفاقاً** نحو (**أعطيت بكراً بدرا**)؛ **بكر وبدر** كل واحد منهما يصح أن يكون آخذاً فلا تنيب غير الآخذ، وإن لم يلبس أيضاً جازَ مطلقاً نحو: (**أعطيت محمداً ريالاً**) أو **درهماً** أو **ثوبا، كسوتهُ ثوباً** هذا ما فيه مشكله ولا إلباس.
- **وبعضهم يقول يمتنع مطلقاً** إنابة غير الأول، **يجب إنابة الأول فقط، ولا يجوز غيرهُ** وفي هذا شيء من التكلف فلا نعتد بهذا الرأي.
- **وقال بعضهم إنه لا يجوز إذا أُعتقدَ القلب، إذا أُعتقد أن واحد منهما آخذ والثاني مأخوذ هذا لا يجوز، حتى لو كان لا لبس في المسألة، إذا لم يلبس يقال إنهُ يمتنع إذا لم يعتقد القلب.**
- **وقيل يمتنع إنابة الثاني إذا كان الأول معرفة، حتى لو لم يلبس**، كقولك: (**كسوت محمداً ثوباً**) هنا لا يُجِيز أن تنيب **ثوب** لأنه نكرة عن الفاعل مع عدم وجود اللبس هنا، لأن الأول معرفة **محمد** والثاني نكرة، يقول والمعرفة أولى بأن توجه إليها العامل [هذا متى؟] **إذا كان الفعل مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.**

أما إن كان الفعل مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فإنك تنيب الأول جوازاً مطلقاً -يعني يجوز إنابة الأول مطلقاً ولا خلاف في ذلك- وفي الثاني خلافٌ عندما يكون لبس، إن كان لبس فيمتنع وإن لم يوجد لبسٌ ففيه خلاف، قيل يمتنع وقيل لا يمتنع.

- **الفعل الذي ينصب ثلاثة مفعولات، هل يجوز إنابة المفعول به الثالث؟**

كقولك (أعلمتُ **محمداً** كبشَكَ سميناً) الفعل **أعلمَ**، الفاعل: التاء، **محمداً** مفعول به أول، وكبشَ: مفعول به ثاني، وسميناً: مفعول به ثالث.

سـؤال: **هل يجوز إنابة المفعول به الثالث في هذا المثال؟** فتقول (**أُعلمَ محمداً كبشَكَ سمينٌ**)؟

- **بعضهم أجازهُ إذا لم يلبس.**
- **وبعضهم منع إنابة المفعول به الثالث "مـطـلـقـاً" نقل الخضراوي وابن الناظم أنها ممتنعة اتفاقا؛ يعني أن النحويين اتفقوا على منع إنابة المفعول به الثالث مطلقاً.**

و الصواب أن بعضهم أجازهُ إذا لم يلبس الكلام، كقولك (**أَعْلَمْتُ محمداً أو علياً كبشَكَ سميناً**) فيقال: (**أُعلمَ علياً كبشَكَ**

سمينٌ)

-إذا أخذنا برأي المجيز سواء عند عدم وجود اللبس فما الأولى؟ لو كنا نقول إنهُ يجوز إنابة الأول أو الثاني أو الثالث، فمن الأولى إنابتهُ؟

- البصريون **يقولون إنابة الأولِ أولى.**

- وقال بعضهم **إن كان الأولُ نكرةً والثاني معرفة فإنابتهُ قبيحة، حتى لو كان الأول، المفعول به الأول لا تنيبهُ إذا كان نكرة والثاني معرفة، مثالهُ (أُعطيَ درهمٌ زيداً) درهم هذا مفعول به أول، وزيداً مفعول به ثاني، هنا إن أنبت درهم عن الفاعل لكونهِ متقدماً فهو جائز ولكنه قبيح.**

- قال: **فإن كانا معرفتين فإنهُ يجوز -إذا لم يلبس الكلام- إنابة أيهما شئت**، كقولك (**أُعطيَ الدرهمُ الرجلَ**) ويجوز أن تقول (**أُعطي الدرهمَ الرجلُ**) لا إشكال في ذلك هذا في باب **كسا.**

في باب ظن هل يجوز أن تنيب المفعول به الثاني عن الفاعل، أو تنيب الأول؟ أيهما تنيب؟

-قيل يمتنعُ إطـلاقـاً يمتنع إنابة المفعول به الثاني في باب ظن مطلقا لوجود اللبس أحياناً، فقالوا ما لا يوجد فيه لبس يحمل على ما وجد لبس فلا يجوز أن تنيب المفعول به الثاني مطلقاً في باب ظن؛ يعني فيما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

والإلباس نحو قولك: (**ظننتُ سعداً سعيداً**) سعد وسعيد أخوان مثلاً، وجاء واحد منهما، فلا يجوز لك أن تنيب سعيد وهو المتأخر في اللفظ، بل يجب أن تنيب الأول فتقول: (**ظُنَ سعدٌ سعيدا**).

وكذلك قد يكون المفعول به الأول والمفعول به الثاني نكرتين، وحينئذٍ قد يوجد اللبس، فلا يجوز أن تنيب الثاني منهما بل تنيب الأول وجوباً، كقولك: (**ظننتُ امرأةً رجلاً**)، امرأة قادمة ظننت أنها رجلاً، فلا يجوز أن تنيب رجل عن الفاعل لكونه ثانياً، ولوجود الإلباس فحينئذ تقول (**ظُنَّتْ امرأةٌ رجلاً**).

-وقيل إنهُ يجوز إذا لم يلبس -ما كان فيه لبس- هذا في باب ظن بشرط أن لا يكون المفعول به الثاني جملة، فيجوز إنابة المفعول به الثاني إذا لم يكن جملة.

مثالهُ، قولكَ: (**حسبتُ خالداً أسداً**) يجوز: (**حُسبَ خَالداً أسدٌ**) **فتنيب، لأنه لا لبس فيهما، وليس المفعول به الثاني جملة، بل نكرة.**

والممنوع نحو قولك: (**حسبتُ خالداً عَمرواً**) لا يجوز إلا أن تقول: (**حُسبَ خالدٌ عَمرواً**)؛ يعني تنيب الأول لأنهما متساويان في التعريف.

وكذلك لا يجوز أن تنيب الثاني في قولك: (**حسبتُ خالداً يضحكُ**) لأن الثاني من المفعولين جملة فلا يجوز إلا أن تقول: (**حُسبَ خالدٌ يضحكُ**).

وقيل يشترط أن لا يكون الثاني نكرة والأول معرفة حتى تنيبهُ، فلا يجوز أن تقول (**حُسبَ خالداً أسدٌ**) لأن الثاني نكرة والأول معرفة، المعرفة أولى بأن تسند إليه الفعل هذا قول.

فيمتنعُ مثلاً نحو قولك: (**ظنُ قائمٌ زيداً**) فتنيب **قائم** عن الفاعل مع كونهِ نكرةً، فالأولى أن تقول: (**ظُنَ زيدٌ قائما**) فتنيب المعرفة حتى لو كان ثانيا.

- إذاً المسألة هنا فيها خلاف، والأولى أن يقال إذا لم يلبس فلا مانع من أن تجيز، أو أن تنيب الثاني مع كون الأول موجوداً في اللفظ، وتجعل الأول منصوباً والثاني تنيبه عن الفاعل وترفعهُ.

➢ ننتقل إلى ما ينصب ثلاث مفعولات وهو (باب أعلمَ وأرى)

الأفعال التي تنصب ثلاث مفعولات هي: [**أعلمَ، وعلّمَ، وأنبأَ، ونبّأَ، وخبّرَ، وحدَّثَ**] هذه ستة أفعال تنصب ثلاثة مفعولات، فإذا كان في مثل هذا الباب **فهل يجوز أن تنيب الثاني وتترك الأول والثالث منصوبين؟**

- **أولاً أجازهُ قومٌ بشرط عدم اللبس**، و**منعهُ قومٌ، قالوا لأن إنابة الأول لكونه هو المفعول الحقيقي** للفعل إذا قلت (**أعلمتُ محمداً كبشَكَ سميناً**) **فماذا تنيب من هذه الثلاثة؟ قد مر إنابة الأول أنها جائزة مطلقاً وقد مر الخلاف في إنابة الثالث، والآن الكلام عن كبش هنا هل تنيبه عن الفاعل؟** هل تقول: (**أُعلمَ محمداً كبشُكَ سميناً**)؟ قال قومٌ إذا لم يلبس فلا مانع مثل هذا المثال لا مانع أن تنيب الثاني.

- ومنعهُ قومٌ فقالوا المفعول في الحقيقة كلمة (**محمداً**)، فهو الذي يستحق أن يرتفع على أنه نائبُ عن الفاعل، فلا يجوز إنابة غيرِهِ مقامهُ، واستدلوا على ذلك بأنهم قالوا: أن المسموع إنابة المفعول به الأول، وترك المفعولين الثاني والثالث منصوبين، ماذا سمعتم؟ قالوا سمعنا قول الشاعر:

ونُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ ** كِرَاماً مَوَالِيهَا لَئِيماً صَمِيمُهَا

الشاهد: في (**نُبِّئْتُ**)، (**التاء**): هي المفعول به الأول، وهي التي نابت عن الفاعل هنا، و(**عبدَ اللهِ**) هذا اسم قبيلة وهو المفعول به الثاني، وجملة (**أَصْبَحَتْ**): في محل مفعول به الثالث، فإنابة الأول هي المسموعة من كلام العرب كما حصل في هذا البيت، فإن أصل الكلام: (**نبأني الناسُ عبد الله أصبحت كراماً مواليها لئيماً صميمُها**)، **صميمُها**: يعني الأصيل فيها.

هذا هو المسموع عن العرب إنابة الأول وترك الثاني والثالث منصوبين، هذا استدل به من يمنع إنابة المفعول به الثاني أو الثالث في باب أعلمَ، ويقول **لابدَ أن تنيب الأول لأمرين:**

الأمر الأول: أنه المفعول الحقيقي، فهو حقهُ الذي ينوب عن الفاعل.

الأمر الثاني: أن هذا هو المسموع من كلام العرب.

➢ **التَغْيِيرَات التي تحصل في الفعل عند بنائه للمفعول:**

الأصل في بنية الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم أو أن يكون مبنياً للفاعل، مثل: **أكرمَ، وقالَ**، و**حضرَ**، و **يقولُ**، و**يحضرُ** إلخ. - **بالمناسبة الذي يبنى للمفعول إما فعل ماضي وإما فعل مضارع، لأن فعل الأمر لا يبنى للمفعول** وإذا أردتم أن تقولوا مبني للمجهول فلا إشكال، لأن الكثير في أغراض بناء الفعل للمفعول هو أن يكون الفاعل مجهولاً، يعني أكثر أغراض حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه أن يكون الفاعل مجهولاً، فإذا قلت مبني للمجهول فلا إشكال، لكن الأولى طبعاً أن تقول مبني للمفعول-.

الأصل في الفعل أن يكون مبنياً للفاعل مثل:**ضربَ، وقامَ، وحضرَ، ويسافرُ، ويجيءُ، ويذهبُ** إلخ، هذا هو الأصل إن خالفنا هذا الأصل، وأردنا أن نحذف الفاعل ونقيم غيره مقامه فإنه يحصل في الفعل تغيير؟ نعم

وهذه التغييرات على النحو الآتي:

➢ **أولاً: ننظر في الأفعال الماضية:**

- **الفعل الماضي حقهُ أن تضم أولهُ وتكسر ما قبل آخرهِ**، كقولك في **أكرَمَ (أُكرِمَ)**، وفي قولك **كَتَبَ (كُتِبَ)**، وفي قولك في **قَطَعَ (قُطِعَ)** تكسر ما قبل الآخر وتضم الأول، لكن هذا **بشرط** أن لا يكون الفعلُ أجوف، **أن لا تكون عين الفعل ألفاً محولةً أو منقلبةً عن واوٍ أو عن ياء** مثل (**قالَ**) و (**باع**)، [(**قالَ**) على وزن **فعل**، ألف **قالَ** منقلبة عن واو إذا أرجعناها

للمضارع **يقول** وجدناها واواً، و(**باعَ**) على وزن **فعل**، ألف **باعَ** منقلبة عن ياء إذا أرجعناها للمضارع **يبيع** وجدناها ياءً.

إذاً الفعلُ الماضي حقهُ أن يُضمَ أولهُ وأن يكسر ما قبل آخرهِ.

- **فإن كان أولهُ تاءَ زائدةً ضمَ الأولُ والثاني** مثل (**تَقَاتَلَ**) أو (**تَعَلَّمَ**) تقول: (**تُعُلِمَتِ المسألةُ**) تضم الأول والثاني.

- **فإن كان أولهُ همزةَ وصلٍ ضممت الأول والثالث** فتقول (**أُنطُلِقَ**) و(**أُستُخرِجَ**) **لكن الذي قبل الأخير يبقى دائماً مكسورا.**

- **فإن كان الفعل الماضي أجوفاً** يعني مثل: (**قالَ**) و(**باعَ**) و(**اختارَ**) و(**انقادَ**):

فإنهُ هذا الكثير فيه أن تكسر الأول وتقلب الألف هذه المنقلبة عن واو أو عن ياء تقلبها ياءً فتقول: (**قِيلَ**) و(**بِيعَ**) و(**اختيرَ**) و(**انقيدَ**).

ويجيز بعضهم في المواضع هذه كُلِها **أن تضم الأول وتقلب الألف الموجودةَ واواً** فتقول:(**قُولَ**) و(**بُوعَ**) و(**أُختور**) و و(**حوك**) (**أُنْقودَ**) وإلى آخره.

قالوا ومنهُ قول الشاعر:

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ؟ ** ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

➢ **ثانياً: الفعل المضارع:**

- **إذا كان الفعلُ مضارعاً فحقهُ أن تضم الأولَ أيضاً وتفتح ما قبل الآخر**، فتقول: (**يُضرَبُ**) و(**يُهزَمُ**) و(**يُكرَمُ**) و(**يُقطَّعُ**) و(**يُستَخرَجُ**) و(**يُنطلَقُ**).

- **إذا كان قبل آخره حرف مد إما (واواً) وإما (ياءً)** مثل (**يقولُ**) و(**يبيعُ**) **فإن حقهُ أن تقلبَ هذه الواو ألفاً ويضم أوله** فتقول في (**يقولُ = يُقالُ**) وفي (**يبيعُ = يُباعُ**) وهكذا.

فالفعل المضارع حقهُ أن تضم أوله وتفتح ما قبل آخره، إلا إن كان قبل آخره حرف مد فإنك تقلب هذه الحرف ألفاً وتضم أوله فتقول (**يُقالُ**) و(**يُباعُ**).

الحلقة (٢٦)

باب الاشتغال

- **ضابطه؛ ما هو باب الاشتغال؟ والمقصود بالاشتغال؟**

- **بعض مواضع الاشتغال؛ حكمين من حكم الاسم المشتغل عنه وهما:**

١. رجحان رفع اسم المتقدم ٢. ووجوب نصب الاسم المتقدم.

➢ **أولاً: ضابط باب الاشتغال:**

ضابطهُ: أن يتقدم اسمٌ، وأن يتأخر عنهُ فعلٌ، ويكون هذا الفعل المتأخر مشغولاً بالعملِ في ضمير الاسم المتقدم؛ بحيث لو فُرِّغ عن العملِ في الضمير لنصب الاسم المتقدم.

فالاشتغال هو:أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنهُ فعلٌ ويكون هذا الفعل مشغولاً بالعمل في ضمير، هذا الضمير يعود للاسم المتقدم بحيث لو فرغنا-يعني لو حذفنا هذا الضمير-لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوباً

نطبق عليه: **محمداً أكرمتهُ**

كلمة(**محمدٌ**): يجوز أن تقول فيها: (**محمدٌ أكرمتهُ**)، ويجوز أن تقول: (**محمداً أكرمتهُ**) وسيأتي بيانهُ إن شاء الله في أحكام الاسم

المتقدم، لكنني الآن أريد أن أطبق على الضابط وهو على تعريف هذا الباب فنقول: - قلنا في التعريف **أن يتقدم اسم**، والاسم المتقدم هو كلمة: **(محمد)**

- **ويتأخر عنهُ عامل والعامل** هو: (**أكرم**)، هذا العامل مُشتَغِل يعني عنده شغل مشغول، مشغول بأي شيء؟ **مشغول بنصب ضمير يعود للاسم المتقدم** وهو هنا قولك: (**أكرمتهُ**) (**الهاء**) في **أكرمتهُ**.

- (**محمدٌ أكرمتهُ**) **الهاء** هذه الفعل **أكرمَ** مشغولٌ بنصبها بحيث لو حذفنا هذه **الهاء** وأعملنا **أكرمَ** في الاسم المتقدم لكان منصوبا، فإنك تقول (**محمداً أكرمتُ**) إذا حذفت هذه **الهاء**، طبعاً هذه صور من صور متعددة وسنذكر هذه الصور المتعددة إن شاء الله تعالى، لكن عند ذكر أحكام الاسم السابق.

- تتمة التعريف: **لو فرغتَ هذا العامل المتأخر وحذفت الضمير الذي هو مشغولٌ بِهِ لعمل في الاسم المتقدم لنصبهُ -لنصب الاسم المتقدم**، وذلك مثالهُ قولك: (**محمداً أكرمتهُ**) هذا الأولى فيه أن تقول: (**محمدٌ أكرمتهُ**)، هذا هو ضابط الاشتغال، إذا قلتَ (**محمداً أكرمتهُ**): هذه صورة من الصور التي يشتغل فيها العامل المتأخر بالعمل في ضمير الاسم المتقدم هذه الصورة بالذات يترجحُ فيها.

➢ **أحكام باب الاشتغال، للمشتَغَل عنهُ خمس حالات:**

١. إما أن يترجح رفعهُ.

٢. وإما أن يجب نصبهُ.

٣. وإما أن يترجح نصبهُ.

٤. وإما أن يجب رفعهُ.

٥. وإما أن يتساوى الأمران.

الحكم الأول: **وهو أنه يترجح رفع الاسم المتقدم يترجح على نصبه.**

يترجح أن تقول: (**محمدٌ أكرمتهُ**)، سؤال: **إذا رفعناهُ فعلى أي شيء؟**

- أمّا إن رفعتهُ فإنك تقول: (**محمدٌ**): هذا مبتدأ، و(**أكرمَ**): فعلٌ ماضي، و(**التاء**): فاعل، و(**الهاء**): مفعول به، والجملة جملة (**أكرمتهُ**): في محل رفع أو سدَّت مسدّ أو هي: خبر للمبتدأ هنا، والرابط موجود وهو (**الهاء**) التي تعود على (**محمد**).

- **يجوز لك وجهٌ آخر** وهو أن تنصب كلمة (**محمد**)؛ **هل تنصبها بأكرم المتأخر هذه؟ هذا قول لكنهُ مرجوح، مرجوح لأن الفعل لا يعمل في معمولين كلاهما نفس الشيء، كيف؟ الاسم المتقدم والهاء المتأخرة -هذه الهاء أصلاً عائدة إلى محمد-** وهي تعني (**محمداً**)، يعني كأنك قلت: (**محمداً أكرمتُ محمداً**) فما الذي نصب (**محمداً**) الأولى؟ الذي نصبها فعلٌ مقدر يفسرهُ المذكور هذا، لكن هذا الفعل لا يجوز ذكرهُ، وإنما يقدرهُ تقديرا، فأنت تقول: (**محمداً أكرمتهُ**) التقدير فيه: (**أكرمتُ محمداً أكرمتهُ**) هذا في التقدير فقط، لكن في اللفظ لا تلفظهُ، قالوا: لأنه لا يجمع بين المفسِّرِ والمفسَّر، لأن (**أكرمَ**) في المثال تفسر (**أكرمَ**) المحذوفة وجوباً.

- في بعض الأحيان يكون الاسم المتقدم مبنياً، لكنهُ يكون في محل نصبٍ بالفعل المتأخر، لكن الأولى أن يكون في محل رفعٍ، هذا إذا كانَ مبنياً ويكون مبتدأً ويكونُ خبرهُ ما بعده وهذا هو الراجح في هذه المسألة

- يترجح رفع الاسم المشتَغل عنهُ وذلك في الكلام الذي لا موجب فيه للرفع ولا موجب فيه للنصب، ولا يتساوى فيه الأمران، ومثالهُ قولك (**زيدٌ أكرمتهُ**) أو (**محمدٌ صافحتهُ**) أو (**عبدُ الله مررتُ بهِ**)، فإنه يترجح رفع كلمة (**عبدُ الله**) على أنها

مبتدأ والجملة التي بعدها خبَرُها.

وأيضاً يجوز فيه وجه آخر -**وإن كان مرجوحاً**- وهو أن تجعلهُ مفعولاً به أو منصوباً على الاشتغال لفعلٍ مقدرٍ محذوفٍ وجوباً يفسرهُ المذكور، ذلك نحو قولك: **(محمدٌ قابلتهُ)**، ويجوز أن تقول فيها **(محمداً قابلتهُ)** فإن كان مرفوعاً الاسم المتقدم فهو مرفوع على الابتداء، وإن كان منصوباً فهو مفعول به لفعل مقدر، والله أعلم، وهذا الفعل واجب الحذف،

هذه المسألة الأولى وهي من مسائل الاشتغال الخمس؛ وحديثنا هنا في ترجح الرفع، ورجحنا الرفع هنا لسلامتهِ من التقدير، والنحو عامة كل ما أمكنك أن تسلم من التقدير فلا تُقدر.

هنا لا تحتاج إلى تقدير إذا قلتَ **(محمدٌ أكرمتهُ)**، **(محمدٌ)**: مبتدأ، وجملة **(أكرمتهُ)**: خبر فليس فيها حاجة إلى التقدير وهذا أولى، لكن الثاني جائز بسبب التقدير، ومادام بسبب التقدير فإنهُ مرجوح، لكن في بعض الأحيان يكون التقدير واجباً لمانعٍ يمنع من أخذ الصورة الظاهرة.

الحكم الثاني: **أنه يجب نصب الاسم المتقدم**

تنصبهُ بمقدر يفسرهُ المذكور، **هل هذا المقدر تذكرهُ أو ما تذكرهُ؟** لا تذكرهُ إلا تقديراً فقط، أما في كلامك فإنك لا تذكرهُ، لأنك لو ذكرتهُ لجمعت بين أمرين هما المُفَسِّر والمُفَسَّر وهم لا يجيزون الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

وجوب النصب: يجب نصب الاسم المتقدم إذا كان الاسم المتقدم مسبوقاً بأداةٍ تختص بالدخول على الأفعال، لا تدخل على الأسماء **ما هذه الأداة التي تختص في الدخول على الأفعال؟**

هناك أدوات تختص في الدخول على الأفعال فيجب حينئذٍ أن تنصب الاسم المتقدم، لأنك حينئذٍ تقدر هذه الأداة داخلة على فعل، وإذا كنتَ تقدرها داخلةً على فعل فإنهُ لا يصح أن يكون مبتدأً، بل يجب أن يكون مفعولاً به لهذا الفعل الذي تقدرهُ.

➢ **الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال، والتي إذا سُبق الاسم المشتغل عنهُ بها وجب نصبهُ**

أولاً: **أدوات التحضيض**:

وهي مثلاً **(هلاّ)** و**(لولا)**، و**(ألا)** أحياناً تدل على التحضيض لكنها أحياناً تدل على العرض؛ ولكنها مع ذلك تختص بالدخول على الجمل الفعلية.

الأدوات التي تدل على التحضيض: {**هلاّ، لولا، لوما، ألا**} كل هذه أدوات تختصُ بالدخول على الأفعال وتسمى بأدوات التحضيض، وإذا وقع الاسم المشتغلُ عنُه بعدها وجبَ نصبه.

مثالهُ:**(هلاّ محمداً أكرمتهُ)**

(محمداً): واجب النصب، ولا يجوز فيه أن تقول: **(هلاّ محمدٌ أكرمتهُ)** لأنهُ وقع بعد أداةٍ تختص بالدخول على الأفعال، وهذه الأداة هي **(هلاّ)** وهي من أدوات التحضيض.

ولو قلت مكانها: **(ألاَ محمداً أكرمتهُ)** أو: **(لولا محمداً أكرمتهُ)** أو: **(لوما محمداً أكرمتهُ)** فإنها كلها أدوات تدل على التحضيض، **(لوما)**: فيها شكُّ نوعاً ما، لأنها أحياناً تكون أداة شرط غير جازمة.

قولك: **(لوما جاءَ محمدٌ لأكرمتكَ)** حينئذ تكون أداة شرط غير جازمة.

متى وقع الاسم المشتغل بعد أدوات التحضيض وجب أن يكون منصوباً بفعل مقدَّر، ولا يجوز ذكر هذا الفعل المقدر في كلامك العادي لأنهُ مفسَّر بالفعل المذكور بعده ولا يجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر.

ثانياً: **أدوات الاستفهام**:

من الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال **أدوات الاستفهام كُلُها** - ما عدا الهمزة -، فإن الهمزة تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال، فأما بقية أدوات الاستفهام كـ(**هل**، **ومن**، **ومتى**، **وأين**، **وأنى** إلخ) فإنها تختص بالدخول على **الأفعال**، فيقولون إذا جاء الاسم المشتغل عنهُ بعد هذه الأدوات فإنهُ لابد أن تنصِبَهُ.

مثاله: (**هل محمداً قابلتَهُ؟**) و(**متى عبدَ الله رأيتهُ ؟**)

(**متى**): اسم من أسماء الاستفهام و(**هل**):حرف.

وأدوات الاستفهام قسمان: إما حروف وإما أسماء.

١. الحروف اثنان هما: (**الهمزة، هل**).

٢. الأسماء هي: (**بقية كل ما يدل على الاستفهام**) الاستفهام كلهُ أسماء ما عدا هاتين الكلمتين أعني (**هل والهمزة**).

الهمزة لا تدخل في وجوب النصب، لأن الهمزة يقع بعدها الأسماء ويقع بعدها الأفعال، **لكن الراجح في الهمزة أن تنصب الاسم المشتغل عنهُ الواقع بعدها**.

- يجب نصب الاسم المشتغل عنهُ إذا وقع بعد أداة استفهام -غير الهمزة- أداة الاستفهام سواء أكانت اسماً أو كانت حرفاً، الأسماء مثل: (**متى عبدَ الله رأيتهُ؟**) والحروف مثل: (**هل محمداً قابلتَهُ؟**).

ثالثاً: **أدوات الشرط.**

النوع الثالث مما يختصُ بالدخول على الأفعال وفيهِ خلاف، هل هو مختص بالدخول على الأفعال؟ أم يجوز أيضاً دخولهُ على الأسماء؟ وينبني على هذا الخلاف حكم الاسم الواقع بعده.

-**فمن رأى أنه خاصٌ بالدخول على الأفعال** أوجب نصب الاسم المشتغل به.

-**ومن رأى أنهُ يجوز أيضاً دخولهُ بأن يأتي الاسم بعدهُ** فإنهُ لا يوجب النصب، فهو يرجحهُ لكنهُ لا يوجب النصب.

أدوات الشرط فيها خلاف بين النحويين مشهور، ولعل القول الراجح في هذه المسألة أن نقسم أدوات الشرط إلى قسمين:

١. إن كانت أدوات الشرط هي (إن أو إذا): **فالغالب أن يليها الأفعال، لكن يجوز لحاق الأسماء بها، أو أن تليها الأسماء هذا الغالب**،إذن نجعلها مما يترجح فيه رفع الاسم المتقدم بناءً على هذا الراجح؛ فنجعل هاتين الأداتين: (**إن أو إذا**).

٢. بقية الأدوات تختص بالدخول على الأفعال فمتى ما جاء بعدها اسم مشتغل عنه فإنهُ واجب النصب.

نعود إلى (**إن وإذا**) التي رجحنا فيها هذا الجانب، وإن الكوفيون **لا يرون هذا التفصيل، ويقولون قد وردت الأسماء كثيراً بعد أدوات الشرط**، فلا يلزم يعني أن تكون مختصةً بالدخول على الأفعال، بل يجوز - مع أن الغالب فعلاً أن تدخل على الأفعال أدوات الشرط-، ويستدلون بذلك ما ورد في سورة التكوير من قوله سبحانهُ وتعالى: {**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ*وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ**} وفي قوله تعالى: {**إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ*وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ**} وفي قوله تعالى: {**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ(١)وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ(٢)وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ(٣)وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ(٤) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**} كل هذه المواضع وغيرها كثير وقعت الأسماء بعد (إذا).

وأما (**إن**) فنحو قوله تعالى: {**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ**}.

هذه المسألة أردت أن أذكرها لأنهُ يترتب عليها حكم الاسم المشتغل عنهُ بعد أدوات الشرط:

-فإذا وقع الاسم المشتغل عنهُ بعد أدوات الشرط فانصبه، اجعلهُ منصوباً، ولكن ليكن في ذهنك هذا الخلاف الموجود.

-وإن اعتمدت رأي الكوفيين فإنهُ يجوز لك النصب والرفع مع ترجيح النصب.
-وإن اعتمدت رأي البصريين-وهو المعتمد عند كثير من النحويين-فانصب واجعل النصب واجباً دائماً.
➢ **هل يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة؟ هذه المسألة فيها خلاف:**
- نصَّ ابن هشام على أنهُ خاصٌ بالشعر؛ يعني لا يجوز أن تجعل أداة الاستفهام أو أداة الشرط ثم تأتي بالاسم المشتغل عنهُ بعد هاتين الأداتين إلا في الشعر، ما عدا أداتين هما:
(إذا) فإنهُ يجوز لك أن تأتي بعدها بالاسم المشتغَل عنهُ مطلقاً يعني سواءً كان الفعل المشتغِل **ماضياً** أم كان الفعل المشتغِل **مضارعاً**.
و**(إن)** لكن بشرط أن يقع الفعل الذي بعدها **ماضياً**.
مثال ذلك، كقولك مثلاً: **(إذا سعيداً لقِيتَهُ فأكرمه)**.
هنا **سعيد:** اسم مُشتَغل عنهُ وقد وقع بعد **(إذا)** الشرطية، يعني لو كان غير **(إذا)** الشرطية هل يمكن أن يقع بعدها اسم مشتغل عنه؟ يقول ابن هشام: لا يجوز ذلك إلا في الشعر، أو أن تكون **(إن)** بشرط أن يقع الفعل بعدها **ماض، (لقي)** فعلٌ ماضي.
أما إذا قلت **(إذا سعيداً تلقاه فأكرمه)** فيجوز، لأن الأداة هنا هي **(إذا)** والفعل هنا هو **مضارع** فلا مانع أن يكون كذلك، يعني يجوز في الشعر وفي النثر إذا كانت الأداة هي: **(إذا)** سواءٌ أكان الفعل ماضياً أم كان الفعل مضارعاً فإنهُ لا يمتنع، وقد نص على ذلك ابن هشام في أوضح المسالك.
أما إن كانت الأداةُ هي: **(إن)** فإنهم يقولون إنه لا يقع بعدها الاسم المشتَغل عنه **إلا بشرط أن يكون العامل المشتغل بنصب الضمير ماضياً، فإن كان العامل المشتغل بنصب الضمير مضارعاً** فلا يجوز عند ابن هشام كما نص عليه إلا في الشعر فتقول: **(إنْ سعيداً لقِيتَهُ فأكرمه)**
(لقي): هنا فعل ماضي، وهو مشغول بالعمل في الهاء، و**(سعيداً)** هذا وقع بعد **(إن)**، و**(إن)** أداة شرط مسموح بأن يكون الاسم المشتغل عنهُ بعدها، ولكن هنا كما ترى فعل ماض.
ولا يجوز: **(إن سعيداً تلقه فأكرمه)**،لم؟ لأن الفعل هنا مضارع، حتى لو كانت الأداة **(إن)**، فلا يجوز ذلك إلا في الشعر.
أما بقية أدوات الشرط فإن ابن هشام نصَّ على أنهُ لا يجوز أن يقع الاشتغال بعدها لا **(متى)** ولا **(حيثُما)** ولا **(إذما)** ولا بقية أدوات الشرط، ولم يجُز ذلك إلا في الشعر خاصةً، أو أن تكون الأداة هي **(إذا)** مطلقاً، أو**(إن)** بشرط أن يكون الفعل بعدها ماضياً.

الحلقة (٢٧)

الحالة الثالثة: أنه يترجح نصب الاسم المشتغل عنه(أي جائز وليس بواجب)
الاشتغال -يعني الاسم المشتغل عنه- إما أن يترجح رفعه، وإما أن يكون يجب نصبهُ وقد انتهينا منهما، وفي هذه الحلقة سنتحدث في موضوع ترجح نصب الاسم المشتغل عنه؛ يعني يترجح نصبه لكنه ليس بواجب ؛ **وذلك في مسائل ست:**
المسألة الأولى: هو أن يكون الفعل المشغول بنصب الضمير؛ طلباً يدل على الأمر أو يدل على الدعاء؛
يعني يترجح نصب الاسم المشتغل عنه إذا كان الفعل المشغول أو المشتغل بنصب الضمير طلباً، لكن هذا الطلب ليس

طلب مطلقاً، وإنما هو دال على الأمر أو دال على الدعاء.

- وذلك نحو قولك: (**محمداً اتَّبِعْه**) أو (**محمداً اتْبَعُهُ**) محمداً ﷺ (**اتَّبِعْه**).

كلمة (**محمداً**): اسم مشتغل عنه، و(**اتَّبِعْ**) هنا هو: الفعل المشتغِل، وهو هنا **دال على الأمر**، والفاعل ضمير مستتر تقديرهُ (**أنت**)، (**والهاء**) هي التي شغلت الفعل (**اتَّبِعْ**) عن العمل في كلمة محمد؛ بحيث لو حذفت الهاء لقلت: (**محمداً اتَّبِعْ**) لو حذفت الهاء من (**اتَّبِعْه**) لوجب أن تقول: (**محمداً اتَّبِعْ**) لأنهُ حينئذ يتفرغ للعمل في الاسم المتقدم فينصبهُ.

هنا يترجح نصب الاسم المتقدم على رفعه، ويجوز الرفع؛ يعني يجوز أن تقول: (**محمدٌ اتَّبِعْه**).

لماذا كان النصبُ راجحاً؟ السبب في هذا أن الفعل الذي تقدرهُ سينصب الاسم المتقدم، لكن لو جعلت كلمة محمد في هذا المثال مرفوعةً على أنها مبتدأ فإن الخبر سيكون طلباً، ويقولون إن الخبر لا يكون طلباً إلا قليلاً يعني ليس بكثير، فلذلك **ترجح** أن تنصب الاسم المتقدم على أنهُ مفعول به لفعلٍ مقدر يفسرهُ المذكور.

- ومثلهُ قولك: (**اللَّهُمَّ عبدَك ارحمه**)، (**ارحم**): هذه ظاهرها أنها فعل أمر، لكن تأدباً مع الله سبحانه وتعالى لا تسميها فعل أمر لأنك لا تأمر الله، وإنما تدعوه.

-ومثلهُ في النهي يقال نفس الكلام يقال في قوله: {**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**} كلمة {**لاَ تُؤَاخِذْنَا**}: هنا لا يقال (**لا**) إنها ناهية تأدباً مع الله سبحانه وتعالى، وإنما يقال: إما **طلبية** وهذا جائز لأنها للطلب، وإما دُعائية فهنا في قولك: (**اللَّهُمَّ عبدك ارحمه**): لا تقول عن الفعل (**ارحم**) فعل أمر، وإنما تقول إنهُ فعل دعاء.

- ومثلهُ قولك أيضاً: (**صالحاً غفر الله له**)، (**غفر**): هذه فعل ماضي وكأنها إخبار، لكنهُ للرغبة في تحقق وقوع هذا الغفران؛ يؤتى بلفظ الماضي فكأنهُ قد حصل، لذلك فإن الفعل هنا دالٌّ على الطلب وهو دعاء، و(**صالحاً**): هو الاسم المشتغل عنه، وهو **مترجح النصب**.

طيب لنرفع كلمة (**صالح**) وننظر جملة (**غفر الله له**) هل يصح أن تكون خبراً إذا قلتَ (**صالحٌ غفر الله له**)؛ ستعرب كلمة (**صالح**): على أنها مبتدأ، وجملة (**غفر الله له**): على أنها هي الخبر، وهذا دالٌّ على الطلب، ويقولون أنه إذا دل الفعل على الطلب فإنه يقِلّ وقوعهُ خبرا، **لماذا يقِلُّ؟** لأنهم لما عرّفوا الخبر قالوا الخبر الجزء المتم للفائدة، **فهل تتم الفائدة بشيء أنت لازلت تطلبه أو تطلب أن يُحقق؟** بدون شك أنها لا تتم الفائدة بهذا، إذن **نصبهُ أولى وأرجح**.

- تطرأ عندنا مشكلة يسيرة في قول الله: {**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**} {**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**}،{**الزَّانِيَةُ**}: مرفوعة في هذا اللفظ، و(**الزاني**): مرفوع، لأنهُ لو كان الزاني منصوباً لظهرت الفتحة على الياء لأن الياء تتحمل الفتحة فقط، أما الضمة والكسرة فلا تتحملهما ويثقل النطق بهما.

موضوعنا أن القراء السبعة في هذه الآية الكريمة في قوله تعالى: {**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**} أجمعوا أجمع القراء السبعة على **الرفع** في كلمة (**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**) مع كون الفعل المشتغِل هنا **دالٌّ على الطلب وهو أمر** {**فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**} **فهل يجمع القراء السبعة على وجه مرجوح؟**

هناك كلام للمبرد وهناك كلام لسيبويه في توجيه الرفع في هذه الآية الكريمة، لكني قبل ذكر كلامهما، أقول لكم إن القراءة سنةٌ متبعة، فليس للقارئ أن يقرأ بما يترجح عندهُ لغةً، ولا بما يجوز لغةً، بل يجب عليه أن يلتزم بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قرأ به، هذا قبل ذكر رأي سيبويه أو رأي المبرد في هذه المسألة.

- **سيبويه**: وجهها توجيهاً يخرجها عن هذا الباب فيقول: إن تقدير الكلام (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني**) (**مما يتلى**

عليكم): جار ومجرور خبر المقدم، و(**حكم**): مبتدأ مؤخر، و(**الفاء**): يسمونها الفاء الفصيحة، (**ثم اجلدوا**): كلام لا علاقة له بالكلام السابق لأنه صار كلاماً مستقلاً لا علاقةَ لهُ بالاسم المشتغل عنه -وليس من باب الاشتغال عند سيبويه-.

ما الذي رفع **الزَّانِيَةُ** مع أن التقدير: **حكمُ الزانيةِ**؟ قال: حذف المبتدأ، وهو مضاف، وقام المضاف إليه وهو كلمة (**الزَّانِيَةُ**) مقامهُ في الحكم من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى فصار مبتدأً: {**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ**} يعني التقدير -والله أعلم-: (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني**)، ثم حذفت كلمة (**حكم**) فحلَّت كلمة (**الزانية**) محلها، فرفعت وصارت تعرب مبتدأ، والخبر الذي قبلها وهو قوله: {**مِمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**} ثم استؤنف الحكم؛ ذلك أن **الفاء** لا تدخل في خبر المبتدأ عند سيبويه في نحو هذا؛ يعني ما تقول: (**محمدٌ فأكرمهُ**)، لا يجوز عند سيبويه، بل عند كثير من النحويين بل ويمكن عند البصريين جميعاً لا تدخل **إلا إذا دل المبتدأ على العموم**: (**كلُ رجلٍ فله درهم**).

أما **الأخفش**، **فإنه يجيز دخول الفاء** تقول عندهُ (**محمدٌ فمجتهدٌ**) لا يمتنع عند الأخفش.

الحاصل -ليس هذا موضوعنا دخول الفاء في خبر مبتدأ إذا كان دالاً على العموم ليس هذا موضوعنا- لكنهُ هو السبب في أن سيبويه أوَّلَ هذا بقوله: إن تقدير (**مما يتلى عليكم حكم**) ولم يقل (**الزانيةُ**) مبتدأ و(**فَاجْلِدُوا**) خبر لها، لأنه يرى أن الفاء لا تقع في خبر هذا المبتدأ عندهُ، ولذلك قال في قول الشاعر: **وقائلةٍ خَوْلَانُ فانكح فتَاتَهُمْ ** وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا**

(**خولان**): هذه اسم قبيلة، (**فانكح فتَاتَهُمْ**) يقول ليست خولان مبتدأ (**فانكح**) جملة واقعة في الخبر مقترنة بالفاء، لا، بل يقول التقدير: أن خولان خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (**هذه خولانُ**)، وحينئذ يستأنف الكلام بعدها فيقول (**فانكح فتَاتَهُمْ**) هذا تأويل **سيبويه**.

المبرد: يقول الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل جواب الشرط في فعل الشرط أو في ما تضمنه فعل الشرط، هو يقول إن التقدير: (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني فَاجْلِدُوا**) يعني: فإذا علمتم ذلك فاجلدوا، ونحن قد ذكرنا أن الفعل المشتغل لابد ليكون ناصباً أن يصح لو فرغتهُ أن يعمل فيما قبله، وهو هنا لا يعمل، لأن الفاء إذا كانت واقعة في جواب شرط مقدر فإن جواب الشرط لا يعمل في فعل الشرط، فكذلك ما يشبهها، وما لا يعمل لا يفسِّرُ عامل؛ يعني لا يدخل في باب الاشتغال **فالرفع** عنهما يعني عند المبرد وعند سيبويه **واجب** وليس مترجحاً للكلام الذي ذكرناه من التوجيه.

المسألةُ الثانية: **أن يكون الفعل المشغول مقترناً باللام الطلبية أو بـ(لا) الطلبية**

باللام يعني الداخلة على الفعل المضارع وهي تسمى لام الأمر أو لام الدعاء، ويجمعهما أن تسميهما لام الدعاء و(لا) الناهية أو (لا) الطلبية أو (لا) الدعائية، ويجمع الأمرين أعني (لا) الناهية و(لا) الدعائية يعني أن تسميها **بـ (لا) الطلبية**.

- الأمثلة:

(**محمداً ليكرمهُ ربُّهُ**): اللام هذه تسمى **بـ(لام) الدعاء** لأنها متوجهة من الأدنى (**محمد**) إلى الأعلى (**ربُّهُ**) في هذا المكان، ولو قلت: (**محمداً ليكرمهُ عمروٌ**) لكانت: **اللام للأمر**.

هنا (**محمد**) يترجح أن تكون منصوبة على أنها مفعول به لفعل مقدر، وتكون منصوبة على الاشتغال، لأن الفعل المشتغل مقترنٌ باللام الطلبية.

وقولك مثلاً: (**خالداً لا تُهنه**) فإن (لا) فيها للنهي، وأما (**خالداً لا يعذبهُ الله**) فإن (**لا**) **فيها للدعاء**، ويجمع الاثنتين أن تسمي (**لا**) **بالطلبية**، ويقال فيها الكلام نفسهُ الذي سبق في المسألة الأولى وهي: أنك لو جعلت الاسم المتقدم هذا مرفوعاً على أنه

مبتدأ؛ فإنه إذا أخبرت بالجملة الطلبية يصير الخبر ليس مفيداً فائدةً يحسن السكوت عليها، وهم قد قالوا "إن الخبر هو الجزء المتمُّ الفائدة" فأنت إذا قلت: (**محمداً ليكرمهُ عبدُ الله**) لو جعلتها (**محمدٌ**) وجعلتها مبتدأً لكان الخبر هنا جملة طلبية، والجملة الطلبية لم يتحقق مضمونها قبل النطق بها، فكيف تجعلها تتم الفائدة؟ والخبر الجزء المتم الفائدة.

مثلتُ **للام الطلبية ولـ (لا) الطلبية على أنها للدعاء، وعلى أنها للأمر، وعلى أنها للدعاء، وعلى أنها للنهي؛** ففي كل المواضع السابقة يترجح أن تنصب الاسم المشتغل عنه على أنه مفعول به لفعلٍ مقدر.

المسألة الثالثة: أن يكون الاسم بعد أداةٍ يغلب فيها أن تدخل على الأفعال وهي الهمزة.

يقول المصنف: منها همزة الاستفهام؛ الأدوات التي يغلب أن تدخل على الأفعال إذا جاء بعدها اسمٌ مشتغل عنه **فإن الراجح فيه أن يكون منصوبا، ويكون حينئذ منصوباً بفعل مقدر.**

من شواهده قول الله: {**فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذاً لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ**}.

{**فَقَالُوا أَبَشَراً**}: **الهمزة** للاستفهام، و(**بَشَراً**): يترجح أن تكون منصوبةً بعاملٍ مقدر، والفعل المشتغل عنها هو قولهُ (**نتَّبعُهُ**)، فإنهُ مشغولٌ بنصب الهاء في (**نتَّبعُهُ**) عن نصب (**بَشَراً**) المتقدمة عليه، مشتغل عن نصبها بنصب الضمير العائد إليها، فكلمة **بَشَراً هنا يترجح أن تكون منصوبة، لأن الهمزة في الراجح أن يأتي بعدها الأفعال، فحتى لا تعرب الاسم المتقدم هذا مبتدأً فيما يترجح أن يكون داخلاً على الأفعال؛ ترجح أن تكون منصوبةً لهذا الغرض.**

۞ **إذا كانت الهمزة ملاصقةً** كما في هذه الآية **فإن الراجح بدون خلاف أن تنصب الاسم المتقدم لكون هذه الأداة حقها أو الراجح فيها أو الكثير فيها أن تدخل على الأفعال.**

نعيد الآية مرة ثانية قال الله: {**فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ**} **الهمزة** للاستفهام و{**بَشَراً**} مفعول به لفعل مقدر، يفسرهُ قوله تعالى بعده {**نَّتَّبِعُهُ**} و{**نَتَّبِعُه**} هو الفعل المشتغل بنصب الضمير **والهاء** في قوله (**نَّتَّبِعُهُ**) تعودُ على **بشر** فهو مشتغل بنصب الضمير الذي يعود على الاسم المتقدم، **ويترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوبا.**

۞ **إن فصلت الهمزة عن الاسم** فيقول ابن هشام: **إن فصلت الهمزة عن الاسم المشتَغل عنه فالراجح أن يكون مرفوعا، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً**، فقال: يبقى الأمر على حاله **وهو أنه يترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوباً.**

ومثلهُ قولك: (**أأنت محمدٌ تكرمهُ؟**)، والسبب في هذا: أن (**أنت**) هنا يعني فصلت بين الاسم المشتغل عنه وبين همزة الاستفهام، فحينئذ نقول: إن محمداً في مثل هذا المثال **يترجح أن يكون مرفوعاً** لأنه وُجد شيئاً يفصل بين الاسم المشتغل عنه وهو كلمة (**أنت**)، **إلا أن يكون الفاصل ظرفاً** فقال: يبقى الأمر على حاله وهو **أنه يترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوباً** لأن الفصل بالظرف كـ(**لا**) فصل، يعني كأنك لم تفصل بينهما بفاصل، هذا إذا كان الفاصلُ ظرفاً.

- مثالهُ: (**أكلَّ يومٍ محمداً تكرمهُ؟**) (**كل**): هذه في الأصل ليست تدل على الزمان، ولكن لإضافتها إلى كلمة (**يوم**) اكتسبت الظرفية فهي هنا منصوبة على الظرفية، ومضافة إلى كلمة **يوم**، وقد جاء بعدها اسمٌ مشتغل عنهُ **فيترجح فيه أن يكون منصوباً.**

والسبب في ترجح النصب فيه أن الفصل يعني أنهم لا يعتدون الظرف كأنهُ لم يفصل بينهما بفاصل، أما إن فصل بشيء غير الظرف مثل قولك: (**أأنت محمدٌ تكرمهُ؟**) فإن كلمة (**أنت**) أُعتدُ بها فجعلوا الراجح في كلمة محمد أن يكون منصوبا.

وقال ابن الطراوة: "إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع" إن كان الاستفهام عن الاسم المشتغل عنه فالرفع واجبٌ، وحكم بشذوذ النصب في قول الشاعر:

أَ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ أَمْ رِباحا * عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِـشَابَا**

الشاهد: في قوله (**أَ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ**)، وقوله (**أَمْ رِباحا**)، (**رباحا**): معطوف على ثعلبة، وثعلبة منصوب وهو واقع بعد الهمزة، والسؤال الآن: عن أحد الاسمين وليس عن الفعل، إنما السؤال: أهو **ثعلبة** أم هو **رباح** الذين عدلت بهما هذا المسمى (**طُهَيَّة**) أو المسمى (**الخِـشَابَا**).

ابن الطراوة يرى إن كان المسئول عنه هو الاسم، فإن **الرفع** فيه واجب، وليس مترجحاً **النصب** ولا **الرفع** بل يراه **واجباً**، ويجعل قول الشاعر: (**أَ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ** إلخ) يجعله من باب **الشذوذ**.

➢ **هل كل أدوات الاستفهام يجري فيها هذا الأمر أم أن هذا الأمر خاصٌ بالهمزة ؟**

- **الأخفش** يرى أن بقية أدوات الاستفهام مثل الهمزة في الحكم نفسه؛ يعني إذا كانت أداة الاستفهام داخلة على اسم مشتغل عنه، وكانت الأداة غير الهمزة **فإن الراجح** في الاسم المشتغل عنه أن يكون **منصوباً**.

فيقول: قولك (**أيُّهُم زيداً ضربهُ**) أيُّهُم، (**أيُّ**): هذه مبنية على الاستفهام مبتدأ، و(**زيداً**): مفعول به لفعل محذوف و(**ضربهُ**): هذا هو الفعل المشتغِل بالضمير، فقد تقدم الاستفهام والاستفهام هنا ليس بالهمزة، وإنما هو بـ(**أيُّ**) والأخفش يرى أن بقية أدوات الاستفهام من حيث الحكم -يعني من حيث ترجح النصب- مثل الهمزة.

ويقول: إن قولك (**مَنْ أمةَ اللهِ ضربَها**)، يترجح في (**أمةَ الله**) هنا: أن تكون منصوبة و(**ضربَ**): هذا هو الفعل المشتغِل، و(**مَنْ**) التي تقدمت هنا: اسم استفهام وليست الهمزة طبعاً، وهذا يبني عليه الأخفش أن أدوات الاستفهام الأخرى مثل الهمزة في الحكم نفسه.

يقول أيضاً: ونلحق بها كلمة (**حيثُ**) وذلك كقولك: (**حيثُ طفلاً لقيتهُ فداعبهُ**) فيرى أن **حيثُ** هذه الكثير فيها أن تضاف إلى الجمل الفعلية، فلذلك إذا وجدت اسماً بعدها مشتغلاً عنه **فإن الراجح فيه أن يكون منصوباً (هذا رأي الأخفش)**.

الحلقة (٢٨)

➢ **المواضع بعمومها التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم هي ستة:**

المسألة الأولى: **أن يكون الفعل المتأخر هذا المشتَغِل دالاً على الطلب ويكون الطلب للأمر أو الدعاء** كقولك: (**محمداً أكرِمهُ**) فإن العامل هنا (**أكرم**) فعل أمر، **ويترجح** نصب الاسم المتقدم وهو كلمة (**محمداً**)، وأما الدعاء فنحو قولك: (**اللّٰهُمَّ عبدَك ارحمه**).

المسألة الثانية: **أن يكون الفعل مقروناً باللام الطلبية) يعني لام الأمر أو لام الدعاء أو بـ (لا) الطلبية أيضاً، والمقصود بها أيضاً (لا) الناهية أو (لا) الدعائية**

مثالهُ: قولك (**محمداً ليكرمهُ عمروٌ**)، ومثلاً قولك (**خالداً لا تُهنه**)، وقولك مثلاً (**خالداً لا يعذبهُ الله**) في وقت ما تكون داعياً بالدعاء، هذه المسألة الثانية.

المسألة الثالثة: (**أن يقع الاسم بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعل) ومنها (همزة الاستفهام)** ومن ذلك نحو قول الله سبحانهُ وتعالى: {**فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ**} فإن كلمة {**أَبَشَراً**} هنا **يترجح** فيها أن تكون منصوبة لوقوعها بعد همزة الاستفهام، وهمزة الاستفهام يغلبُ أن تكونَ داخلةً على الأفعال.

المسألة الرابعة: **أن يقع الاسم المشتغَل عنه بعد عاطف، وأن يكون هذا العاطف غير مفصول بـ (أمَّا)، ويجب أن يكون مسبوقاً بفعل** -يعني العاطف قد تقدمَ عليه فعل- **هذا الفعل ليسَ خبراً عن اسمٍ** أي ليس مسبوقاً باسم.

هذه المسألة فيها عدد من الأمور لابد أن نفهمها، يقول المصنف: **أن يقع الاسمُ** -يعني المشتغَل عنه- **بعد عاطفٍ**- يعني بعد واحد من حروف العطف-**و هذا العطف غير مفصول عن الاسم بكلمة (أمّا)، ويجب أن يكون مسبوقاً بفعل** -يعني العاطف قد تقدمَ عليه فعل- **هذا الفعل ليسَ خبراً عن اسمٍ** -يعني ليس مسبوقاً باسم- حتى لا ينصرف إلى المسائل التي يتساوى فيها الأمران، **فإذا اجتمعت هذه الشروط فإنهُ يترجح نصب الاسم المتقدم.**

- مثالهُ: **(حضرَ عبد الله وأخاهُ أكرمتُهُ)** نطبق عليها القاعدة التي ذكرنها.

كلمة **(أخاهُ)** هو الاسم المشتغَل عنه، وهو واقعٌ بعد عاطف وهو **الواو،** وهذا العاطف ليس مفصولاً عن الاسم المشتغَل عنهُ بكلمة **(أمّا)** وهو أيضاً مسبوقٌ بفعل **(حضر)**، هذا الفعل الذي سبقهُ ليس خبراً عن اسم، يعني ليس مبنياً على اسمٍ آخر.

- ومنهُ قول الله: {**خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤)وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا**} موضع الشاهد في قوله: {**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا**}.

فإن كلمة: **(وَالأَنْعَامَ)** اسمٌ مشتغلٌ عنه -يعني تلاه عامل مشغول بالعمل في ضميره- هذا الاسم قد وقع بعد عاطف وهو **(الواو)**، ولم يُفصل هذا الاسم المشتغل عنه عن **الواو** بكلمة **(أما)**، وهو أيضاً مسبوقٌ بفعلٍ وهو قولهُ تعالى: **(خَلَقَ الإِنسَانَ)**، وهذا الفعل ليس خبراً عن اسمٍ بل هو في بداية الجملة المذكورة، إذاً في قوله تعالى: {**خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤) وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا**}.

كلمة {**وَالأَنْعَامَ**} هنا اسم مشتغل عنه **يترجح فيه أن يكون منصوباً** لكونهِ واقعً بعد عاطف، هذا العطف ليس مفصولاً عن الاسم بكلمة (أما)، وهو مسبوق بفعل وهذا الفعل ليس خبراً عن اسم أو ليس مبنياً على اسم وهو قولهُ (خَلَقَ).

- بخلاف نحو قولك: **(سافر عبد الله وأما أخوهُ فأكرمتُهُ)** هنا كلمة **(أخوه)** **فصلت عن العاطف** يعني انتقض شرطٌ من الشروط التي ذكرنها في الضابط، بأنها فصلت عن العاطف بكلمة **(أما)**، لما فصلت بكلمة **(أما)** أُختيرَ فيها أن تكون مرفوعةً، لأن كلمة **(أما)** تقطع ما بعدها عما قبلها فتكون كالفاصل، فيُستحسنُ حينئذٍ أن تجعل ما بعدها مرفوعاً، لأنهُ كأنهُ جملة اسمية، كأنهُ جملة مستقلة، أو كأنك ابتدأت بجملةٍ أخرى، مع أنه معطوف على الكلام السابق، لكن وجود **(أما)** جعلنا نختار فيه حكم الرفع لأن **(أما)** تقطع العلاقة عما بعدها بما قبلها.

لكن هل يجوز لك أن تقول (وأما أخاهُ فأكرمتُهُ)؟

الجواب نعم، لكنه مرجوح، والسبب في جوازه هو أن هذا العاطف يربط هذه الجملة بالجملة التي قبلها، والجملة التي قبلها فيها فعل غير مبني على اسم، بل لو قلنا أيضاً إنها صارت جملةً مستقلة فإنه مثل قولك: **(محمدٌ قابلتهُ)** هذه **(محمدٌ قابلتهُ)** **هذه يجوز فيها الوجهان أصلاً، لكن الراجح فيها أن تكون مرفوعة،** فنفرض أنا قطعناه بالكلية عن ما قبله وصار كلاماً مستقلا.

- يذكرُ المصنف أيضاً في هذا الموضع موضعاً آخر وردت فيه قراءة في قول الله تعالى: {**فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ(١٥)فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ**}.

الشاهد وهو قولهُ تعالى: {**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**}، **(ثَمُودُ)** القراءة المتواترة فيها: **(وَأَمَّا ثَمُودُ)** بالرفع وهذا هو الوجه الراجح، حتى لو قلنا إنها جملة مستقلة أو جملة مبتدأه لا علاقة لها بالكلام المسبوق أو الذي سبقه، مع أنها مسبوقة بعاطف ومذكور بعدها **أما** فاصلاً لما بعدها عن ما

قبلها، **لكن ما توجيه القراءة بالنصب؟**

أما توجيه القراءة بالرفع فهذا سهل؛ أن نقول (**ثَمُودُ**) مبتدأ وجملة فـ(**فَهَدَيْنَاهُمْ**) خبرها، وتكون (**ثَمُودُ**) هذه على الوجه الراجح فيها إذا قرأت بالرفع، وكذلك في باب الاشتغال الأصلُ فيه في مثل هذه العبارة أن يترجح الرفع، لأنهُ حينئذٍ نسلم من التقدير، وكلما سلمت من التقدير كان أولى.

أقول فما توجيه النصب فيها؟

توجيه النصب على تقدير **أنهُ من باب الاشتغال الذي يجوز فيه الوجهان**، وقد قطعنا النظر عن وجود العاطف الذي سبقها ولا علاقة له بالكلام السابق، وعلى هذا فإن كلمة ثمود ستكون مفعولاً به لفعلٍ مقدر.

قدرهُ بعض النحويين في هذه الآية الكريمة في حالة ما ننصب كلمة {**ثَمُودُ**} قُدِّرَ والله أعلم: **وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَا هديناهمْ**، ولا يجوز أن نقدر العامل قبل الفاء، يقولون حتى لا يُفصل بين **أما** و**الفاء** بجملة وذلك لا يجوز.

انظر إلى نحو قول الله: {**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ**} هنا فصل بين (**أما**) و**الفاء** بكلمة واحدة وهي كلمة (**اليتيم**)، ولم يفصل بينهما بجملة، ولذلك لا يجيزون أن يقدر فيها جملة كاملة تكون قبل **الفاء**، لأن الفصل بين (**أما**) و**الفاء** بجملة لا يجيزهُ النحويون وليس من استعمالات العرب، فإذن يقدرونهُ: وَ**أَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَا هديناهمْ**، وعليه فإن كلمة {**ثَمُودُ**} هذه ستكون مفعولاً به لهذا الفعل المتأخر وهو الواقع بعد الفاء، والله أعلم بالصواب.

ويقولون إنهُ مثل قولك (**محمدٌ أكرمتهُ**) أو (**زيداً ضربتهُ**)، **زيداً** هذه ستكون منصوبة على الاشتغال، لكن طرأ عندنا مشكلة جديدة هنا وهي وجود **الفاء**، وأنهُ لا يجوز الفصل بين **الفاء** و(**أما**) بفاصل، ويكون هذا الفاصل جملةً كاملة، وإنما يجوز أن يكون الفاصل بعضاً من الجملة، هذا هو الموضع الرابع الذي يترجح فيه نصب الاسم المتقدم.

أعيد عنوانه مرةً ثانية أو ضابطهُ هو (**أن يكون الاسم المشتغَل عنهُ) بعد عاطف** يعني بعد واحد من حروف العطف، **هذا العاطف ليس مفصولاً** ليس بين العاطف والاسم المشتغل عنه لفظ (**أما**) **ويجبُ أيضاً بل من تتمة الضابط أن يكون هذا العاطف وهو الواو مثلاً مسبوقاً بفعلٍ، وأن لا يكون الفعل المتقدم مبنياً على اسم** يعني ليس خبراً لاسم متقدم أو خبراً لكان أو نحواً ذلك فيكون مسبوقاً باسم واقع خبراً له.

وقد مثلنا لهُ بقولك (**حضرَ عبد الله وأخاهُ أكرمتهُ**) وبنحو قول الله وهذا شاهد: {**خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤)وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا**} هو الاسم المشتغل عنه وهو مسبوق بعاطف وهو الواو هذا الواو مسبوق بفعل، الفعل هذا ليس مبنياً على اسم يعني ليس خبراً عن اسم، ولم يفصل هذا العاطف بـ(**أما**)، لو فصل العاطف بـ(**أما**) ترجح الرفع، قالوا لأن **أما** تفصلُ الكلام الذي بعدها عن ما قبلها، ولو كان الكلامُ مسبوقاً بفعلٍ لكن الفعل مبنيٌ على الاسم، فإنهُ سيكون من المواضع التي يتساوى فيها الوجهان.

المسألة الخامسة: أن يُتوهمَ عند الرفع إذا رفعت الاسم المتقدم يُتوهم أن الفعل الذي بعدهُ صفةٌ له.

الموضع الخامس الذي يترجح فيه نصب الاسم المتقدم هو حينما يتوهم السامع إذا رَفعت؛ أن الكلمة التي بعده أو أن الفعل الذي بعده مع الجملة التي بعده كلها صفة للاسم المتقدم.

- شاهده قول الله: {**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**} فـ(**إِنَّ**) واسمها (**نا**) وكل هذا مفعول به لفعلٍ مقدر لأنه منصوب على الاشتغال، ويكون حينئذ من المواضع التي **ترجح** فيها النصب **لوجود جملة فعلية** بعد هذا الاسم يشبه أن تكون صفة لو رفعنا الاسم المتقدم، لو قيل لو قُرئَ في هذه الآية: **إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ**؛ سيوهم وجود كلمة (**خَلَقْنَاهُ**) هذه ستوهم أنها صفةٌ

للاسم المتقدم وهو قولك: **(كُلُّ شَيْءٍ)** كأنك قلت: إن الأشياء المخلوقةَ بقدرٍ، وهذا ليس المقصود في هذه الآية، لأن المقصود فيها -والله أعلم-: **(إننا خلقنا كل شيءٍ بقدر)** هذا هو المقصود، وعليه يكون النصب **راجحاً**، ولو رفع لكان التأويل فيها -والله أعلم -: **(إنَّ كُل المخلوقات بقدر)** وهذا ليس المراد من الآية والله أعلم.

فالحاصل أن كلمة **(كُلَّ)** **يترجح** فيها أن تكون منصوبة ونصبها هنا على الاشتغال، وتكون منصوبة بفعل مقدّر يفسره المذكور وطبعاً لا يظهر إلا في التقدير ويكون تقديره -والله أعلم-: **(إنا خلقنا كل شيء خلقناهُ بقدر)**.

- لماذا لا تُتوهم الصفة في حالة النصب؟ يعني نقول إنها تتوهم الصفة في حالة ما نرفع الاسم المتقدم، فإذا نصبنا الاسم المتقدم لماذا لا تتوهم الصفة؟

قال: لأنهم قد قرروا أن الصفة لا تعمل في الموصوف، فمن أجل هذا برئت الكلمة أو الجملة وهي جملة **(خَلَقْنَاهُ)** من أن تكون صفة، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وإذا كان منصوباً فإنه حينئذ لا يُتوهم أبداً إلا أنهُ من باب الاشتغال، فتذهب عنا أن تكون المسألة من باب الصفة.

هذا الموضع الخامس لم يعتد به سيبويه ولم يجعلهُ من مرجحات النصب، بل جعل النصب في مثل هذه الآية مثل النصب في قولك: **(محمداً أكرمتهُ)** يعني جعلهُ **مرجوحاً**، ثم قال (وهو عربيٌ كثير) لكنه لم يجعله من المسألة التي ذكرناها، بل لم يجعل إيهام الصفة من مرجحات النصب.

سيبويه رحمه الله **يرجح** أن يكون الفعل المتأخر وصفاً للاسم المتقدم، لم يجعلهُ من مرجحات النصب، وإنما جعله جعل مثل هذه الآية أو هذا الموضع مثل قولك **(محمداً قابلتهُ)** أو **(أكرمتهُ)** **وحينئذ يكون الراجح فيه الرفع والله أعلم بالصواب.**

نعود إلى بيان لماذا لا يكون في حالة النصب يُتوهم أن الفعل المتأخر وصفاً للاسم المتقدم؟ لأن نحن اشترطنا في أول باب الاشتغال أن يكون هذا العامل المتأخر لو فرغتهُ من الضمير لعمل في الاسم المتقدم، لو فرغنا هذا العامل من الضمير لا يستطيع أن يعمل في الاسم المتقدم **لماذا؟** لأنهُ صفة والصفة لا تعمل في الموصوف، فإذن لا يكون مُوهماً لأن يكون المتأخر هذا وصفاً للاسم المتقدم.

المسألة السادسة: أن يكون الاسم -الذي رجحت أن يكون منصوباً أو الاسم المشتغل عنه- أن يكون جواباً لاستفهام منصوب.

الاستفهام: أن تسأل فتقول **(أيَّهم ضربتَ؟)** أو **(أيَّهم أكرمتَ؟)** فيقال لك: **(زيداً ضربتُ)** في الجواب، هذا يترجح فيه أن يكون الاسم المتقدم منصوباً على الاشتغال وليس مرفوعا، قال: من باب المشاكلة، حتى يكون الاسم المتقدم منصوباً بفعل، وتكون جملة السؤال وجملة الجواب تكونانِ كلاهما (فعليتين).

إذاً: يترجح نصب الاسم المتقدم إذا وقع هذا الاسم جواباً لاستفهام منصوب؛ يعني أن يكون اسم الاستفهام الذي سألت به وأجبت بالاسم المشتغَل عنهُ أن يكون في محل نصب؛ فيستحسن أو يترجح أن يكون الجواب أيضاً كأنهُ على صفة الجملة الفعلية، فيكون حينئذ قد شاكلت أو ناسبت بين السؤال والجواب.

- ومثالُه أن تقول: **(زيداً أكرمتُ)** في جواب من قال **(أيهم أكرمتَ؟)**؛ فيكون لو قلت **(أيهم أكرمتَ؟)** سيكون قولك **(أي)**: مفعول به لهذا الفعل المتأخر، الجواب في قولك: **(محمداً أكرمتهُ)**، **يترجح** في كلمة **(محمداً)** أن تكون منصوبة لأنها وقعت جواباً لسؤال؛ واسم الاستفهام في السؤال منصوب، فهذا من مواضع ترجح النصب وهو آخر المواضع.

الحلقة (٢٩)

وجوب رفع الاسم المتقدم في باب الاشتغال

وإذا كان الاسم المتقدم **واجب الرفع** فليس من باب الاشتغال، لأنه لا يشمله الضابط المذكور في أول الباب، وضابط هذا الباب: أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه عاملٌ مشغول بالعمل في ضميره (يعني في ضمير الاسم المتقدم) بحيث لو فُرّغ هذا العامل من هذا الضمير لنصب الاسم المتقدم.

فإذا كان الاسم المتقدم واجب الرفع معناه أنه لا يجوز أن تعمل فيه الفعل المتأخر، وإذا كان لا يجوز إعمال الفعل المتأخر؛ فليس من باب الاشتغال، لأننا قلنا في بداية باب الاشتغال إنهُ لو فرغتَ الفعل المتأخر لعمل في الاسم المتقدم، وهذا إذا فرغته لا يعمل، معناه أنهُ لا يمكن أنهُ ينصبه الفعل المتأخر أو العامل المتأخر فإذاً لا يكون من هذا الباب.

الحكم الرابع من أحكام باب الاشتغال: **وجوب رفع الاسم المتقدم**

يقول المصنف رحمنا الله وإياه: **وجوب الرفع في مسائل: ➢ يجب رفع الاسم المتقدم في مسائل:**

المسألةُ الأولى: أن يقع الفعل المتأخر المشغول صفةً للاسم المتقدم.

لذلك قلنا في الموضع الخامس من مواضع ترجح النصب: أن يُخاف توهم أن الفعل المتأخر صفة، لأنهُ إذا كان صفة فإنهُ لا يعمل في الموصوف.

- شاهدهُ قول الله تعالى: {**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**} هذه يجب فيها رفع الاسم المتقدم وهو **(كُلُّ)** لأن جملة **(فَعَلُوهُ)**: هذه صفةٌ لكل شيء، والتأويل فيه -والله أعلم-: كلُ شيءٍ مفعول مكتوب في الزبر، {**كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**} **(وَكُلُّ)**: مبتدأ وهو مضاف و**(شَيْءٍ)**: مضاف إليه، وجملة: **(فَعَلُوهُ)** هذه صفة لكلمة **(كُلُّ)**، وحينئذ فإنهُ يجب رفع الاسم المتقدم، لأن الجملة التي وقع فيها العامل، صفة للاسم المتقدم، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسرُ عاملا فيخرجُ من هذا الباب.

المسألة الثانية: أن يكون الفعل المتأخر صلةً.

معنى هذا أن بعد الاسم المشتغل عنه اسم موصول، والاسم الموصول من صلته عامل مشتغل بالعمل في الضمير، لكن هذا الضمير لا يعود للاسم المتقدم بل يعود للاسم الموصول.

- مثالهُ: **(خالدٌ الذي أكرمتُهُ)**

(خالدٌ): مبتدأ، **(الذي أكرمتُهُ)**: خبر، هذه الجملة كلها خبر لأن جملة **أكرمتُهُ** هذه صلة الموصول، العامل هنا صلةٌ لـ **(الذي)**، وصلة الموصول لا تعمل فيما قبل الاسم الموصول، وبهذا ينتقض الشرط الذي ذكرناه في ضابط باب الاشتغال، لأنه إذا فرغنا العامل من الضمير فإنه لا يعمل في الاسم المشتغَل عنه، وحينئذ لا يكون من هذا الباب.

المسألة الثالثة: أن يكون الفعل مضافاً إليه.

يعني الفعل المشتغِل الذي اشتغل بالضمير الذي يعود للاسم المتقدم أن يكون مضافاً إليه.

- مثالهُ: **(محمدٌ حين تراهُ تفرحُ)**

(محمدٌ): هذا مبتدأ، و**(حين تراهُ)**، **(حين)**: هذه ظرف متعلق بقوله **تفرح**، **(تفرح حين تراهُ)** هذا أصل الكلام، لكن المهم أن جملة **(تراهُ)** هذه في موقع جر بإضافة كلمة **(حين)** إليها، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يفسر عاملا فيخرج من باب الاشتغال وحينئذ يجب رفع الاسم المتقدم.

المسألة الرابعة: **أن يكون الفعل بعد ما يختصُ بالابتداء**؛ يعني بعد ما لا يقع بعده إلا المبتدأ وذلك نحو: (**إذا الفجائية**).

- قولك: (**خرجتُ فإذا اللصُ يضربهُ الشرطيُ**)، هنا (**اللص**): هو الاسم المتقدم، وهنا يجب رفعهُ، وجملة (**يضربهُ**) هذه الجملة أو الفعل المشتغل بالضمير، هذا لا يصح، الاسم المتقدم وقع بعد ما يختص بالدخول على الأسماء وهو كلمة (إذا الفجائية)، وإذا الفجائية لابد أن يكون ما بعدها اسماً ولابد أن يكون مرفوعاً، فلا يصح أن تنصبهُ؛ فلو قلت (**يضربهُ**) هنا **يضربهُ** هذه لا يصح أن تعمل في الاسم المتقدم فيصير جملةً، (**اللص**) فيصير مبتدأ، وجملة (**يضربهُ الشرطي**): هي الخبر، و(**اللص**) هذه يجب أن تكون مرفوعة لوقوعها بعد إذا الفجائية، وإذا الفجائية لا يصلح أن يقع بعدها فعلٌ أبداً، بل لابد أن يكون بعدها اسم وأن يكون هذا الاسم مرفوعا.

المسألة الخامسة: **أن يقع العامل المشتغِل بالضمير بعدَ شيءٍ -بعد لفظ- لا يعملُ ما بعدهُ فيما قبله.**

قد مضى بعض الصور المشابهة لهذا، وهي أن يقع مثلاً **صلةً للموصول**، فالاسم الموصول لا يعمل ما بعدهُ فيما قبله، هذا من المواضع أيضاً يجب أن لا يعمل ما بعده فيما قبله.

فالموضع الخامس: أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد شيءٍ -بعد لفظٍ- لا يعمل ما بعدهُ فيما قبله، وإذا انتفى أن لا يعمل ما بعده فيما قبله فإنهُ يخرج من باب الاشتغال، لأن الاشتغال يلزمُ فيه أنك لو فرّغت هذا العامل من الضمير لأصبح أن يعمل في الاسم المتقدم، وهذا لا يصح أن يعمل في الاسم المتقدم، لأنهُ وقع بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

- الصورة الأولى: أن يقع العامل بعد (**ما**) **التعجبية**، هذه الأداة نحو قولك: (**عبدُ الرحمن ما أكرمهُ**) (**ما**) هذه تعجبية وما التعجبية من الألفاظ التي يجب أن تكون متصدرةً في جملتها، ومادام أنهُ يجب أن تكون متصدرةً في جملتها فإنهُ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فـ (**أكرم**) هنا فعل، ومشتغل بالضمير، وهو الهاء، لكنهُ سبقته (**ما**) التعجبية و(**ما**) التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

- الصورة الثانية: أن يقع العامل بعد (**إن**) **الشرطية**، و(**إن**) **الشرطية** بل أدوات الشرط كلها من ما له الصدارة، إذن إذا كانت مما له الصدارة فإن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، مثالهُ قولك: (**عبد الرحمنِ إن قابلتهُ فسلم عليه**)، (**إن قابلتهُ**) (**إن**) هذه أداة شرط، وبعدها الفعل المشتغل وهو قولك (**قابلتهُ**)، هو مشتغل بالعمل في الضمير هنا، لكنهُ وقع بعد أداة الشرط، وأداة الشرط هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة.

- الصورة الثالثة: أن يقع العامل المشتغل بعد (**هل**) **الاستفهامية**، فالاسم سبق **هل**، وحينئذ فإن ما بعد (**هل**) **الاستفهامية** لا يعمل فيما قبلها، لأنها أيضاً من الأدوات والحروف التي تستحق الصدارة، مثالهُ: قولك (**عبد الرحمنِ هل تحبهُ**) (**عبد الرحمنِ**) هذه مبتدأ، و(**هل**) هذا أسم استفهام، و(**تحبهُ**): فعل مضارع، وهو مشتغل بالعمل في الهاء، لكنك لو حذفت هذه الهاء فإنهُ لا تستطيع تسليط هذا العامل على الاسم المتقدم، لأنهُ لا يعمل ما بعد (**هل**) فيما قبلها، لا يصح أن يعمل ما بعد (**هل**) فيما قبلها حينئذٍ يجب الرفع.

- الصورة الرابعة: أن يقع العامل المشتغل بعد أداة تحضيض، كقولك: (**عبد الرحمنِ هلّا صالحتهُ**) أو (**عبد الرحمنِ هلّا تصالحهُ**).

فـ(**عبد الرحمنِ**): هذا مبتدأ.

و(**هلاّ**): هذه أداة تحضيض.

و(**تصالح**):هذا هو العامل المشغول بالعمل في الضمير، لكنهُ سُبق بـ(**هلاّ**) التحضيضية، وما سبقته (**هلاّ**) فإنهُ لا يعمل فيما

قبلها، لأنها من الألفاظ التي لها الصدارة في جملتها -طبعاً- وإلا فهي مسبوقة هنا بكلمة **عبد الرحمنِ**، لكنها في جملتها واقعة في صدارتها في أول الجملة التي هي فيها وهي الجملة الواقعة خبراً.

أعيد باختصار إن شاء الله تعالى: المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم: **يجب** ولا يجوز، **وكل هذه المسائل التي يجب رفع الاسم المتقدم فيها خارجة من باب الاشتغال**، لأنهُ إذا لم يجز فيها النصب فلا تكون أبداً من باب الاشتغال، لأننا ذكرنا أن العامل المتأخر لو فُرِّغ من الضمير الذي يعملُ فيه لصح أن ينصب الاسم المتقدم، وهذا لا يمكن أن ينصب الاسم المتقدم، فليس من باب الاشتغال.

➢**المسألةُ الأولى**: **أن يقع الفعل صفة**، وشاهده قوله تعالى: {**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**}.

➢**المسألة الثانية**: **أن يقع الفعل صلةً**، كقولك: (**خالدٌ الذي أكرمتُهُ**).

➢**المسألة الثالثة**:**أن يقع الفعل مضافاً إليه، وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف**، كقولك: (**محمدٌ حين تراهُ تفرحُ**)

➢**المسألة الرابعة**: **أن يقع الاسم المعمول بعد أداةٍ تختص بالدخول على الأفعال** ،كقولك: (**خرجتُ فإذا اللصُ يضربهُ الشرطيُ**)، (**اللص**) هنا وقع بعد (**إذا**) الفجائية و(**إذا**) الفجائية لا تدخل على الأفعال، فلا تستطيع أن تقدر عاملا لينصب الفعل المتأخر لينصب الاسم المتأخر هذا.

➢ **المسألة الخامسة**: **أن يقع الفعل بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها**، وذلك مثل:

١. أن يقع بعد **(ما) التعجبية** كقولك (**عبدُ الرحمن ما أكرمهُ**).

٢. أن يقع بعد **(إن) الشرطية**: (**عبد الرحمنِ إن قابلتهُ فسلم عليه**).

٣. أن يقع الفعل بعد كلمة **(هل)**، فهل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كقولك (**عبد الرحمنِ هل تحبهُ**).

٤. أن يقع بعد **أداة تحضيض** نحو قولك: (**عبد الرحمنِ هلاّ صالحتهُ**).

انتهينا من مواضع وجوب الرفع، وبقي موضع وهو آخر المواضع التي يتحدث عنها في باب الاشتغال.

الحكم الخامس من أحكام باب الاشتغال: **أن يتساوى نصب الاسم المتقدم ورفعه.**

ضابط المسألة: أن يقع الفعل المشتغل بالضمير معطوفاً على جملة؛ "معطوفاً" يعني قبله حرف عطف، "على جملة" يعني جملة معطوفة على جملة، أن يقع الفعل معطوفاً على جملة، هذه الجملة السابقة فيها مبتدأ ومخبر عنهُ بجملةٍ فعلية، يعني ليس فيها مبتدأ مخبر عنه باسم، عندنا مبتدأ وعندنا خبر، المبتدأ طبعاً لا يكون إلا اسماً، الخبر قد يكون اسماً وقد يكون غير اسم، فإذا اجتمعت الشروط كلها **فإنهُ يتساوى نصب الاسم المتقدم ورفعهُ.**

أُعيدهُ مرة ثانية: **الضابط** هو أن يكون الفعل المشتغل معطوفاً -يعني مسبوق بحرف عطف- على جملة، -الجملة السابقة هذه يسمونها جملة ذات وجهين؛ يعني أولها جملة أسمية، وخبرها جملة فعلية- فإن عَطفتَ على الجملة الكبرى فإنك حينئذ ترفع، وإن عطفت على الجملة الصغرى وهي الواقعة خبراً عن المبتدأ فإنك حينئذ تنصب، والوجهان على السواء متساويان، لأنك إن راعيت الجملة الكبرى صار حقهُ أن يكون مرفوعا، بل الأولى فيه أن يكون مرفوعا، وإن راعيت الجملة الصغرى الواقعة خبراً عن المبتدأ فإن حقهُ حينئذٍ أن يكون منصوباً، حتى تتساوى أو حتى يكون فيه مشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه.

الجملة المتأخرة هذه لابد أن يكون فيها شيء يربطها بالجملة المتقدمة، أما إن كان العطف في جملة لا علاقة لها بالجملة المتقدمة فإنه لا يكون من باب الاشتغال طبعاً، لأنه لابد من التنسيق بين الجملتين، وأن يكون بحيث لو فرغت الفعل من

الضمير الذي اتصل به لجاز أن ينصب الاسم المتقدم، فإذا لابد من وجود رابط، هذا الرابط أحياناً يكون ضميراً، وأحياناً تكون الجملة المتأخرة هذه المعطوفة معطوفةً بـ(الفاء)، **ما الفرق بين العطف بالواو أو الفاء؟**

الفاء تتضمن معنى السببية، وإذا كانت الجملة الثانية سبباً أو مُسَبَبَةً عن الجملة الأولى معناه أن بينهما علاقة ورابطا.

- مثال: **(محمدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته لأجلهِ)**

انظر رحمك الله إلى كلمة (**محمدٌ**): فإنها مبتدأ، و(**قام**): جملة واقعة خبر، هذه الجملة (**محمدٌ قامَ**): جملة فيها جملة كبرى وجملة صغرى.

الجملة الكبرى هي: (**محمدٌ قامَ**) المبتدأ والخبر، والجملة الصغرى هي جملة (**قامَ**) وهي الجملة الواقعة خبراً، (**الواو**) حرف عطف، (**خالدٌ**): هو الذي يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب.

لو وقفت عند جملة (**خالدٌ أكرمته**) لما كانت من باب الاشتغال، لأنه حينئذ لا علاقة، (**محمدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته**) يعني أنت عطفت جملة على جملة فقط، لكن لما قلت: (**وخالدٌ أكرمته لأجلهِ**): صار الضمير في (**لأجلهِ**) عائداً على **محمد** المتقدم، وحينئذ كلمة **خالدٌ** هذه يجوز فيها على السواء:

- **أن تنصبها بفعل محذوف** ويكون التقدير وهذا يقدر تقديراً فقط: **وأكرمتُ خالداً أكرمته.**

- **أو تكون مبتدأً** والجملة التي بعدها خبراً، فإن رفعت فأنت عطفت على الجملة الكبرى في قولك: (**محمدٌ قامَ**)، وإن نصبت فإنك حينئذ عطفت على الجملة الواقعة خبراً وهي جملة **قام**، وحينئذ تكون شاكلت بين الجملتين في حالة الرفع وفي حالة النصب فيتساويان حينئذٍ.

- إذا كان الرابط هو (**الفاء**) فنحو قولك أيضاً: (**محمدٌ قامَ فزيدٌ أكرمته**) **الفاء** لأنها تدل على السببية، يعني: من أجل **قيام محمدٍ أكرمتُ زيداً** أو **خالداً**:

- إن **رفعت** فأنت ناظرٌ إلى الجملةِ الأولى التي أولها مبتدأ، وحينئذ تكون راعيت الجملة الكبرى فاستحقت الكلمةُ الرفع.

- وإن **نصبت** فقد راعيت الجملة الثانية المبدوءة بفعلٍ وتكون حينئذ عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، ولو عطفت على الجملة الكبرى لعطفت جملةً اسمية على جملة اسمية.

- قولك (**ما أحسن محمداً وخالدٌ أكرمته**) هذا ما يصلح هذه ليست من بابنا، لو قلت: (**ما أحسن محمداً وخالدٌ أكرمته**) هذه لا علاقة للجملة الثانية بالجملة الأولى، فلا يجوز فيها إلا الرفع، لأنه لا يوجد رابط يربط الجملة الثانية بالأولى.

➢ **إذا لم يكن في الثانية ضميراً، ولم تكن معطوفةً بالفاء، فهل ندخلها في هذا الباب أو لا ندخلها؟**

- الأخفش والسيرافي **يمنعان النصب ولا يجيزانه**، فلا يجوز أن تقول في نحو: (**زيدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته**)، إذا لم يوجد ضمير يربط جملة الخبر أو الجملة الواقعة بعد **الواو** بما قبلها.

- الفارسي وجماعة من النحويين **يجيزون النصب** لكنهم **يرجحون** أن يكون الثاني -الاسم الذي بعد العاطف- مرفوعاً، إذا لم يكن العطف بالفاء ولم يكن العطف بالواو ووجد الضمير معه ليربط الجملة الثانية بالجملة الأولى.

- هشام ابن معاوية الضرير يقول: **الواو والفاء في الحكم سواء**، لأن الواو أصلاً تقتضي التشريك والجمع، فيقول كما أن الفاء تفيد السببية، فإن الواو تفيد أيضاً التشريك بين الأول والثانيـ فيجوز فيها على السواء أن ترفع الاسم المشتغل عنه وأن تنصبهُ.

الحلقة (٣٠)

➢ **متممات باب الاشتغال**:

هذه المتممات تتعلق أحياناً بالاسم المشتغل عنه، وأحياناً بالعاطف الذي يقع بعدها، وأحياناً بالعلاقة أو بالرابط، وأحياناً يكون بالاسم المتقدم في حالة ما يكون مرفوعاً، الخ.

➢ **المتممة الأولى**: يقول المصنف: **كما يكون المشتغل عن الاسم السابق فعلاً -وهو الأصل- يكون اسماً بشروط** -لما ذكرنا في تعريف باب الاشتغال قلنا أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه عامل، هذا العامل المشتغل بالضمير الأصل فيه أن يكون فعلاً، لكن قد يكون اسماً؟ نعم **لكن يشترطون فيه شروطاً**:

الشرط الأول: **أن يكون هذا العامل وصفاً**؛ والمقصود **بالوصف** أن يكون اسم فاعل أو صفةً مشبهة أو صيغة مبالغة (فعَال، مِفعال، فَعول، فَعيل، فَعِل. . . إلخ)الأصل أن يكون فعلاً، لكن يجوز أن يكون أسماً.

الشرط الثاني: **أن يكونَ عاملاً**؛ يعني مستوفياً لشروط العمل، لأننا اشترطنا في الأسماء يعني في الوصف -مثلاً في اسم الفاعل- يشترط فيه شروط حتى يعمل عمل الفعل؛ فإذا كانت هذه الشروط موجودةً أعملناه في باب الاشتغال أو صح الاشتغال، ولكن إذا لم تكن الشروط موجودة، فيما لو كان ليس من هذا الباب فإنه لا يصح.

الشرط الثالث: **أن يكون صالحاً -هذا العامل- للعمل فيما قبله**، لأنهُ في بعض الأحيان يحول بين الفعل -وهو الأصل- حائلٌ دون أن يعمل فيما قبله، فمن باب أولى أن يحول هذا الحائل بين الوصف -مثلاً- أو ما يقوم مقامهُ بل بين الوصف وبين المعمول المتقدم، بحيث لا يمكن أن يعمل فيه، وحينئذ لا يكون من باب الاشتغال فلا يصح أن يفسّر عاملا.

- مثال: قولك: **(صالحٌ أنا مكرمهُ الآن أو غداً)**

(صالحٌ أنا مكرمهُ)، **(مكرم)**: هذا ليس فعلاً، وإنما هو اسم فاعل، وهو مشغول بالعمل في (الهاء)، وهو صالح للعمل في هذا الموقع:

أولاً: **هو وصف** لأنهُ اسم فاعل.

ثانياً: **لأنهُ عامل**، فقد قلنا بعدهُ **(الآن أوغداً)**، وهم يشترطون في الوصف أن يكون متضمناً للحال أو الاستقبال.

ثالثاً: **أنه لم يحل بين الوصف وبين العمل فيما قبلهُ حائل**.

-يعني هذا لا يجوز أن يكون مما نحن فيه؛يعني الاسم هنا لا يجوز أن يكون من باب الاشتغال أولا يكون عاملاً- بخلاف قولك **(صالحٌ عليكهُ)** يعني **ألزمه**،لم؟

- قال لأن معظم النحويين يقولون اسم الفعل لا يعمل فيما قبلهُ.

- وأجاز الكسائي أن يعمل اسم الفعل فيما قبله، فعلى مذهب الكسائي لا مشكلة، ويكون من باب الاشتغال، لكن على مذهب معظم النحويين لا يجوز أن يعمل فيما قبله.

- كذلك في قولك: **(صالحٌ ضرباً إياهُ)**، فـ **(ضرباً)**: هنا ليس وصفاً، فلا يدخلُ معنا، مثل كلمة **(عليكهُ)** ليس وصفاً، لأننا اشترطنا في العامل أن يكون وصفاً.

-كذلك لو كان وصفاً لكنهُ منتقض بعض شروطه فإنهُ لا يصلح أيضاً للعمل كقولك: **(صالحٌ أنا ضاربهُ أمسِ)** أو**(أنا مكرمهُ أمسِ)**؛ لأنهم أيضاً اشترطوا في عملِ اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

- أما إن كان بمعنى الماضي فإنهُ عند النحويين لا يعمل، وأجازَ **الكسائيُ** عمل اسم الفاعل إذا كان للماضي مستدلاً بقول الله: {**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**} قال يعني فيه ذكرٌ للأمر الماضي، وعلى هذا فإن الوصف عند الكسائي هنا متضمن لماضي وعند النحويين لا يجوز أن يعمل.

- كذلك يقولون لا يصلحُ أن يكون من باب الاشتغال قولك: (**صالحٌ أنا الضاربهُ**)،لم؟ (**ضارب**): وصف لكنها صلة، ويقولون إن صلة (**أل**) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، حتى لو كان مشتغلاً بضمير فإنهُ لا يصلح أن يعمل، فلا يكون من باب الاشتغال.

كذلك قولك: (**وجه الأبِ صالحٌ حسنهُ**) قالوا لأن الصفة المشبهة أصلاً لا تعملُ فيه يعني ضعيفة في العمل لأنها مشبهة باسم الفاعل فلا تعمل فيما قبلها.

إذاً يشترطُ ليكون الوصف عاملاً عمل الفعل في باب الاشتغال أن يكون **وصفاً، عاملاً، صالحا للعمل فيما قبله.**

➢ **المتممة الثانية: لابد لصحة الاشتغال من عُلْقة؛ يعني من رابط، حتى يكون الاشتغال صحيحاً لابد أن يكون بين الجملة المتأخرة ما يربطها بالجملة المتقدمة.**

فأنت لو قلت: (**محمدٌ جاء وعمروٌ أكرمته**) هذا ما يكون من بابنا، لأنه يكون من عطف الجمل ولا علاقة لهُ بما نحن فيه ولا يصلح، فلا بد من وجود علاقة، وهي رابط يربط بين الجملة المتأخرة والكلام المتقدم، وأن يكون هذا أيضاً بحيث لو فرغت هذا العامل من الضمير الذي لحقه؛ لعمل في الاسم المتقدم.

- الصورة الأولى: الرابط هذا يكون ضميراً متصلاً بالعامل مباشرةً، كقولك (**محمداً أكرمته**) الرابط عندنا (**الهاء**) في (**أكرمته**) لأنها تعود على **محمد** وهي متصلة بالعامل (**أكرم**) (**أكرمته**).

-الصورة الثانية: قد يكون الرابط ضميراً أيضاً لكنهُ مفصول عن العامل بحرف الجر، كقولك (**محمداً مررتُ به**) فالرابط موجود وهو الضمير وهو مفصول عن العامل بحرف الجر (**الباء**).

-الصورة الثالثة: قد يكون الرابط ضميراً ومفصولاً عن العامل باسم مضاف، كقولك (**محمداً أكرمتُ أخاهُ**) العُلْقة هنا والرابط الذي ربط الاسم المتقدم بالجملة المتأخرة هذه هو الضمير، الضمير ليس متصلاً بالعامل؛ وإنما هو مفصول عنهُ بكلمة (**أخا**) وهي مضاف إلى (**الهاء**).

- الصورة الرابعة: أن يكون الرابط الذي به العلاقة مفصولاً عن الاسم المتقدم باسمٍ أجنبي، لكن هذا الاسم الأجنبي بعدهُ نعت له علاقة بالاسم المتقدم، وإلا يخرج من بابنا.

- المثال: قولك: (**محمداً أكرمتُ رجلاً يحبهُ**)، فالعامل وهو (**أكرمتُ**) مفصول عن الضمير وهو الضمير في (**يحبهُ**) باسمٍ أجنبي وهو كلمة (**رجل**)، لكن كلمة (**رجل**) هذه موصوفة بقولك (**يحبهُ**)، فهذه هي التي جعلت الجملة متصلةً بعضها ببعض.

- الصورة الخامسة: قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسمٍ أجنبي أيضاً، ولكنَ ما بعدهُ معطوفٌ بالواو، كقولك: (**محمداً أكرمتُ عمراً وأخاهُ**)، لو قلت: (**محمداً أكرمتُ عمراً**) لكان كلاماً غير صحيح، لأن الجملة الواقعة خبراً لابد أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ، أما لما قلت: (**محمداً أكرمتُ عمراً وأخاهُ**) الفاصلُ هو في كلمة (**عمراً**) (**أكرمتُ عمراً**)، وعطفنا عليه بالواو كلمة (**أخا**) التي آخرها الـ(**هاء**) هذا الضمير الذي يعود إلى الاسم المتقدم.

- الصورة السادسة: قد يكون هذا الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي، لكنهُ أُتبع هذا بعطف بيان، كقولك: (**محمداً أكرمتُ عمراً أخاهُ**)؛ **محمداً أكرمتُ عمراً**. من هو **عمراً** هذا؟ بينته بقولك (**أخاهُ**)؛ حينئذ لا مانع من أن يكون من

بابنا، يكون الرابط ضميراً ومفصولاً عن العامل باسم أجنبي، وهو كلمة **(عمراً)**، وبعد الاسم الأجنبي عطف بيان؛ يعني عطف يبين من هذا الاسم الأجنبي، كلمة **(عمراً)** هذه أجنبية عن محمد، لكنك بينتها بقولك **(أخاهُ)** فصارت كلمة أخاهُ عطف بيان لكلمة **(عمراً)** لأنها وضحتهُ.

إعادة المتممة الثانية بإيجاز: لابد لصحة الاشتغال من وجود علاقة بين الفعل المشتغل والضمير الموجود فيه والمعمول المتقدم، هذه العلاقة:

- قد يكون الرابط فيها ضميراً متصلاً بالعامل **(محمدٌ أكرمته)** أو **(محمداً أكرمته)**.
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل بحرف الجر **(محمدٌ مررتُ بِه)**.
- قد يكون الرابطُ ضميراً مفصولاً عن العامل باسم مضاف **(محمدٌ أكرمتُ أخاهُ)**.
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي لكنهُ أتبع بنعت **(محمدٌ أكرمتُ رجلاً يحبهُ)**
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي معطوف أُتبعَ بمعطوفٍ بالواو هذا المعطوف بالواو لهُ علاقة بالاسم المتقدم كقولك **(محمدٌ أكرمتُ عمراً وأخاهُ)**.
- قد يكون الرابطُ أيضاً ضميراً مفصولاً عن العامل باسمٍ أجنبي لكن هذا الاسم الأجنبي أُتبعَ بعطف بيان نحو قولك **(محمدٌ أكرمتُ عمراً أخاهُ)** فإن **أخاهُ** هذه عطف بيان لكلمة **عمرو**.

➢ **المتممة الثالثة:** نقول أن الاسم المشتغَل عنه يقدر لهُ عامل ينصبهُ في حالة ما يكون منصوباً، قلنا بعض الأحيان يجوز فيه الوجهان، وأحياناً يترجح أن يكون منصوباً، وأحياناً يجب أن يكون منصوباً، فإذا كان جائزاً فيه أن يكون منصوباً أو يجب أن يكون منصوباً أو يترجح أن يكون منصوباً **فالعامل الذي تقدرهُ ما نوعهُ؟**

أحياناً يكون هذا العامل من لفظ الفعل المتأخر ومعناه، يعني لفظهُ ومعناه تماماً، كقولك: **(محمدٌ أكرمته)** فإنك في حالة النصب حينما تنصب كلمة **(محمداً)** يكون التقدير: **أكرمتُ محمداً أكرمته**، طبعاً ننبه أن هذا في التقدير فقط، أما في اللفظ فلا يجوز أن تذكرهُ، لأن هذا عامل مُفسَّر، ويقولون لا يجمع بين **المُفَسِّر والمُفَسَّر**، **المفسِّر** هو الفعل المتأخر المشغول، هو يفسر العامل المتقدم، هذا العامل **المُفسَّر أو المقدَّر** أحياناً يكون من لفظِ الفعل المشغول ومعناه؛ كقولك: **(محمداً أكرمته)** التقدير: **(أكرمتُ محمداً أكرمته)** فيما عدا هذا المثال؛ يكون المقدر من معنى العامل المتأخر فقط.

المسائل التي سبق أن ذكرناها في وجود الرابط الذي يربط الجملة المشتغلة أو الفعل المشتغل بما قبله، إن كان الضمير متصلاً بالعامل مباشرةً، فإنهُ يكون العامل المقدر من لفظه ومعناه نحو قولك: **(محمداً أكرمته)** (الهاء) هذه متصلة بالفعل مباشرةً، فيكون التقدير: **(أكرمتُ محمداً أكرمته)**.

فيما عدا هذا من المواضع التي بعدها كلها يكون التقدير فيها من معنى العامل لا من لفظهِ، فنقول مثلاً في قولك: **(محمداً مررتُ بِه)**، هل تقول: **(مررتُ محمداً مررتُ بِه)**؟ أولاً: هم يقولون إن الفعل **(مرَّ)** فعل قاصر أو فعل لازم، فلابد أن يأتوا في هذه الحالة بفعل من معناه حتى يكون ناصباً للاسم المتقدم، فتقول: **(جاوزتُ محمداً مررتُ بِه)**.

في بعض الأحيان يكون الفعل المقدر من معناه في نحو قولك: **(محمداً أكرمتُ أخاهُ)**، الآن ليس التقدير أنك أكرمت **محمداً**، لأنك لم تكرم محمد، وإنما أكرمت **أخاهُ**، وذلك من باب أن إكرامَ أخيه أكرامٌ لهُ.

مثلاً قولك: **(محمداً ضربتُ أخاهُ)** يكون التقدير: أهنتُ محمداً، لأن ضرب أخيه إهانةٌ له **(أهنتُ زيداً ضربتُ أخاهُ)**.

كذلك فيما يتعلق بالصور الأخرى التي الرابطُ فيها ليس متصلاً بالفعل؛ لابد أن يكون التقدير من معناه وليس من لفظه.

أحياناً يكون العامل المقدر لنصب الاسم المتقدم من لفظ الفعل المتأخر ومعناه كقولك (**محمداً أكرمته**) يكون التقدير (**أكرمتُ محمداً أكرمته**).

وأحياناً يكون من معناه وليس من لفظهِ كقولك (**محمداً مررتُ به**) يكون التقدير (**جاوزتُ محمداً مررتُ به**)، (**محمداً ضربتُ أخاهُ**) (**أهنتُ محمداً ضربتُ أخاهُ**) وهكذا.

➢ **المتممة الرابعة**: قد يكون العامل المشتغل مشتغلاً بضمير في محل رفع -ونحنُ نقول إن حقه حتى يكون من باب الاشتغال أن يكون الضمير المتأخر هذا في محل نصب، بحيث لو حذفنا الضمير المتأخر لنصب الاسم المتقدم، طبعاً هذه الفقرة الأخيرة ليست من باب الاشتغال-**لكن إذا كان العامل يعمل في ضمير، هذا الضمير في محل رفع؛ فالاسم المتقدم كيف نعربهُ؟**

يقول: (**قد يجب رفع الاسم المتقدم على أنهُ مبتدأ، يجب -وجوباً ليس جواز الوجهين، إذا كان العامل المتأخر عاملاً في ضميرٍ، والضمير هذا في محل رفع، فالمسألة طبعاً ليست من باب الاشتغال- لهُ حالات**:

الحالةُ الأولى: يجب رفعهُ على الابتداء -على أنه مبتدأ- وذلك إذا وقع الاسم المتقدم بعد (**إذا**) **الفجائية**، ذلك أن (إذا) الفجائية لا يقع بعدها إلا الأسماء، ولا تقع بعدها الأفعال، وذلك كقولك: (**خرجتُ فإذا المطرُ ينزلُ**): (**إذا**) هذه فجائية، (**المطر**): هذا مبتدأ وجوباً، ولا يجوز فيه وجهُ آخر، (**ينزلُ**): هو الفعل، وهو مشتغل بضمير لكن هذا الضمير في محل رفع لأنه ضمير مستتر وهو فاعل.

[وللمناسبة الضمائر المستترة كُلها في محل رفع، لا يجوز أن تكون في محل نصب ولا يجوز أن تكون في محل جر، فلو قلتَ: (**جاء الذي قابلتُ**) فيه ضمير، لأن تقدير الكلام: **جاء الذي قابلتُهُ**، (**الهاء**) هذه ليست مستترة وإنما هي محذوفة، وهناك فرق بين المستتر وبين المحذوف، فإن المستتر موجود لكنك لا تراه، وأما المحذوف فإنه غير موجود أصلاً].

- ويقولون مثلهُ أيضاً (**ليتما المطرُ ينزل**) لأن (**ليت**) إذا وقعت بعدها (**ما**) فإنه لا يقع بعدها الأفعال بل يجب أيضا أن تكون داخلةً على الأسماء.

الحالةُ الثانية: يجب رفع الاسم المتقدم على الفاعلية، وذلك إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال؛ **كأدوات الشرط**، ومنهُ قول الله تعالى: {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ**} الشاهد في قوله: (**أَحَدٌ**) فإن (**أحدٌ**) يجب إعرابها على أنها فاعل، لأنها وقعت بعد (**إن**) الشرطية، و(إن) الشرطية لا تقع بعدها الأسماء؛ فيجب أن يكون فاعلا.

- قد يترجح رفع الاسم المتقدم على الابتداء، نحو قولك: (**سعيدٌ نامَ**) فإن (**سعيد**) هذه الأصل أن تجعلها مبتدأ، وما بعدها خبراً، لأنها جملة تامة، ويمكن أن تجعلها فاعلاً لفعل محذوف لكنه **مرجوح**.

- أحياناً يترجح العكس فتعرب المتقدم على أنهُ فاعل كقولك: (**محمدٌ ليحضر**) فمحمد هنا **يترجح** أن يكون فاعلاً لفعلٍ محذوف، لأن ما بعده مقترن **باللام الابتدائية**.

ومنهُ قولك (**قامَ محمدٌ وصالحٌ قعدَ**) يترجح في كلمة (**صالح**) أن تكون فاعلاً، حتى تكون الجمل متناسقة متشاكلة.

- ومثلهُ قول الله تعالى: {**ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**} **فهمزة الاستفهام** يكثر أن يقع بعدها **الأفعال**.

-و مثلهُ قولهُ تعالى: {**أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ**} هذا أيضا من ما يترجح فيه.

- وقد يتساوى رفع الاسم المتقدم على الابتداء وعلى الفاعلية، كقولك: **(خالدٌ حضرَ وصالحٌ غاب)**.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل ما قلناهُ خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به وأن يوفق الجميع لصالح الأعمال، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

